



الجمهورية التونسية

التقرير حول المنشآت العمومية

ملحق عدد 09

مشروع قانون المالية لسنة 2025

1. تقديم عام	5
الجزء الأول : الوضعية الاقتصادية والمالية للمنشآت العمومية	11
الباب الأول : مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية خلال الفترة 2021-2022	13
أ. المؤشرات الجمالية للمنشآت العمومية	13
أ. المنشآت العشر الأولى حسب مختلف المؤشرات	17
الجزء الثاني : تحليل للوضعية المالية لعينة مكونة من 50 منشأة خلال الفترة 2021-2023	23
المقدمة	25
الباب الأول : المنشآت العمومية النشطة في القطاع الهالي وما شابهه	29
أ. البنوك العمومية	29
أ. المنشآت العمومية الأخرى النشطة في القطاع شبه المالي	40
الباب الثاني : الصناديق الاجتماعية	43
أ. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	45
أ. الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	47
أ.أ. الصندوق الوطني للتأمين على المرض	48
الباب الثالث : الوضعية المالية لـ 40 منشأة مقسمة حسب الوزارات	49
أ. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة المالية	49
أ. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة النقل	56
أ.أ. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الصناعة والمناجم والطاقة	68
أ.أ.أ. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	88
أ.أ.أ.أ. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة التجهيز والإسكان	93
أ.أ.أ.أ.أ. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة البيئة	103
أ.أ.أ.أ.أ.أ. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة تكنولوجيا الاتصال	105
أ.أ.أ.أ.أ.أ.أ. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة التجارة وتنمية الصادرات	107
أ.أ.أ.أ.أ.أ.أ.أ. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الصحة	109

الجزء الثالث : العلاقة المالية بين الدولة والمنشآت العمومية	113
الباب الأول : مديونية ومستحقات المنشآت العمومية تجاه الدولة	115
ا. مديونية المنشآت العمومية تجاه الدولة	115
ا.ا. مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة	120
الباب الثاني : عائدات مساهمات الدولة المتأتية من المنشآت العمومية التي تساهم مباشرة في رأس مالها	125

تقديم عام

1. تقديم عام :

1.1. الإطار العام :

يندرج التقرير حول المنشآت العمومية المرفق لقانون المالية في إطار تطبيق أحكام القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 وخاصة الفصل 46 منه وإلى قرار وزير المالية المؤرخ في 15 مارس 2019 المتعلق بضبط رزنامة إعداد مشروع قانون المالية ومنشور رئيس الحكومة عدد 11 المؤرخ في 29 مارس 2024 حول إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025.

ويعود إدراج هذا التقرير ضمن التقارير المرفقة بقانون المالية لعدّة اعتبارات أهمها :

- تقاطع جملة من المؤشرات الاقتصادية والمالية العامة للدولة مع تلك المتعلقة بالمنشآت العمومية على غرار الاستثمار والمنح والدعم العمومي وضمانات الدولة والتشغيل.
- إعداد وثيقة تبين الوضعية الاقتصادية والمالية للمنشآت العمومية من خلال تقديم لأهم مؤشراتهما المالية وذلك في إطار العمل على توفير معلومة واضحة وشفافة حول وضعية هذه المنشآت،
- تكريس مبدأ شفافية التقديرات والبيانات المتعلقة بقانون المالية من خلال توفير المعطيات المرتبطة بالمخاطر على ميزانية الدولة والمتعلقة بالمنشآت العمومية عبر تحليل المؤشرات التالية :

✓ قيمة التحويلات الموجهة للمنشآت العمومية،

✓ المداخيل المتأتية من نشاط المنشآت العمومية،

✓ حجم القروض البنكية الممنوحة للمنشآت العمومية بضمان من الدولة.

2.1. الجهة المكلفة بإعداد التقرير :

أسندت مهمة إعداد التقرير السنوي حول المنشآت العمومية إلى الإدارة العامة للمساهمات بوزارة المالية وذلك تطبيقا لمقتضيات الفصل 16 من الأمر عدد 2856 لسنة 2011 مؤرخ في 7 أكتوبر 2011 المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أبريل 1991 والمتعلق بتنظيم وزارة المالية حيث نص على جملة المهام الموكولة للإدارة العامة للمساهمات والتي تتضمن:

- إعداد تقرير سنوي حول وضعية المنشآت العمومية.
- إعداد لوحة قيادة تضم أهم المؤشرات وتكوين بنك معلومات حول المنشآت حسب حاجيات وزارة المالية.

2. تقديم طريقة إعداد التقرير :

1.2. موثوقية ومصادر المعلومات الواردة بالتقرير :

يلخص الجدول التالي أهم الوثائق المعتمدة في إعداد هذا التقرير ومدى موثوقيتها

الوثيقة	موثوقية الوثيقة	المرجع القانوني
القوائم المالية وتقارير مراقب حسابات المنشأة	مصادق عليها من طرف الجلسة العامة للمنشأة	مجلة الشركات التجارية
	مصادق عليها من طرف سلطة الإشراف للمنشآت التي ليس لها جمعيات عامة	
الميزانيات التقديرية للمنشأة	مصادق عليها من طرف سلطة الإشراف	الأمر 2197 لسنة 2002 والمتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على المنشآت العمومية وصيغ المصادقة على أعمال التصرف فيها وتمثيل المساهمين العموميين في هيئات تصريفها وتسييرها وتحديد الالتزامات الموضوعة على كاهلها
محاضر مجالس الإدارة	مصادق عليها من طرف سلطة الإشراف	
تقارير نشاط المنشأة	مصادق عليها من طرف سلطة الإشراف	
مراسلات المنشأة	مختومة وممضاة من قبل المسؤول الأول على المنشأة	
الوثيقة التوجيهية: وثيقة على شكل ملف Excel تحتوي على معطيات حول النشاط والوضعية المالية للشركة	يتم تعميم هذه الوثيقة من قبل المنشأة المعنية ثم ترسل عبر البريد الإلكتروني الخاص بالتقرير بالإدارة العامة للمساهمات.	تم إعداد هذه الوثيقة من قبل الإدارة العامة للمساهمات والتي ترسل عبر البريد الإلكتروني للمنشآت قصد تعميم المعطيات المطلوبة بمختلف خانات الوثيقة التالية: 1- Lisez-MOI ، 2- مؤشرات مالية، 3- منح وضمانات الدولة، 4- حصص أرباح وفوائد، 5- المستحقات، 6- المديونية، 7- دفعات المنشأة العمومية، 8- Bilan de santé 9- الأحداث المميزة خلال السنوات 2021-2023 وتأثيرها على نشاط الشركة

2.2. السنة المرجعية :

يعتمد هذا التقرير في تحليل الوضعية المالية للمنشآت العمومية أساساً على القوائم المالية النهائية لسنة 2022 وذلك عوضاً على القوائم المالية لسنة 2023 باعتبار عدم توفرها لأغلب المنشآت العمومية في تاريخ إعداد التقرير (أوت 2024) رغم ما تنصّ عليه النصوص القانونية والترتيبية من وجوبية نشر القوائم المالية في أجل أقصاه موفى شهر جويلية من السنة الموالية لختم السنة المالية.

وبغرض عرض وضعية محيّنة للمنشآت العمومية تم الاعتماد على القوائم المالية التقديرية أو الوقتية لسنة 2023.

3.2. الطريقة المعتمدة في عرض المعلومات بالتقرير :

- تبويب المعلومات بالتقرير: تبعا للمعلومات المتوفرة في تاريخ إعداد التقرير تم تبويب هذه المعلومات في ثلاثة (03) أجزاء :

- الجزء الأول : الوضعية الاقتصادية والمالية للمنشآت العمومية
- الجزء الثاني : تحليل للوضعية المالية لعينة مكونة من 50 منشأة خلال الفترة 2021-2023
- الجزء الثالث : العلاقة المالية بين الدولة والمنشآت العمومية

- الطريقة المعتمدة في اختيار الـ 50 منشأة :

تم إعداد هذا التقرير بالاعتماد على عينة تتكون من 50 منشأة عمومية موزعة على أغلب القطاعات وتمثل ما يقارب 90% من إجمالي المؤشرات المالية للعدد الجملي للمنشآت العمومية البالغ عددها 115 منشأة عمومية، وتمت عملية اختيار هذه العينة وفقاً لمعايير ومقاييس محددة .

3. الهدف الرئيسي للتقرير :

يهدف هذا التقرير إلى إعطاء صورة عامة حول الوضعية الاقتصادية والمالية للمنشآت العمومية خلال الفترة 2021-2023 وحول العلاقة المالية بينها وبين الدولة.

ولإشارة فإن هذا التقرير لن يتعرض إلى جميع الإشكاليات والصعوبات الداخلية والخارجية التي تعيشها هذه المنشآت ولا إلى طريقة إعادة هيكلتها أو إصلاحها.

4. حدود التقرير :

- من حيث عدد المنشآت المكوّنة للتقرير:

تضمّن هذا التقرير تحليلاً للوضع المالي والمحاسبية لعينة مكونة من 50 منشأة من مجموع 115 منشأة عمومية باعتبار عدم توفر المعطيات الكافية عن بعض المنشآت والتي تشهد صعوبات في ضبط قوائمها المالية في الأجال القانونية.

كما تبقى عملية معالجة المعطيات والتحليل المالي الواردة بالتقرير في حدود وإطار المنهجية العامة للتحليل الاقتصادي والمالي للشركات التجارية بصفة عامة، حيث أن بعض المنشآت تتطلب منهجية معينة وطريقة خاصة لدراستها حالة بحالة، وذلك باعتبار خصوصية نشاطها.

وقد تم التركيز في هذا التقرير على مفهوم المردودية المالية لمساهمات الدولة دون اعتبار مفهوم المرفق العام ودوره في تحقيق سياسات وأهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. حيث أن الحديث عن تدهور الوضعية الاقتصادية والمالية لأغلب المنشآت العمومية، يبقى في إطار مردودية المساهمات لا غير ولم يتم الأخذ بعين الاعتبار للأهداف غير الربحية والمرتبطة بالمرفق العام التي من أجلها تم إحداث اغلب هذه المنشآت.

- من حيث المعطيات الواردة بالتقرير:

يتمّ في كلّ سنة تحيين بعض المعطيات الواردة بالتقرير السابق لهذه السنة باعتبارها معطيات وقتية أو تقديرية وذلك في حالة توفر معطيات نهائية أو مصادق عليها أو إعادة المعالجة المحاسبية لبعض القوائم المالية.

الجزء الأول : الوضعية
الاقتصادية والمالية للمنشآت
العمومية

الباب الأول : مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية خلال الفترة : 2022-2021

تم تحديد 85 منشأة عمومية من بين 115 لضبط ودراسة وضعيتها المالية المجمعة خلال الفترة 2022-2021 وذلك بعد استثناء :

- 19 منشأة عمومية نظرا لعدم التوصل بقوائمها المالية لسنة 2022 وبوثائقها التوجيهية.
- 07 منشآت عمومية تنشط في القطاع المالي وشبه المالي، تم افرادها بجزء خاص بها.
- 03 صناديق اجتماعية، تم افرادهم بجزء خاص بهم.
- 01 منشأة عمومية متوقفة عن النشاط.

وقد تم الاستعانة بالقوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2022 وبالوثيقة التوجيهية في حالة عدم توفر القوائم المالية وذلك لدراسة الوضعية المالية المجمعة لـ 85 منشأة عمومية خلال الفترة 2022-2021 كما يوضح الجدول التالي :

المجموع	الوثيقة التوجيهية	القوائم المالية 2022	الوثيقة
85 منشأة	23 منشأة	62 منشأة	عدد المنشآت

أ. المؤشرات الجمالية للمنشآت العمومية :

جدول 1 : المؤشرات المالية المجمعة لـ 85 منشأة عمومية خلال الفترة 2022-2021 :

بالمليون دينار

المؤشر	2021	2022	قيمة التطور 2022/2021	نسبة التطور 2022/2021
مجموع إيرادات الاستغلال	34479,3	49118,1	14638,8	42,5 %
مجموع أعباء الأعوان	4144,1	4279,3	135,2	3,3 %
مجموع أعباء الاستغلال	34013,9	48371,4	14357,5	42,2 %
مجموع نتائج الاستغلال الإيجابية	1728,6	3453,1	1724,5	99,8 %
مجموع نتائج الاستغلال السلبية	1262,7	2706,6	1443,9	114,4 %
مجموع نتائج الاستغلال	466	746,5	280,5	60,2 %
مجموع النتائج الصافية الإيجابية	602,2	1763,2	1161	192,8 %
مجموع النتائج الصافية السلبية	2146,8	4302,9	2156,1	100,4 %
مجموع النتائج الصافية	-1544,6	-2539,7	-995,1	-64,4 %

1. إيرادات الاستغلال :

شهدت إيرادات الاستغلال المجمعة لـ 85 منشأة عمومية خلال الفترة 2021-2022 ارتفاع بقيمة 14638,8 م د ونسبة 42,5 % حيث أنها مرت من 34479,3 م د سنة 2021 إلى 49118,1 م د سنة 2022, ويعود هذا التطور بالأساس إلى تسجيل ارتفاع في إيرادات استغلال لـ 62 منشأة عمومية من بين 85 منشأة أهمها :

- الشركة التونسية للكهرباء والغاز بقيمة 3817,8 م د ونسبة 54,5 % خلال الفترة 2021-2022 بسبب ارتفاع هام في مبيعات الكهرباء بقيمة 697,2 م د ونسبة 17,2 %، وكذلك ارتفاع في منحة الاستغلال بقيمة 3338,6 م د ونسبة 243,9 %.
- الشركة التونسية لصناعات التكرير بقيمة 3318,3 م د ونسبة 43,3 % خلال الفترة 2021-2022 بسبب ارتفاع أسعار المواد البترولية بالأسواق العالمية، حيث تمّ تسجيل أعلى سعر يومي في 8 مارس 2022 بحوالي 138 دولار للبرميل خام «برنت» وأعلى معدّل شهري في جوان 2022 بحوالي 124 دولار للبرميل، و ليرتفع بذلك المعدّل السنوي لسنة 2022 لـ 101,2 دولار للبرميل مقارنة بـ 70,7 دولار للبرميل سنة 2021 أي بارتفاع بحوالي 43 %.
- المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بقيمة 1469,1 م د ونسبة 87,3 % خلال الفترة 2021-2022، متأية بالأساس من ارتفاع مداخيل النفط الخام بقيمة 751 مليون ديناراً وارتفاع مداخيل الغاز الطبيعي بقيمة و682 مليون ديناراً و15 مليون ديناراً بالنسبة للغاز السائل، وكذلك ارتفاع مداخيل الدراسات والمساعدات على الامتيازات بحوالي 9 مليون ديناراً.
- ديوان الحبوب بقيمة 1459,7 م د ونسبة 44,6 % خلال الفترة 2021-2022 وذلك بسبب ارتفاعا بقيمة التعويض على المبيعات بـ 1538 م د نتيجة ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية مقارنة بسنة 2021 والزيادة في السعر عند الشراء للحبوب المحلية.
- المجمع الكيميائي بقيمة 1200,7 م د ونسبة 60,7 % خلال الفترة 2021-2022 ويعود إلى ارتفاع في مبيعات الحامض الفسفوري 54 % بقيمة 416,9 م د ونسبة 32,7 %.
- شركة الخطوط التونسية بقيمة 825 م د ونسبة 140,1 % خلال الفترة 2021-2022.
- الشركة الوطنية لتوزيع البترول بقيمة 702,3 م د ونسبة 34,6 % خلال الفترة 2021-2022 بسبب التعديل الآلي الشهري لأسعار بيع مواد البنزين الخالي من الرصاص و القازوال العادي

والقازوال الخالي من الكبريت مما أدى إلى تغيير في هيكله أسعار هذه المواد خلال سنة 2022، وكذلك بسبب تصدير ما يقارب ألف طن من الزيوت إلى القطر الجزائري (شركة نفطال).

- شركة فسفاط قفصة بقيمة 622,7 م د وبنسبة 81,3 % خلال الفترة 2021-2022، ويعود ذلك إلى ارتفاع الكميات المباعة من الفسفاط نتيجة تسجيل تحسن في حجم الإنتاج، وكذلك لارتفاع في معدل سعر البيع للطن الواحد.

2. أعباء الاستغلال :

شهدت أعباء الاستغلال المجمعة لـ 85 منشأة عمومية خلال الفترة 2021-2022 ارتفاع بقيمة 14357,5 م د وبنسبة 42,2 % حيث مرت من 34013,9 م د سنة 2021 إلى 48371,4 م د سنة 2022،

ويعود هذا بالأساس إلى تسجيل ارتفاع في أعباء استغلال لـ 56 منشأة عمومية من بين 85 منشأة أهمها :

- الشركة التونسية لصناعات التكرير بقيمة 5105,8 م د وبنسبة 68 % خلال الفترة 2021-2022 بسبب ارتفاع كلفة توريد المواد البترولية جراء ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية من جهة وارتفاع في معدل سعر صرف الدولار مقابل الدينار من جهة أخرى.

- الشركة التونسية للكهرباء والغاز بقيمة 3979,6 م د وبنسبة 59,4 % خلال الفترة 2021-2022 بسبب ارتفاع في مشتريات الوقود التي بلغت 8065,3 م د مع نهاية سنة 2022 مقابل 4147,8 م د مع نهاية سنة 2021 مسجلة ارتفاعا قدره 3917,5 م د إثر ارتفاع متوسط سعر الشراء TEP الغاز الذي ارتفع من 719,5 دينار في نهاية عام 2021 إلى 1471,6 دينار في نهاية عام 2022 أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 104,5 % .

- ديوان الحبوب بقيمة 1417,3 م د وبنسبة 42,8 % خلال الفترة 2021-2022 بسبب ارتفاع قيمة شراءات الحبوب الموردة خلال سنة 2022 بـ 1091 م د نتيجة ارتفاع الأسعار في السوق العالمية، وكذلك ارتفاع في شراءات الحبوب المحلية بـ 185 م د نتيجة ارتفاع كميات الشراءات من الإنتاج المحلي مقارنة بسنة 2021 إضافة إلى الزيادة في السعر عند الشراء ومراجعة الهوامش لموسم 2022/2023.

- المجمع الكيميائي بقيمة 1241,2 م د وبنسبة 74,1 % خلال الفترة 2021-2022 ويعود بالأساس إلى ارتفاع مشتريات التموينات المستهلكة التي مرت من 1301,8 م د خلال سنة 2021 إلى 2590 م د خلال سنة 2022 أي بارتفاع بقيمة 1288,2 م د وبنسبة 49,7 %.

- الشركة الوطنية لتوزيع البترول بقيمة 691,6 م د ونسبة 34,5 % خلال الفترة 2021-2022 بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية من جهة وارتفاع في معدل سعر صرف الدولار مقابل الدينار من جهة أخرى.
- شركة الخطوط التونسية بقيمة 587,4 م د ونسبة 61,7 % خلال الفترة 2021-2022.
- المؤسسة التونسية للأنشطة البتروليّة بقيمة 566,3 م د ونسبة 39,3 % خلال الفترة 2021-2022 بسبب ارتفاع في أعباء الأعوان بقيمة 10 م د ونسبة 20,4 % من جهة وارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية من جهة أخرى،
- ديوان التونسي للتجارة بقيمة 439,3 م د ونسبة 54,2 % خلال الفترة 2021-2022 بسبب ارتفاع في تكلفة مبيعات مادة السكر والقهوة والشاي والأرز والحبس ومواد اللف من جهة وارتفاع في قيمة المدخرات على المخزونات بقيمة 19,8 م د ونسبة 29,9 % من جهة أخرى.

3. نتائج الاستغلال :

سجلت الـ 85 منشأة عمومية نتائج استغلال مجمعة بقيمة 466 م د خلال سنة 2021 وبقيمة 746,5 م د خلال سنة 2022 أي بارتفاع قدره 280,5 م د ونسبة 60,2 %.

ويعود هذا التحسن في نتائج الاستغلال المجمعة خلال الفترة 2021-2022 إلى تسجيل تطور إيجابي في نتائج استغلال لـ 54 منشأة عمومية بقيمة 1724,5 م د ونسبة 99,8 % خلال الفترة 2021-2022، وتتصدر المؤسسة التونسية للأنشطة البتروليّة المرتبة الأولى بقيمة 902,7 م د ونسبة 372 % تليها شركة فسفاط قفصة بقيمة 515,1 م د ونسبة 292,7 % يليها ديوان الطيران المدني والمطارات بقيمة 420,6 م د ونسبة 243 % تليه شركة تونس للطرق السيارة بقيمة 299,2 م د ونسبة 741,3 % تليها شركة الخطوط التونسية بقيمة 237,6 م د ونسبة 65,4 % تليها الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد بقيمة 45,4 م د ونسبة 42,4 % يليها ديوان الحبوب بقيمة 42,4 م د ونسبة 122,1 %.

كما تم تسجيل تطور سلبي في نتائج الاستغلال المجمعة لـ 31 منشأة عمومية بقيمة 1443,3 م د ونسبة 114,4 % خلال الفترة 2021-2022 وتتصدر الشركة التونسية لصناعات التكرير المرتبة الأولى بقيمة 1787,6 م د ونسبة 1226,1 % يليها الديوان التونسي للتجارة بقيمة 284,5 م د ونسبة 245,4 % تليه الشركة التونسية للكهرباء والغاز بقيمة 161,8 م د ونسبة 53,1 % تليها الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية بقيمة 42,4 م د ونسبة 42,4 % يليها المجمع الكيميائي بقيمة 40,6 م د ونسبة 13,3 %.

4. النتائج الصافية :

سجلت ال 85 منشأة عمومية نتائج صافية مجمعة بقيمة 1544,6- م د خلال سنة 2021 وبقيمة 2539,7- م د خلال سنة 2022 أي انخفاض بقيمة 995,1 م د ونسبة 64,4%.

ويعود هذا التراجع في النتائج الصافية المجمعة خلال الفترة 2022-2021 إلى تسجيل تطور سلبي في النتائج الصافية المجمعة بقيمة 2156,1 م د ونسبة 100,4% خلال الفترة 2022-2021 لـ 36 منشأة عمومية، وتتصدر الشركة التونسية لصناعات التكرير المرتبة الأولى بقيمة 1906,7- م د ونسبة 50176,3% تليها الشركة التونسية للكهرباء والغاز بقيمة 338,5- م د ونسبة 793,4% يليها الديوان التونسي للتجارة بقيمة 295,8- م د ونسبة 230,7% يليه ديوان الحبوب بقيمة 224,2- م د ونسبة 47% يليه المجمع الكيميائي بقيمة 85,8- م د ونسبة 57,6% تليه الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية بقيمة 62,5- م د ونسبة 45,6%.

كما تم تسجيل تطور إيجابي في النتائج الصافية الإيجابية لـ 49 منشأة عمومية بقيمة 1161 م د ونسبة 192,8% خلال الفترة 2022-2021، وتتصدر المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية المرتبة الأولى بقيمة 491,2 م د ونسبة 353,4% يليها ديوان الطيران المدني والمطارات بقيمة 421,4 م د ونسبة 243% تليه شركة فسفاط قفصة بـ 398 م د ونسبة 846,9% تليها شركة تونس للطرق بـ 283 م د ونسبة 322% تليها شركة الخطوط التونسية بـ 237,8 م د ونسبة 57,4%.

أ. المنشآت العشر الأولى حسب مختلف المؤشرات :

جدول 2 : ال 10 منشآت الأولى مصنفة حسب إيرادات استغلالها :

بالمليون دينار

إيرادات الاستغلال				
المرتبة	المنشأة	المؤشر سنة 2021	المنشأة	المؤشر سنة 2022
1	الشركة التونسية لصناعات التكرير	7659	الشركة التونسية لصناعات التكرير	10977,3
2	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	7008,5	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	10826,3
3	ديوان الحبوب	3273,5	ديوان الحبوب	4733,2
4	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	2029,9	المجمع الكيميائي	3179,3
5	المجمع الكيميائي	1978,6	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	3151,2

إيرادات الاستغلال				
المؤشر سنة 2022	المنشأة	المؤشر سنة 2021	المنشأة	الرتبة
2732,1	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	1739,1	الصيدلية المركزية التونسية	6
1687,2	الصيدلية المركزية التونسية	1682,1	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	7
1413,7	شركة الخطوط التونسية	1364,5	إتصالات تونس	8
1410,2	إتصالات تونس	765,9	شركة فسفاط قفصة	9
1388,6	شركة فسفاط قفصة	694,2	ديوان التونسي للتجارة	10
41499,1		28195,3	المجموع	
49118,1		34479,3	مجموع 85 منشأة عمومية	
% 84,5		% 81,8	نسبة الـ 10 منشآت من مجموع 85 منشأة	

جدول 3 : الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب أعباء استغلالها :

بالمليون دينار

أعباء الاستغلال				
المؤشر سنة 2022	المنشأة	المؤشر سنة 2021	المنشأة	الرتبة
12619,1	الشركة التونسية لصناعات التكرير	7513,3	الشركة التونسية لصناعات التكرير	1
10683,7	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	6704,1	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	2
4725,5	ديوان الحبوب	3308,2	ديوان الحبوب	3
2915,4	المجمع الكيميائي	2004,5	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	4
2696,1	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	1674,2	المجمع الكيميائي	5
2005,8	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	1671,1	الصيدلية المركزية التونسية	6
1616,8	الصيدلية المركزية التونسية	1439,4	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	7
1539,4	شركة الخطوط التونسية	1271,5	إتصالات تونس	8
1286,3	إتصالات تونس	952,0	شركة الخطوط التونسية	9
1249,4	ديوان التونسي للتجارة	810,1	ديوان التونسي للتجارة	10
41337,5		27348,4	المجموع	
48371,4		34013,9	مجموع 85 منشأة عمومية	
% 85,5		% 80,4	نسبة الـ 10 منشآت من مجموع 85 منشأة	

جدول 4 : الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب أعباء أعوانها :

بالمليون دينار

أعباء الأعوان				
المؤشر سنة 2022	المنشأة	المؤشر سنة 2021	المنشأة	الرتبة
615,7	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	605,9	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	1
338,5	إتصالات تونس	336,6	إتصالات تونس	2
337,0	المجمع الكيميائي	327,5	المجمع الكيميائي	3
331,0	شركة فسفاط قفصة	318,0	شركة فسفاط قفصة	4
293,1	شركة نقل تونس	278,0	شركة نقل تونس	5
234,9	شركة الخطوط التونسية	221,8	الشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه	6
228,9	ديوان الطيران المدني والمطارات	209,7	شركة الخطوط التونسية	7
227,3	الشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه	201,4	ديوان الطيران المدني والمطارات	8
135,5	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	133,0	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	9
109,5	الديوان الوطني للتطهير	108,7	الديوان الوطني للتطهير	10
2608,9		2740,6		المجموع
4279,3		4144,1		مجموع 85 منشأة عمومية
% 66,3		% 66,1		نسبة الـ 10 منشآت من مجموع 85 منشأة

جدول 5 : الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب نتائج استغلالها الإيجابية :

بالمليون دينار

نتائج الاستغلال الإيجابية				
المؤشر سنة 2022	المنشأة	المؤشر سنة 2021	المنشأة	الرتبة
1145,4	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	304,4	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	1
691,1	شركة فسفاط قفصة	304,4	المجمع الكيميائي	2
263,8	المجمع الكيميائي	242,7	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	3
258,8	شركة تونس للطرق	176,0	شركة فسفاط قفصة	4
247,5	ديوان الطيران المدني والمطارات	145,8	الشركة التونسية لصناعات التكرير	5
152,4	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	107,0	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	6
142,7	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	93,0	إتصالات تونس	7
124,0	إتصالات تونس	68,0	الصيدلية المركزية التونسية	8
70,4	الصيدلية المركزية التونسية	54,5	ديوان البحرية التجارية والموانئ	9
59,4	مصنع التبغ بالقيروان	35,7	مصنع التبغ بالقيروان	10
3155,5		1531,5		المجموع
3453,1		1728,6		مجموع المنشآت التي سجلت نتائج استغلال إيجابية
% 91,4		% 88,6		نسبة الـ 10 منشآت من مجموع المنشآت التي سجلت نتائج استغلال إيجابية

جدول 6: الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب نتائج استغلالها السلبية :

بالمليون دينار

نتائج الاستغلال السلبية				
المؤشر سنة 2022	المنشأة	المؤشر سنة 2021	المنشأة	الرتبة
-1641,8	الشركة التونسية لصناعات التكرير	-363,3	شركة الخطوط التونسية	1
-400,4	ديوان التونسي للتجارة	-213,3	شركة نقل تونس	2
-200,5	شركة نقل تونس	-173,1	ديوان الطيران المدني والمطارات	3
-142,5	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	-115,9	ديوان التونسي للتجارة	4
-125,7	شركة الخطوط التونسية	-100,1	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	5
-36,1	شركة أسمنت أم الكليل	-40,4	شركة تونس للطرق السيارة	6
-31,1	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	-35,4	ديوان الأراضي الدولية	7
-24,5	ديوان الأراضي الدولية	-34,7	ديوان الحبوب	8
-19,7	الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال	-33,6	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	9
-17,2	شركة إسمنت بنزرت	-25,9	شركة إسمنت أم الكليل	10
-2639,5		-1135,7		المجموع
-2706,6		-1262,7		مجموع المنشآت التي سجلت نتائج استغلال سلبية
% 97,5		% 89,9		نسبة الـ 10 منشآت من مجموع المنشآت التي سجلت نتائج استغلال سلبية

جدول 7 : الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب نتائجها الصافية الإيجابية :

بالمليون دينار

النتائج الصافية الإيجابية				
المؤشر سنة 2022	المنشأة	المؤشر سنة 2021	المنشأة	الرتبة
445,0	شركة فسفاط قفصة	148,9	المجمع الكيميائي	1
352,2	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	96,9	الوكالة الوطنية للتبغ و الوقيد	2
248,0	ديوان الطيران المدني والمطارات	61,6	ديوان البحرية التجارية والموانئ	3
195,1	شركة تونس للطرق السيارة	47,0	شركة فسفاط قفصة	4
130,7	الوكالة الوطنية للتبغ و الوقيد	46,4	الصيدلية المركزية التونسية	5
63,1	المجمع الكيميائي	32,5	إتصالات تونس	6
56,0	ديوان البحرية التجارية والموانئ	28,5	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	7
49,2	مصنع التبغ بالقيروان	26,3	مصنع التبغ بالقيروان	8
49,0	إتصالات تونس	16,4	الشركة التونسية للملاحة	9
46,1	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	10,6	الوكالة العقارية للسياحة	10
1634,4		515,4		المجموع
1763,2		602,2		مجموع المنشآت التي سجلت نتائج صافية ايجابية
% 92,7		% 85,6		نسبة الـ 10 منشآت من مجموع المنشآت التي سجلت نتائج صافية ايجابية

جدول 8 : الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب نتائجها الصافية السلبية :

بالمليون دينار

النتائج الصافية السلبية				
المؤشر سنة 2022	المنشأة	المؤشر سنة 2021	المنشأة	الرتبة
-1902,9	الشركة التونسية لصناعات التكرير	-477,2	ديوان الحبوب	1
-701,4	ديوان الحبوب	-414,1	شركة الخطوط التونسية	2
-424,0	ديوان التونسي للتجارة	-229,8	شركة نقل تونس	3
-381,2	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	-173,4	ديوان الطيران المدني والمطارات	4
-226,5	شركة نقل تونس	-139,0	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	5
-199,8	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	-137,3	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	6
-176,3	شركة الخطوط التونسية	-128,2	ديوان التونسي للتجارة	7
-45,1	ديوان الأراضي الدولية	-87,9	شركة تونس للطرق	8
-41,4	الديوان الوطني للزيت	-54,6	ديوان الأراضي الدولية	9
-37,1	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	-42,7	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	10
-4135,7		-1884,2	المجموع	
-4302,9		-2146,8	مجموع المنشآت التي سجلت نتائج صافية سلبية	
% 96,1		% 87,8	نسبة الـ 10 منشآت من مجموع المنشآت التي سجلت نتائج صافية سلبية	

الجزء الثاني : تحليل للوضعية
المالية لعينة مكونة من 50
منشأة عمومية خلال الفترة
2023 - 2021

مقدمة:

يقتصر تحليل الوضعية المالية للمنشآت العمومية التي يبلغ عددها 115 على عينة تتكون من 50 منشأة عمومية تم اختيارها بناء على القوائم المالية المتوفرة لسنة 2022 أو الوثيقة التوجيهية في حالة عدم توفر القوائم المالية. حيث وقبل تحديد أساس اختيار هذه العينة، تم استثناء 20 منشأة من مجموع المنشآت العمومية للأسباب التالية:

- ✓ توقف عن النشاط لمنشأة عمومية وحيدة وهي مركز الدراسات والبحوث الجوية،
- ✓ عدم التوصل بالقوائم المالية لـ 42 منشأة عمومية وتم الاعتماد على الوثيقة التوجيهية لـ 23 منشأة عمومية.

وعلى أساس 95 منشأة عمومية المتبقية، تم اختيار العينة التالية المتكونة من 50 منشأة:

- ✓ الـ 7 منشآت عمومية تنشط في القطاع المالي والشبه المالي.
- ✓ الـ 3 صناديق اجتماعية.
- ✓ الـ 40 منشأة من بين الـ 85 منشأة عمومية المتبقية تم اختيارهم على أساس أهمية 10 مؤشرات ماليا مفصلا بالجدول التالي:

جدول: مؤشرات الـ 40 منشأة مقارنة بمؤشرات الـ 85 منشأة بعنوان سنة 2022

عدد الأعران	أعباء الأعران	إيرادات الاستغلال	منح الاستغلال	أعباء الاستغلال	نتائج الاستغلال الإيجابية	نتائج الاستغلال السلبية	نتائج الصافية الإيجابية	نتائج الصافية السلبية	رأس المال/ أموال مخصصة
83786	3819,3	48044,1	13547,9	47336,4	3370,2	2662,2	1710,1	4271,6	6782,5
97208	4279,3	49118,1	13803,9	48371,4	3453,1	2706,6	1763,2	4302,9	7016,5
% 86,2	% 89,3	% 97,8	% 98,1	% 97,9	% 97,6	% 98,4	% 97,0	% 99,3	% 96,7

ويبرز الجدول التالي قائمة المنشآت العمومية التي تم استثناءها من التقرير.

سبب الاستثناء	المنشأة	
عدم توفر القوائم المالية بعنوان سنة 2022 ولم تقم المنشأة بمدّ وزارة المالية المعطيات المطلوبة في الغرض إلى حدود إعداد هذا التقرير.	الوكالة البلدية للتصرف	1
	الإذاعة التونسية	2
	تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية	3
	شركة سباقات الخيل	4
	شركة الدراسات وهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية	5
	شركة التصرف في المركب الصناعي والتكنولوجي بتوزر	6
	شركة التصرف في القطب الصناعي والتكنولوجي بالقصرين	7
	شركة التصرف في القطب التكنولوجي ببرج السدرية	8
	شركة المترو الخفيف بصفاقس	9
	الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر	10
	شركة الخدمات الوطنية والإقامات	11
	شركة التنمية والاستثمار بقبلي	12
	شركة التنمية والاستثمار بتطاوين	13
	شركة خدمات التنمية متعددة الاختصاصات بقرقنة	14
	شركة أشغال السكك الحديدية	15
	الشركة الجهوية للنقل بقفصة	16
	الشركة الجهوية للنقل بنابل	17
	الشركة التونسية لتنمية القولف	18
	التلفزة التونسية	19
منشأة متوقفة عن النشاط	مركز الدراسات والبحوث الجوية	20

وفيما يلي قائمة الـ 50 منشأة العمومية التي تم اختيارها ضمن العينة مرتبة بحسب وزارات الاشراف :

جدول : قائمة الـ 50 منشأة عمومية المكونة للعينة موضوع التحليل المالي

المنشآت العمومية					وزارة الاشراف
RNTA	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	6	STB	الشركة التونسية للبنك	وزارة المالية
MTK	مصنع التبغ بالقبروان	7	BNA	البنك الوطني الفلاحي	
TTN	شبكة تونس للتجارة	8	BH	بنك BH	
REGIE DES ALCOOLS	وكالة الكحول	9	BTS	البنك الوطني للتضامن	
			BFPME	بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	
CNAM	الصندوق الوطني للتأمين على المرض	3	CNSS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	وزارة الشؤون الاجتماعية
			CNRPS	الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	

المنشآت العمومية					وزارة الاشراف
SNCFT	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	6	TUNISAIR	شركة الخطوط التونسية	وزارة النقل
ATTT	الوكالة الفنية للنقل البري	7	OACA	ديوان الطيران المدني والمطارات	
SORETRAS	الشركة الجهوية للنقل بصفاقس	8	CTN	الشركة التونسية للملاحة	
SRTG BIZERTE	الشركة الجهوية للنقل ببزرت	9	OMMP	ديوان البحرية التجارية والموانئ	
			TRANSTU	شركة نقل تونس	
CIOK	شركة اسمنت أم الكليل	8	CTF	الشركة التونسية للتنقيب	وزارة الصناعة والمناجم والطاقة
ELFOULEDH	الشركة التونسية لصناعة الحديد "الفولاذ"	9	STIR	الشركة التونسية لصناعات التكرير	
SNCPA	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	10	SNDP	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	
AFI	الوكالة العقارية الصناعية	11	ETAP	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	
STEG	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	12	CPG	شركة فسفاط قفصة	
SOTRAPIL	شركة النقل بواسطة الانابيب	13	GCT	المجمع الكيميائي التونسي	
			SCB	شركة اسمنت بزرت	
SONEDE	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	3	OFFICE DES CEREALES	ديوان الحبوب	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
ONH	الديوان الوطني للزيت	4	OTD	ديوان الأراضي الدولية	
AFH	الوكالة العقارية للسكنى	4	SNIT	الشركة التونسية العقارية للبلاد التونسية	وزارة التجهيز والإسكان
TUNISIE AUTOROUTES	شركة تونس للطرق السيارة	5	SPROLS	شركة النهوض بالماكن الاجتماعية	
ARRU	الوكالة التهذيب والتجديد العمراني	6	SOMATRA-GET	الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال	
TUNISIE TELECOM	شركة اتصالات تونس	2	POSTE	الديوان الوطني للبريد	وزارة تكنولوجيا الاتصال
			CPSC	صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	وزارة الداخلية
			ONAS	الديوان الوطني للتطهير	وزارة البيئة
			OCT	الديوان التونسي للتجارة	وزارة التجارة وتنمية الصادرات
			PCT	الصيدلية المركزية التونسية	وزارة الصحة

الكسور المالية						حصة الدولة من توزيع الأرباح		المؤشرات المالية							الموارد البشرية		المؤشر	المنشأة
LCR (نسبة دنيا 100)	TIER 1 (نسبة دنيا 7)	نسبة الملاء المالية (نسبة دنيا 10)	تغطية الديون المصنفة بالمدخرات	نسبة الديون المصنفة	مؤشر الاستقلال	حصة الدولة الجمالية	حصة السهم الواحد	النتيجة الصافية	مدخرات صافية على التعميدات	نتيجة الاستغلال	النتائج البنكي الصافي	ودائع وأموال الحرفاء	التعميدات على الحرفاء	مجموع الأصول	أعباء الأعموان	عدد الأعموان		
%	%	%	%	%	%	م.د	د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	عون	
104,1	15,9	19,9	69,8	15,6	41,1	18	0,8	163,1	235,1	260,2	850	9858	12845	16909	259,7	2091	منجز 2021	البنك الوطني الفلاحي
176,5	15,6	19,7	67,4	15,7	40,1	18	0,8	159,2	287,1	244	890	11023	13830	19307	251,7	2132	منجز 2022	
221,6	17,8	21,4	64,8	19,4	38,5	20,3	0,9	190	293,6	298,8	980	11887	13793	20469	267	2107	منجز 2023	
72,4	-0,3	-0,2	-2,4	0,1	-1	0	0	-3,9	52	-16,2	40	1165	985	2398	-8	41	المبلغ	تطور 2022-2021
-	-	-	-	-	-	0	0	-2,4	22,1	-6,2	4,7	11,8	7,7	14,2	-3,1	2	%	
45,1	2,2	1,7	-2,6	3,7	-1,6	2,3	0,1	30,8	6,5	54,8	90	864	-37	1162	15,3	-25	المبلغ	تطور 2023-2022
-	-	-	-	-	-	12,8	12,5	19,3	2,3	22,5	10,1	7,8	-0,3	6	6,1	-1,2	%	
<p>- يرجع الاختلاف المسجل على مستوى الأرقام الخاصة بمؤشر الاستغلال لسنة 2021 الواردة بهذا التقرير مقارنة مع ما تم إدراجه بالنسبة لنفس المؤشر في نفس السنة ضمن التقرير حول المنشآت العمومية الملحق بقانون المالية لسنة 2024، إلى الاختلاف في الأرقام الخاصة بهذا المؤشر المحالة من قبل البنك خلال السنة الفارطة بالمقارنة مع السنة الحالية.</p> <p>- يرجع الاختلاف المسجل على مستوى الأرقام الخاصة بالسنة المحاسبية 2022 الواردة بهذا الجدول مقارنة مع ما تم إدراجه بالنسبة لنفس السنة ضمن التقرير حول المنشآت العمومية الملحق بقانون المالية لسنة 2024، إلى أن الأرقام الواردة بتقرير السنة السابقة هي أرقام تقديرية في حين أن الأرقام الواردة بهذا التقرير هي أرقام وقتية مصدرها القوائم المالية المضبوطة من قبل مجلس إدارة البنك في إجتماعه المنعقد بتاريخ 05 جويلية 2024.</p>																		
-	-1,5	-1,5	53,7	83,5	188,4	-	-	-5,9	-0,4	-5,9	7,4	14,1	238,8	290,5	11,0	126	2021*	بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة
-	-2,7	-2,7	55	86,5	170,9	-	-	-12,8	6,5	-12,7	8,9	13,2	232,4	286,5	12,2	125	2022 وقتي **	
-	-5,9	-5,9	53,6	87,4	308	-	-	-15,8	3,7	-13,7	5,1	15,7	225,2	269,9	12,6	123	2023 تقديري	
-	-1,2	-1,2	1,3	3,0	-17,5	-	-	-6,9	6,9	-6,8	1,5	-0,9	-6,4	-4,0	1,2	-1,0	القيمة	تطور 2022-2021
-	-	-	-	-	-	-	-	-116,9	1725,0	-115,3	20,3	-6,4	-2,7	-1,4	10,9	-0,8	%	
-	-3,2	-3,2	-1,4	0,9	137,1	-	-	-3,0	-2,8	-1,0	-3,8	2,5	-7,2	-16,6	0,4	-2,0	القيمة	تطور 2023-2022
-	-	-	-	-	-	-	-	-23,4	-43,1	-7,9	-42,7	18,9	-3,1	-5,8	3,3	-1,6	%	
<p>- يرجع الاختلاف الحاصل في قيمة تعديلات وأموال الحرفاء للبنك التونسي للتضامن بالنسبة لسنتي 2021 و2022 ضمن هذا التقرير بالمقارنة مع الأرقام المدرجة في هذا البند بالتقرير الملحق بقانون المالية لسنة 2024، إلى إدراج مبالغ القروض والموارد الخصوصية ضمن بند ودائع وأموال الحرفاء ضمن تقرير السنة الفارطة.</p>																		
352,1	35,3	36,2	11,1	53,2	62,4	0	0	7	3	15,5	56,6	28,5	1352	1677	26,6	282	منجز 2021	البنك التونسي للتضامن
229,7	42,1	42,9	11,6	51,4	67,2	0	0	9,1	1,6	15,7	59,9	30,7	1417	1742	27,9	309	منجز 2022	
580,9	45,8	46,5	11,7	51,2	66,7	0	0	9,8	2,2	18,4	67,4	47,6	1503	1894	32	304	منجز 2023	
-122,3	6,8	6,7	0,4	-1,8	4,8	0,0	0,0	2,1	-1,4	0,2	3,3	2,2	65,0	65,0	1,3	27,0	المبلغ	تطور 2022-2021
-	-	-	-	-	-	-	-	30,0	-46,7	1,3	5,8	7,7	4,8	3,9	4,9	9,6	%	
351,2	3,7	3,6	0,1	-0,2	-0,5	0,0	0,0	0,7	0,6	2,7	7,5	16,9	86,0	152,0	4,1	-5,0	المبلغ	تطور 2023-2022
-	-	-	-	-	-	-	-	7,7	37,5	17,2	12,5	55,0	6,1	8,7	14,7	-1,6	%	

1. بنك : BH بنك :

هو شركة خفية الاسم بنكية تونسية تأسست سنة 1974 في شكل صندوق وطني للادخار السكني قبل أن يتحول إلى بنك سنة 1989 وتخضع لإشراف وزارة المالية. ويبلغ رأس مال BH بنك 238 م.د وتساهم فيه الدولة وباقي المساهمين العموميين بنسبة 55,6%.

أهم المؤشرات المالية :

سجل البنك خلال سنة 2023 إنخفاضا على مستوى قيمة أصوله والتي بلغت مع موفي السنة 13515 م.د مسجلا بذلك نقصا بقيمة 111 م.د وبنسبة 0,8% مقارنة بسنة 2022، ويعود هذا الإنخفاض أساسا للنقص المسجل في قيمة التعهدات على الحرفاء بـ 476 م.د وبنسبة 4,5%، مقابل الإرتفاع المسجل في قيمة محفظة السندات التجارية بـ 244,8 م.د وبنسبة 44,7% وفي قيمة الخزنة والأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة بـ 109,1 م.د وبنسبة 59,0% وفي قيمة محفظة الاستثمار بـ 14,2 م.د وبنسبة 0,8%.

بلغت قيمة ودائع وأموال الحرفاء لدى البنك مع موفي سنة 2023 ما قيمته 8752 م.د مسجلة بذلك ارتفاع بقيمة 202 م.د وبنسبة 2,4% مقارنة بسنة 2022،

بلغ الناتج البنكي الصافي للبنك مع موفي سنة 2023 ما قيمته 665 م.د ليسجل بذلك زيادة بقيمة 42 م.د وبنسبة 6,7% مقارنة بسنة 2022، ويعود ذلك بالأساس للإرتفاع المسجل خلال نفس الفترة في قيمة كل من مداخيل محفظة السندات التجارية بـ 32,6 م.د وبنسبة 53,4% وفي قيمة الهامش الصافي للعمليات بـ 17,9 م.د وبنسبة 15,8% وفي قيمة مداخيل محفظة الاستثمار بـ 9,4 م.د وبنسبة 9,0%، مقابل إنخفاض قيمة الهامش الصافي للفوائد المحقق من قبل البنك خلال نفس الفترة وذلك بـ 17,7 م.د وبنسبة 5,1%.

بلغت النتيجة الصافية للبنك خلال سنة 2023 ما قيمته 140,0 م.د مسجلة بذلك إرتفاعا بقيمة 21,3 م.د وبنسبة 17,9% بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود السبب الرئيسي لهذا الإرتفاع :

- للزيادة المسجلة في قيمة نتيجة الاستغلال بـ 51,3 م.د وبنسبة 25,8% خلال نفس الفترة وذلك ناتج بالأساس عن ارتفاع قيمة الناتج البنكي الصافي بـ 42 م.د وبنسبة 6,7% وإنخفاض قيمة مخصصات المدخرات بـ 18,0 م.د وبنسبة 10,1% مقابل ارتفاع في قيمة أعباء الأعوان بـ 8,6 م.د وبنسبة 5,1%،
- للإرتفاع المسجل في قيمة الضريبة على الأرباح بـ 17,3 م.د وبنسبة 24,3% (أي بنسق أقل من الزيادة المسجلة في نتيجة الإستغلال).

أهم الكسور المالية :

■ مؤشر الاستغلال (COEX) :

بلغ مؤشر الاستغلال للبنك خلال سنة 2023 نسبة 39,5 % مسجلا بذلك إنخفاضا بـ 0,9 نقطة مائوية مقارنة بسنة 2022، ويعود ذلك للنسق الهام لارتفاع قيمة الناتج البنكي الصافي بنسبة 6,7 % مقابل نسق أقل لارتفاع الأعباء العملية بنسبة 4,4 % (نتيجة التحكّم في الأعباء العامّة للاستغلال مقابل الزيادة في أعباء أعوانه بنسبة 5,1 %) خلال نفس الفترة.

■ الديون المصنفة (NPLS) :

سجل البنك خلال سنة 2023 إرتفاعا بسيطا في نسبة الديون المصنفة بـ 0,1 نقطة مائوية لتبلغ 15,9 % مقابل 15,8 % سنة 2022 ويعود ذلك أساسا إلى الإرتفاع النسبي المسجّل في الديون المصنّفة بالنسبة للمؤسّسات الناشطة في قطاع الصناعة والخدمات والفلاحة والأشخاص الطبيعيين مقابل إنخفاض نسبي في الديون المصنفة بالنسبة للمؤسّسات الناشطة في قطاعات السياحة والبعث العقاري والبناء والأشغال العامّة.

■ مؤشر الملاءة المالية (نسبة دنيا 10 %) (ratio de solvabilite) :

سجّل البنك خلال سنة 2023 تحسنا في مستوى مؤشر الملاءة المالية الذي بلغ مع موفى السنة 15,4 % أي بزيادة 1,1 نقطة مئوية بالمقارنة مع سنة 2022 وذلك ناتج بالأساس عن ارتفاع قيمة الأموال الذاتية للبنك خلال سنة 2023 (بلغت قيمتها 1333,4 م.د سنة 2023 مقابل 1235,5 م.د سنة 2022) مع تسجيله لنتيجة صافية إيجابية قيمتها 140 م.د.

■ مؤشر الملاءة المالية القاعدية TIER 1 (نسبة دنيا 7 %) :

سجل البنك خلال سنة 2023 ارتفاعا على مستوى مؤشر الملاءة المالية القاعدية (TIER 1) بـ 1,4 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2022 ليبلغ 13,0 % مع موفى سنة 2023، وذلك ناتج بالأساس عن ارتفاع قيمة الأموال الذاتية للبنك خلال سنة 2023 (بلغت قيمتها 1333,4 م.د سنة 2023 مقابل 1235,5 م.د سنة 2022) مع تسجيله لنتيجة صافية إيجابية قيمتها 140 م.د.

■ مؤشر تغطية السيولة القصير المدى (LCR) (نسبة دنيا 100 %) :

سجل البنك خلال سنة 2023 إنخفاضا في مؤشر تغطية السيولة القصير المدى (LCR) وذلك بـ 7,2 نقطة مئوية ليبلغ 125,1 % في موفى شهر ديسمبر 2023 مقابل 127,8 % في موفى شهر ديسمبر 2022،

ويفسر تغير هذا المؤشر الشهري بإرتفاع قيمة الأصول السائلة عالية الجودة بنسق أقل من نسق إرتفاع التدفقات النقدية المدفوعة.

2. الشركة التونسية للبنك :

أحدثت الشركة التونسية للبنك في 18 جانفي 1957 وهي شركة خفية الاسم بنكية تونسية وتخضع لإشراف وزارة المالية ويبلغ رأسمالها 776,9 م د تساهم فيه الدولة وبقية المساهمين العموميين بنسبة 83,3%.

أهم المؤشرات المالية :

بلغ مجموع أصول البنك سنة 2023 ما قيمته 14597 م.د مسجلا انخفاضا قدره 91 م.د أي بنسبة 0,6% مقارنة بسنة 2022 ويعود ذلك بالأساس لانخفاض التعهدات على الحرفاء بما قدره 345 م.د وبنسبة 3,2%.

بلغت ودائع أموال الحرفاء سنة 2023 ما قيمته 10177 م.د مسجلة ارتفاعا قدره 314 م.د وبنسبة 3,2% مقارنة بسنة 2022.

بلغ الناتج البنكي الصافي سنة 2023 ما قيمته 685 م.د مسجلا انخفاضا قدره 4 م.د أي بنسبة 0,6% مقارنة بسنة 2022 ويعود ذلك بالأساس إلى تراجع صافي هامش الفائدة بقيمة 65 م د وبنسبة 17,3% مقارنة بسنة 2022.

بلغت النتيجة الصافية سنة 2023 ما قيمته 50,6 م.د مسجلة انخفاضا بقيمة 42,5 م.د وبنسبة 45,6% مقارنة بسنة 2022 ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع مخصصات المدخرات على تعهدات الحرفاء بقيمة 17,8 م.د وبنسبة 8,2%.

أهم الكسور المالية :

■ مؤشر الاستغلال (COEX) :

سجل مؤشر الاستغلال خلال سنة 2023 ارتفاعا طفيفا بـ 4,3 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2022 ليبلغ 48,9% ويعود ذلك لارتفاع نسق تطور الأعباء العملية (9%) مقابل انخفاض نسق تطور الناتج البنكي الصافي (0,6%).

■ الديون المصنفة (NPLS) :

سجل البنك خلال سنة 2023 ارتفاعا في نسبة الديون المصنفة بنسبة 4,6% مقارنة بسنة 2022 وتمثل ديون القطاع الصناعي الجزء الأهم من الديون المصنفة للبنك حيث تمثل 34,2% من هذه الديون يليها قطاع الخدمات بنسبة 29,2%.

■ مؤشر الملاءة المالية (نسبة دنيا 10 %) (ratio de solvabilité) :

سجل مؤشر الملاءة المالية سنة 2023 انخفاضا طفيفا بـ 0,2 نقطة مائوية مقارنة بسنة 2022 ليبلغ 13,6%. وذلك ناتج بالأساس عن انخفاض قيمة الأموال الذاتية للبنك خلال سنة 2023 بنسبة 5,8%.

■ مؤشر TIER 1 (نسبة دنيا 7 %) :

- سجل مؤشر TIER 1 سنة 2023 ارتفاعا طفيفا بـ 0,8 نقطة مائوية مقارنة بسنة 2022 ليبلغ 10,2%.

■ مؤشر تغطية السيولة قصيرة المدى (LCR) (نسبة دنيا 100 %) :

سجل مؤشر تغطية السيولة قصير المدى (LCR) ارتفاعا بـ 95,6 نقطة مائوية ليبلغ 216,7%. في موفى شهر ديسمبر 2023 مقابل 121,1% في موفى شهر ديسمبر 2022 ويفسر تغير هذا المؤشر الشهري بتطور الأصول السائلة عالية الجودة بنسق أكبر من تطور التدفقات النقدية المدفوعة.

3. البنك الوطني الفلاحي :

أحدث البنك الوطني الفلاحي في 31 ماي 1959 وهو شركة خفية الاسم بنكية تونسية وتخضع لإشراف وزارة المالية، ويبلغ رأسمالها 320 م دفي موفى سنة 2019 بعد أن كان 176 م د في سنة 2018 وذلك على إثر الترفيع فيه حيث ساهمت الدولة في العملية عن طريق المقاصة بديون مالية ثابتة حلّ أجلها ومعلومة المقدار تجسيما للفصل عدد 28 من القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 المتعلق بقانون المالية لسنة 2019 وتبلغ مساهمة الدولة والمساهمين العموميين فيه نسبة 50,23%.

أهم المؤشرات المالية :

بلغ مجموع أصول البنك خلال سنة 2023 ما قيمته 20469 م.د مسجلا بذلك ارتفاعا بـ 1162 م.د أي بنسبة 6%. مقارنة بسنة 2022 ويعود ذلك بالأساس إلى الإرتفاع المسجل في قيمة محفظة الاستثمار بـ 1272 م.د وبنسبة 28,3%. وفي قيمة الخزنة والأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة بـ 35,7 م.د وبنسبة 17,2% مقابل انخفاض في قيمة التعهدات على الحرفاء بـ 37 م.د وبنسبة 0,3%.

بلغت الودائع سنة 2023 ما قيمته 11887 م.د مسجلة بذلك ارتفاع بـ 864 م.د أي بنسبة 7,8% مقارنة بسنة 2022.

بلغ الناتج البنكي الصافي سنة 2023 ما قيمته 980 م.د ليسجل زيادة بقيمة 90 م.د وبنسبة 10,1% مقارنة بسنة 2022 ويعود بالأساس إلى تطور اغلب مكوناته وخاصة مداخيل محفظة سندات الاستثمار بقيمة 104,5 م.د وبنسبة 42,7% مقابل انخفاض قيمة الهامش الصافي للفوائد المحقق من قبل البنك خلال نفس الفترة وذلك بـ 9,3 م.د وبنسبة 2%.

سجلت النتيجة الصافية سنة 2023 ارتفاعا بقيمة 30,8 م.د. وبنسبة 19,3 % ويعود ذلك بالأساس الى ارتفاع نتيجة الاستغلال بـ 54,8 م.د. وبنسبة 22,5 % ويعود ذلك بالأساس الى ارتفاع الناتج البنكي الصافي بـ 90 م.د. وبنسبة 10,1 % مقابل ارتفاع في قيمة مخصصات المدخرات بـ 6,5 م.د. وبنسبة 2,3 % وارتفاع في قيمة أعباء الاعوان بقيمة 15,3 م.د. وبنسبة 6,1 %.

أهم الكسور المالية :

■ مؤشر الاستغلال (COEX) :

بلغ مؤشر الاستغلال خلال سنة 2023 نسبة 38,5 % مسجلا بذلك تراجعا بـ 1,6 نقطة مائوية مقارنة بسنة 2022، ويعود ذلك لانخفاض نسق تطور الأعباء العملية (5,5 %) مقارنة بنسق تطور الناتج البنكي الصافي (10,1 %).

■ الديون المصنفة (NPLS) :

سجل البنك خلال سنة 2023 ارتفاعا في نسبة الديون المصنفة بـ 3,7 نقطة مائوية لتبلغ 19,4 % مقابل 15,7 % سنة 2022 ويعود ذلك إلى ارتفاع الديون ذات الصنف 2،3،4 نتيجة تواصل تداعيات جائحة كورونا الى غاية سنة 2023.

■ مؤشر الملاءة المالية (نسبة دنيا 10 %) (ratio de solvabilite) :

سجل مؤشر الملاءة المالية خلال سنة 2023 ارتفاعا بـ 1,7 نقطة مائوية ليبلغ 21,4 % مقابل 19,7 % سنة 2022 مبتعدا بذلك عن النسبة الدنيا القانونية ، وذلك ناتج بالأساس عن ارتفاع قيمة الأموال الذاتية للبنك خلال سنة 2023 بـ 140,2 م.د. اي بنسبة 7,5 % مع تسجيله نتيجة صافية إيجابية قيمتها 190 م.د.

■ مؤشر TIER 1 (نسبة دنيا 7 %) :

سجل مؤشر TIER 1 سنة 2023 ارتفاعا بـ 2,2 نقطة مائوية مقارنة بسنة 2022 ليبلغ 17,8 % مع موفى سنة 2023 وذلك ناتج بالأساس عن ارتفاع قيمة الأموال الذاتية للبنك خلال سنة 2023 بـ 140,2 م.د. اي بنسبة 7,5 % مع تسجيله نتيجة صافية إيجابية قيمتها 190 م.د.

■ مؤشر تغطية السيولة القصير المدى (LCR) (نسبة دنيا 100 %) :

سجل مؤشر تغطية السيولة القصير المدى (LCR) ارتفاعا بـ 45,1 نقطة مائوية ليبلغ 221,6 % في موفى شهر ديسمبر 2023 مقابل 176,5 % في موفى شهر ديسمبر 2022 ويفسر تغير هذا المؤشر الشهري بتطور الأصول السائلة عالية الجودة بنسق أرفع من تطور التدفقات النقدية المدفوعة.

4. بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة :

بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة هي شركة خفية الاسم بنكية تونسية تأسست سنة 2005 وتخضع لإشراف وزارة المالية. ويبلغ رأس ماله 100 م د وتساهم فيه الدولة وباقي المساهمين العموميين بنسبة 100 % .

أهم المؤشرات المالية :

من المتوقع أن يسجل البنك خلال سنة 2023 إنخفاضا على مستوى قيمة أصوله لتبلغ مع موفى السنة 269,9 م د مسجلا بذلك تراجعا بقيمة 16,6 م د وبنسبة 5,8 % مقارنة بسنة 2022، ويعود هذا الإنخفاض أساسا للنقص المسجل في قيمة التعهدات على الحرفاء بـ 7,2 م د وبنسبة 3,1 % .

من المتوقع أن تبلغ قيمة ودائع وأموال الحرفاء لدى البنك مع موفى سنة 2023 ما قيمته 15,7 م د مسجلة بذلك ارتفاع بقيمة 2,5 م د وبنسبة 18,9 % مقارنة بسنة 2022، هذا وتمثل التسبقات من الشركة التونسية للضمان بعنوان المستحقات في النزاعات أكثر من 96 % من هذه الودائع.

من المتوقع أن يبلغ الناتج البنكي الصافي للبنك مع موفى سنة 2023 ما قيمته 5,1 م د ليسجل بذلك نقصا بقيمة 3,8 م د وبنسبة 42,7 % مقارنة بسنة 2022. ويعود هذا النقص بالأساس إلى ارتفاع في الأعباء المالية الناتجة عن خلاص قروض الخزينة المتحصل عليها خلال سنتي 2022 و 2023 مقابل الإنخفاض المسجل في قيمة الفوائد والمداخيل الشبيهة (نقص بقيمة 2,4 م د وبنسبة 21,2 % خلال الفترة 2022-2023).

من المتوقع أن تبلغ النتيجة الصافية للبنك خلال سنة 2023 ما قيمته 15,8- م د مسجلة بذلك إنخفاض بقيمة 3,0 م د وبنسبة 23,4 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود السبب الرئيسي لهذا الإنخفاض إلى النقص المسجل في قيمة نتيجة الاستغلال بـ 1,0 م د وبنسبة 7,9 % خلال نفس الفترة (والناتج بالأساس عن إنخفاض قيمة الناتج البنكي الصافي بـ 3,8 م د وبنسبة 42,7 % مقابل الارتفاع المسجل في قيمة أعباء الأعوان بـ 0,4 م د وبنسبة 3,3 % والزيادة المسجلة في قيمة الأعباء العامة للإستغلال)، هذا بالإضافة لارتفاع قيمة الخسائر العادية بقيمة 2,0 م د وبنسبة 2430,3 % خلال نفس الفترة.

أهم الكسور المالية :

■ مؤشر الاستغلال (COEX) :

من المتوقع أن يبلغ مؤشر الاستغلال للبنك خلال سنة 2023 نسبة 308 % مسجلا بذلك ارتفاعا بـ 137,1 نقطة مائوية مقارنة بسنة 2022، ويعود ذلك لإنخفاض قيمة الناتج البنكي الصافي

بنسبة 42,7 % مقابل الزيادة المسجلة في قيمة أعباء الأعوان بنسبة 3,3 % وفي قيمة الأعباء العامة للإستغلال خلال نفس الفترة.

■ الديون المصنفة (NPLS) :

من المتوقع أن يسجل البنك خلال سنة 2023 إرتفاعا في نسبة الديون المصنفة بـ 0,9 نقطة مائوية لتبلغ 87,4 % مقابل 86,5 % سنة 2022 (قبل عملية شطب الديون) ويعود ذلك أساسا إلى الإرتفاع النسبي المسجل في الديون المصنفة بالنسبة للمؤسسات الناشطة في قطاعات الصناعات الغذائية والصناعة . كما يعود هذا الإرتفاع إلى قلّة التعهّدات الجديدة التي تمّ إمضاؤها خلال سنة 2023 مقابل ارتفاع ديون البنك من سنة 2021 إلى سنة 2022.

■ مؤشر الملاءة المالية (نسبة دنيا 10 %) (ratio de solvabilite) :

من المتوقع أن يسجل البنك خلال سنة 2023 تراجعاً في مستوى مؤشر الملاءة المالية الذي سيبلغ مع موفى السنة 2022 -5,9 % أي بنقصان 3,2 نقطة مائوية بالمقارنة مع سنة 2022، وذلك ناتج بالأساس عن إنخفاض قيمة الأموال الذاتية للبنك خلال سنة 2023 (من المتوقع أن تبلغ قيمتها -37,1 م د سنة 2023 مقابل -23,8 م د سنة 2022) مع تسجيله لنتيجة صافية سلبية قيمتها -15,8 م د.

■ مؤشر الملاءة المالية القاعدية TIER 1 (نسبة دنيا 7 %) :

من المتوقع أن يسجل البنك خلال سنة 2023 تراجعاً على مستوى مؤشر الملاءة المالية القاعدية (TIER 1) بـ 3,2 نقطة مائوية مقارنة بسنة 2022 ليبلغ -5,9 % مع موفى سنة 2023، وذلك ناتج بالأساس عن إنخفاض قيمة الأموال الذاتية للبنك خلال سنة 2023 (من المتوقع أن تبلغ قيمتها -37,1 م د سنة 2023 مقابل -23,8 م د سنة 2022) مع تسجيله لنتيجة صافية سلبية قيمتها -15,8 م د.

■ مؤشر تغطية السيولة القصير المدى (LCR) (نسبة دنيا 100 %) :

إنّ البنك غير معني بهذا المؤشر باعتبار مراسلة صادرة من البنك المركزي للبنك في 03 سبتمبر 2015.

5. البنك التونسي للتضامن :

أحدث البنك التونسي للتضامن في 22 ديسمبر 1997 وهو شركة خفية الإسم بنكية تونسية وتخضع لإشراف وزارة المالية. ويبلغ رأس ماله 60 م د تساهم فيه الدولة وبقية المساهمين العموميين بنسبة 69,26 % ورغم أنّه بنك شمولي فهو يختص في تمويل المشاريع والمؤسسات الصغيرة وتمويل جمعيات القروض الصغيرة والصيرفة الإسلامية.

أهم المؤشرات المالية :

بلغ مجموع أصول البنك خلال سنة 2023 ما قيمته 1894 م د مسجلا بذلك ارتفاعا بقيمة 152 م د وبنسبة 8,7% ويعود ذلك بالأساس لإرتفاع التعهدات على الحرفاء بما قدره 86 م د وبنسبة 6,1% وفي قيمة التعهدات مع المؤسسات البنكية والمالية بـ 34,4 م د وبنسبة 15,2% وارتفاع قيمة الخزانة والأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة بقيمة 23 م د وبنسبة 232,3% .

بلغت قيمة الودائع سنة 2023 ما قيمته 47,6 م د مسجلا بذلك ارتفاع بقيمة 16,9 م د وبنسبة 7,7% مقارنة بسنة 2022.

بلغ الناتج البنكي الصافي سنة 2023 ما قيمته 67,4 م د ليسجل زيادة بقيمة 7,5 م د وبنسبة 12,5% مقارنة بسنة 2022 ويعود ذلك بالأساس إلى تطور اغلب مكوناته وخاصة مداخيل محفظة سندات الاستثمار بقيمة 2,9 م د وبنسبة 3129,4% وارتفاع قيمة مداخيل العمولات بقيمة 1,4 م د وبنسبة 18,8% وارتفاع قيمة الهامش الصافي للفوائد المحقق من قبل البنك خلال نفس الفترة وذلك بقيمة 4,4 م د وبنسبة 8,5% .

سجلت النتيجة الصافية سنة 2023 ارتفاعا بقيمة 0,7 م د وبنسبة 7,7% ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع نتيجة الاستغلال بقيمة 2,7 م د وبنسبة 17,2% نتيجة ارتفاع الناتج البنكي الصافي بقيمة 7,5 م د وبنسبة 12,5% مقابل ارتفاع في مخصصات المدخرات بقيمة 0,6 م د وبنسبة 37,5% وارتفاع في أعباء الاعوان بقيمة 4,1 م د وبنسبة 14,7% .

أهم الكسور المالية :

■ مؤشر الاستغلال (COEX) :

بلغ مؤشر الاستغلال خلال سنة 2023 نسبة 66,7% مسجلا بذلك إنخفاضا بـ 0,5 نقطة مائوية مقارنة بسنة 2022، ويعود ذلك لانخفاض نسق تطور الأعباء العملية (11,6) مقارنة بنسق تطور الناتج البنكي الصافي (12,5) .

■ الديون المصنفة (NPLS) :

سجل البنك خلال سنة 2023 انخفاضا طفيف في نسبة الديون المصنفة بـ 0,2 نقطة مائوية لتبلغ 51,2% مقابل 51,4% سنة 2022.

■ مؤشّر الملاءة المالية (نسبة دنيا 10 %) (ratio de solvabilite) :

منسجل مؤشّر الملاءة المالية خلال سنة 2023 ارتفاعا بـ 3,6 نقطة مائوية ليبلغ 46,5 % مقابل 42,9 % سنة 2022 مبتعدا بذلك عن النسبة الدنيا القانونية ، وذلك ناتج بالأساس عن ارتفاع قيمة الأموال الذاتية للبنك خلال سنة 2023 بقيمة 9,9 م د ونسبة 9,1 % مع تسجيله نتيجة صافية إيجابية قيمتها 9,8 م د.

■ مؤشّر TIER 1 (نسبة دنيا 7 %) :

سجل مؤشّر TIER 1 سنة 2023 ارتفاعا بـ 3,7 نقطة مائوية مقارنة بسنة 2022 ليبلغ 45,8 % مع موفى سنة 2023 وذلك ناتج بالأساس عن ارتفاع قيمة الأموال الذاتية للبنك خلال سنة 2023 بقيمة 9,9 م د ونسبة 9,1 % مع تسجيله نتيجة صافية إيجابية قيمتها 9,8 م د.

■ مؤشّر تغطية السيولة قصير المدى LCR (نسبة دنيا 100 %) :

سجل مؤشّر تغطية السيولة القصير المدى (LCR) ارتفاعا بـ 351,2 نقطة مائوية ليبلغ 580,9 % في موفى شهر ديسمبر 2023 مقابل 229,7 % في موفى شهر ديسمبر 2022 ويفسر تغيير هذا المؤشّر الشهري بتطور الأصول السائلة عالية الجودة بنسق أرفع من تطور التدفقات النقدية المدفوعة.

1. صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية :

أهم المؤشرات المالية للصندوق خلال الفترة 2021-2023 :

سجلت النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) للصندوق خلال الفترة 2021-2023 انخفاضا بقيمة 5,4 م د وبنسبة 14,9 % .

حيث سجل الصندوق سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابية قيمتها 49,8 م د أي بارتفاع بقيمة 13,5 م د وبنسبة 37,2 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة المسجلة على مستوى نتيجة استغلال الصندوق بما قيمته 17,8 م د وبنسبة 423,8 % نتيجة ارتفاع إيرادات الاستغلال الأخرى للصندوق بقيمة 16,7 م د وانخفاض أعباء استغلال الصندوق بما قيمته 2,5 م د وبنسبة 9,4 % من جهة وكذلك انخفاض إيرادات التوظيفات بما قيمته 3,2 م د وبنسبة 10 % من جهة أخرى.

كما سجل الصندوق سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابية قيمتها 30,9 م د أي انخفاض بقيمة 18,9 م د وبنسبة 38 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الانخفاض المسجل على مستوى نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 14,1 م د وبنسبة 64,1 % نتيجة انخفاض إيرادات استغلال الصندوق الأخرى بقيمة 15,1 م د وبنسبة 83 % أي بنسق أكبر من انخفاض أعباء استغلال الشركة بما قيمته 1,6 م د وبنسبة 6,6 % من جهة وكذلك انخفاض إيرادات التوظيفات بما قيمته 5,8 م د وبنسبة 20,1 % من جهة أخرى

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2021-2023 :

- تحويل الهبة السويسرية لفائدة البلديات المنتفعة في اطار استكمال برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية.

- امضاء اتفاقية تمويل مع البنك الألماني KFW بقيمة 36,7 م د قصد تمويل البلديات المعنية بالتوسعة والشروع في التمويل بداية من سنة 2023

- تخصيص جزء من أرباح الصندوق لسنة 2022 في حدود 20 م د يسند في شكل مساعدات لانجاز برنامج خصوصي لتركيز لاقطاط فوطوضونية لإنتاج الكهرباء بمقر البلديات ومستودعاتها.

- تخصيص حصة الدولة من مبيعات الصندوق بقيمة 40 م د بعنوان سنة 2020 و30 م د بعنوان سنة 2021 و28,6 م د بعنوان سنة 2022.

2. الديوان الوطني للبريد :

أهم المؤشرات المالية للديوان خلال الفترة 2021-2023 :

من المتوقع أن تسجل النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) للديوان الوطني للبريد خلال الفترة 2023-2021 تحسنا ملحوظا بقيمة 150,5 م د ونسبة 734,1 % .

حيث سجل الديوان سنة 2022 نتيجة صافية إيجابية (قبل التعديلات المحاسبية) قيمتها 106,9 م د أي بارتفاع بقيمة 86,4 م د ونسبة 421,5 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة المسجلة على مستوى نتيجة إستغلال الديوان بما قيمتها 91,5 م د ونسبة 3519,2 % نتيجة ارتفاع إيرادات الإستغلال بقيمة 108 م د ونسبة 20,7 % أي بنسق أكبر من ارتفاع أعباء الإستغلال التي سجلت إرتفاعا بقيمة 16,5 م د ونسبة 3,1 % من جهة وكذلك إنخفاض الأعباء المالية الصافية بما قيمته 8,4 م د ونسبة 35,9 % وإرتفاع قيمة الأرباح العادية الأخرى بما قيمته 5,8 م د ونسبة 692,7 % من جهة أخرى.

من المتوقع أن يسجل الديوان سنة 2023 نتيجة صافية إيجابية (قبل التعديلات المحاسبية) قيمتها 171 م د أي بارتفاع بقيمة 64,1 م د ونسبة 60 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة المتوقعة على مستوى نتيجة إستغلال الديوان بما قيمته 111,1 م د ونسبة 125 % نتيجة توقع إرتفاع إيرادات الإستغلال بقيمة 114,4 م د ونسبة 18,2 % أي بنسق أكبر من إرتفاع أعباء الإستغلال التي من المتوقع أن ترتفع بقيمة 3,3 م د ونسبة 0,6 % من جهة وكذلك توقع إرتفاع الأعباء المالية الصافية بما قيمته 28,2 م د ونسبة 88,7 % وإنخفاض قيمة الأرباح العادية الأخرى بما قيمته 6,6 م د ونسبة 98,9 % من جهة أخرى.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2021-2023 :

تميزت الفترة 2023-2021 بتوقع تسجيل أرباح سنوية معتبرة بلغت مجموع 298,4 م د ستمكن المؤسسة من الناحية المحاسبية من إستيعاب كامل خسائرها المسجلة سابقا مع تسجيل نتائج إيجابية مرحّلة برصيد قبل التخصيص بـ 9,9 م د مع موفى 2023 وبالتالي تحسن رصيد أموالها الذاتية ليمر من 207,7 م د موفى 2021 إلى 466,4 م د موفى سنة 2023.

الباب الثاني :الصناديق الاجتماعية :

جدول : أهم المؤشرات المالية ومؤشرات النشاط للصناديق الاجتماعية :

المؤشرات المالية والمحاسبية		مؤشرات الموازنة										مؤشرات قائمة النتائج										الموارد البشرية		مؤشرات النشاط		المؤشرات		
		م	م	م	م	م	م	م	م	م	م	م	م	م	م	م	م	م	م	م	م	م	م	م	م			
مجموع الخصوم	مساعدات بنكية وغيرها من الخصوم المالية	الخصوم الجارية الأخرى	حسابات المضمونين الاجتماعيين والحسابات المتصلة بها	القروض الأكثر من سنة **	الأموال الذاتية قبل التخصيص	النتائج المؤجلة	مجموع الأصول	السيولة وما يعادل السيولة	حسابات المخربين والحسابات المرتبطة بها	مجموع الأصول الثابتة الصافية	النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية)	النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)	إيرادات عادية أخرى	أعباء مالية صافية (+/-)	نتيجة الاستغلال	مجموع أعباء الاستغلال	مجموع إيرادات الاستغلال	إيرادات الاستغلال الأخرى	منح الاستغلال *	إيرادات فنية	أعباء الأعوان	عدد الأعوان	نشاط 2	نشاط 1				
8664,2	0,0	936,3	295,4	0,0	-2158,6	-3971,5	5231,2	328,4	3666,4	460,2	-1274,3	-1274,3	2,3	0,0	-1275,1	5148,5	3873,5	124,3	0,0	3749,2	139,3	4664	955,6	173,1		منجز	2021	
9307,0	0,0	968,2	332,6	0,0	-3433,0	-5350,1	4922,6	521,5	3095,9	458,9	-951,5	-951,5	260,2	0,0	-1207,6	5516,2	4308,7	140,0	0,0	4168,7	135,0	4675	969,6	178,5		منجز	2022	
10620,4	0,0	896,8	275,2	0,0	-4384,5	-6463,6	5324,8	520,5	3257,1	476,2	-911,1	-911,1	396,7	0,0	-1306,4	6026,2	4719,8	162,9	0,0	4556,9	182,8	4562	1074,4	146,3		وقفي	2023	
642,8	-	31,9	37,2	-	-1274,4	-1378,5	-308,6	193,1	-570,5	-1,2	322,9	322,9	257,9	-	67,5	367,7	435,2	15,7	-	419,5	-4,2	11	14,0	5,3		المبلغ	التطور	
7,4	-	3,4	12,6	-	-59,0	-34,7	-5,9	58,8	-15,6	-0,3	25,3	25,3	٤٤٤	-	5,3	7,1	11,2	12,7	-	11,2	-3,0	0,2	1,5	3,1		%	التطور	
1313,4	-	-7,4	-57,3	-	-951,5	-1113,6	402,3	-1,0	161,2	17,2	40,4	40,4	136,5	-	-98,8	510,0	411,2	22,9	-	388,2	47,7	-113	104,7	-32,2		المبلغ	التطور	
14,1	-	-7,4	-17,2	-	-27,7	-20,8	8,2	-0,2	5,2	3,8	4,2	4,2	52,5	-	-8,2	9,2	9,5	16,4	-	9,3	35,3	-2,4	10,8	-18,0		%	التطور	
																												2023-2022

صندوق الوطني للضمان الاجتماعي
 عدد المنتفعين بجزائية
 ألف متفجع
 عدد المؤجرين
 ألف مؤجر
 الوحدة

أ. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي :

أهم المؤشرات المالية خلال الفترة 2021-2023 :

من المحتمل أن تسجل النتيجة الصافية للصندوق (قبل التعديلات المحاسبية) خلال الفترة 2021-2023 تحسنا بقيمة 363,3 م د ونسبة 28,5 % .

حيث سجل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 951,5 م د أي بارتفاع بقيمة 322,9 م د ونسبة 25,3 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة المسجلة على مستوى نتيجة استغلال الصندوق بما قيمته 67,5 م د ونسبة 5,3 % نتيجة ارتفاع إيرادات استغلال الصندوق بقيمة 435,2 م د ونسبة 11,2 % وذلك بنسق أكبر من ارتفاع أعباء استغلال الصندوق التي ارتفعت بقيمة 367,7 م د ونسبة 7,1 % من جهة وكذلك ارتفاع الإيرادات العادية الأخرى بما قيمة 257,9 م د ونسبة 11213,0 % من جهة أخرى.

ومن المحتمل أن يسجل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 911,1 م د أي بارتفاع طفيف بقيمة 40,4 م د ونسبة 4,2 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الانخفاض المتوقع على مستوى نتيجة استغلال الصندوق بما قيمته 98,8 م د ونسبة 8,2 % نتيجة توقع ارتفاع إيرادات استغلال الصندوق بقيمة 411,2 م د ونسبة 9,5 % وذلك بنسق أقل من توقع ارتفاع أعباء استغلال الشركة التي ارتفعت بقيمة 510,0 م د ونسبة 9,2 % من جهة وكذلك توقع ارتفاع الإيرادات العادية الأخرى بما قيمتها 136,5 م د ونسبة 5,52 % من جهة أخرى.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2021-2023 :

أهم الأحداث التي ميزت سنة 2021 :

- تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي بعنوان الأجور المدفوعة للأعوان من الجنسية التونسية خلال الفترة الممتدة من غرة أكتوبر 2020 إلى غاية 30 جوان 2021، وذلك بمقتضى الفصل 32 من قانون المالية لسنة 2021

- انتفاع المؤسسات الناشطة في القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا من تداعيات تفشي فيروس كورونا «كوفيد 19» بالإجراءات المنصوص عليها بمنشور السيد وزير الشؤون الاجتماعية عدد 10 المؤرخ في 18 جوان 2021،

- انتفاع المؤسسات السياحية ومؤسسات الصناعات التقليدية المدينة تجاه الصندوق بالإجراءات المنصوص عليها بمنشور السيد وزير الشؤون الاجتماعية عدد 3 لسنة 2021 المؤرخ في 20 جانفي 2021.

- الترفيع في مبلغ القرض الشخصي إلى حدود قيمة شهرين ونصف من مرتب المضمون الاجتماعي المصروح به بما في ذلك كل المنح وذلك من بداية شهر جانفي 2022.

- صرف فارق تكميلي لأصحاب الجرايات الدنيا والذي يقل أو يساوي مبلغها 180 دينارا شهريا، تطبيقا للمرسوم عدد 30 لسنة 2020 المتعلق بإجراءات لدعم أسس التضامن الوطني ومساندة الأشخاص والمؤسسات، التعاون والعلاقات الدولية.

أهم الأحداث التي ميزت سنة 2022 :

- إقرار العفو الاجتماعي : طبقا لمقتضيات المرسوم عدد 57 لسنة 2022 والمتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 6 لسنة 2022 والمتعلق بطرح خطايا التأخير المستوجبة بعنوان إشتراكات أنظمة الضمان الاجتماعي (العفو الاجتماعي) .

- إصدار مذكرة العمل عدد 13 لسنة 2022 المتعلقة بإجراءات إسناد الإمتياز المنصوص عليه بمقتضى الفصل 61 من المرسوم عدد 21 لسنة 2021 المتعلق بقانون المالية لسنة 2022 والأمر عدد 535 لسنة 2022 المؤرخ في 07 جوان 2022 المتعلق بضبط شروط وإجراءات إسناد إمتياز تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي لفائدة المؤسسات السياحية ومؤسسات الصناعات التقليدية التي توقفت عن النشاط بصفة مؤقتة جزئيا أو كليا أو المتضررة من تداعيات تفشي فيروس كورونا.

- تحيين الأجر الأدنى: صدور الأمرين عدد 769 لسنة 2022 المتعلق بضبط الأجر الأدنى الصناعي المضمون لمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية الخاضعة لمجلة الشغل، وعدد 768 لسنة 2022 المتعلق بضبط الأجر الأدنى الفلاحي المضمون.

أهم الأحداث التي ميزت سنة 2023 :

- التحويلات للصندوق الوطني للتأمين على المرض : منشور السيد وزير الشؤون الاجتماعية عدد 15 المؤرخ في 11 أكتوبر 2023 المتعلق بتحويل نسبة 50 % من الأموال الراجعة للصندوق الوطني للتأمين على المرض.

II. الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية :

أهم المؤشرات المالية خلال الفترة 2023-2021 :

من المتوقع أن تسجل النتيجة الصافية للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (قبل التعديلات المحاسبية) خلال الفترة 2023-2021 انخفاضا ملحوظا بقيمة 455,6 م د ونسبة 288,4%.

حيث سجل الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 598,1 م د أي بانخفاض بقيمة 440,1 م د ونسبة 278,5% بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الانخفاض المسجل على مستوى نتيجة الاستغلال بما قيمته 445,2 م د ونسبة 273,6% نتيجة انخفاض مجموع إيرادات الاستغلال بقيمة 254,8 م د ونسبة 3,8% وارتفاع أعباء الاستغلال بقيمة 190,4 م د ونسبة 2,8% من جهة، وكذلك ارتفاع الأعباء المالية الصافية بقيمة 1,9 م د ونسبة 22,4% وارتفاع الإيرادات العادية الأخرى بقيمة 7,1 م د ونسبة 53,8% من جهة أخرى.

ومن المتوقع أن يسجل الصندوق سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 613,6 م د أي بانخفاض طفيف بقيمة 15,5 م د ونسبة 2,6% بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الانخفاض المتوقع لنتيجة الاستغلال بما قيمته 14,7 م د ونسبة 2,4% نتيجة الارتفاع المتوقع لإيرادات الاستغلال بقيمة 702,4 م د ونسبة 11% وذلك بنسق أقل من توقع ارتفاع أعباء الاستغلال بقيمة 717,1 م د ونسبة 10,2% من جهة، وكذلك توقع ارتفاع الأعباء المالية الصافية بقيمة 2,6 م د ونسبة 25% والإيرادات العادية الأخرى بقيمة 1,8 م د ونسبة 8,9% من جهة أخرى.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2023-2021 :

مواصلة تطبيق الأمر عدد 542 لسنة 2022 والمتعلق بالبرنامج الخصوصي للتقاعد المبكر وتطبيق الإجراءات الجديدة المتعلقة بترشيد الترفيع الاختياري في سن التقاعد المنصوص عليها بالمرسوم عدد 79 لسنة 2022 والمؤرخ في 22 ديسمبر 2022 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2023.

مواصلة الإجراء المتمثل في أحداث المساهمة الاجتماعية التضامنية من خلال دعم خزينة الصندوق بمبالغ هامة مما أثار إجابيا على الوضع المالي لصندوق التقاعد والحيطة الاجتماعية.

III. الصندوق الوطني للتأمين على المرض :

أهم المؤشرات المالية للصندوق الوطني للتأمين على المرض خلال الفترة

2023-2021 :

من المتوقع أن تسجل النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) للصندوق الوطني للتأمين على المرض خلال الفترة 2023-2021 تحسنا ملحوظا بقيمة 227,7 م د وبنسبة 22,1 % .

حيث سجل الصندوق الوطني للتأمين على المرض سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابية قيمتها 1058,3 م د أي بإرتفاع بقيمة 27,5 م د وبنسبة 2,7 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة المسجلة على مستوى نتيجة إستغلال الصندوق بما قيمته 21,9 م د وبنسبة 2,1 % نتيجة إرتفاع إيرادات الإستغلال بقيمة 292,2 م د وبنسبة 7,6 % مع إرتفاع أعباء الإستغلال بقيمة 270,3 م د وبنسبة 9,6 % .

ومن المتوقع أن يسجل الصندوق سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابية قيمتها 1258,5 م د أي بإرتفاع بقيمة 200,2 م د وبنسبة 18,9 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الإرتفاع المتوقع في مستوى نتيجة إستغلال الصندوق بما قيمته 199,7 م د وبنسبة 19 % نتيجة إرتفاع إيرادات الإستغلال بقيمة 413 م د وبنسبة 10 % أي بنسق أرفع من تطور أعباء الإستغلال التي يتوقع أن ترتفع بقيمة 213,3 م د وبنسبة 6,9 %.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2023-2021 :

الترفيغ في الأجر الأدنى

- تعزيز مقومات الانتقال الرقمي بالصندوق من خلال إستكمال إرساء منظومة التبادل الإلكتروني للمعطيات ووضع المركز الافتراضي E-CNAM حيز الاستغلال ومزيد تعصير ورقمنة وظائف المراقبة الطبية.
- تعزيز النفاذ لمنظومة الخدمات الصحية والتحكم في كلفة العلاج وتحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين ومقدمي الخدمات الصحية من خلال تحسين جودة الإستقبال وتطوير الخدمات عن بعد والتحكم في آجال معالجة ملفات الخدمات.
- التوسيع في قائمة التكفل بالعمليات الجراحية في القطاع الخاص ليشمل عدد 12 عمليات جراحية.

البياب الثالث : الوضعية المالية ل 40 منشأة مقسمة حسب الوزارات :

1. منشآت خاضعة لإشراف وزارة المالية :

المؤشرات المالية والمحاسبية		مؤشرات الموازنة														مؤشرات قائمة النتائج				الموارد البشرية		مؤشرات النشاط		طبيعة المؤشرات													
		مجموع الخصوم	مساعدات بنكية وغيرها من الخصوم المالية	الخصوم الجارية الأخرى	المزودون والحسابات المتصلة بهم	القروض الأكثر من سنة	الأموال الذاتية قبل التخصيص	النتائج المؤجلة	مجموع الأصول	السيولة وما يعادل السيولة	الحرفاء والحسابات المتصلة بهم	مجموع الأصول الثابتة الصافية	النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية)	النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)	إيرادات التوظيفات	أعباء مالية صافية (+/-)	نتيجة الاستغلال	مجموع أعباء الاستغلال	مجموع إيرادات الاستغلال	إيرادات الاستغلال الأخرى	منح الاستغلال	مداخيل	أعباء الأعوان	عدد الأعوان	نشاط 2	نشاط 1	المؤشرات										
2021	2022	2023	2021	2022	2023	2021	2022	2023	2021	2022	2023	2021	2022	2023	2021	2022	2023	2021	2022	2023	2021	2022	2023	2021	2022	2023	2021	2022	2023	2021	2022	2023	2021	2022	2023		
21,8	3,0	3,0	1,5	0,0	-8,6	-10,6	13,1	13,2	0,0	1,4	-4,6	-4,6	0,4	0,2	-5,0	12,7	7,8	0,07	-	7,7	3,5	9,6	27,877	-	منجز	2021											
8,8	5,9	2,6	0,2	0,0	3,1	-0,9	11,9	3,0	0,0	1,2	-2,5	-2,5	0,3	0,7	-2,3	12,6	10,4	0,02	-	10,3	3,5	8,9	25,163	-	منجز	2022											
10,8	7,7	2,7	0,3	0,0	2,3	-3,4	13,1	1,4	0,0	1,0	-0,9	-0,9	0,2	0,7	-0,3	14,3	14,0	0,02	-	13,9	3,4	8,8	23,066	-	وفقي	2023											
-13,0	2,9	-0,4	-1,3	-	11,7	9,7	-1,2	-10,2	-	-0,2	2,1	2,1	-0,1	0,5	2,7	-0,1	2,6	-0,05	-	2,6	0,0	-7	-27,140	-	المبلغ	التطور 2022-2021											
-59,6	96,7	-13,3	-86,7	-	136,0	91,5	-9,2	-77,3	-	-14,3	45,7	45,7	-25,0	250,0	54,0	-0,8	33,3	-71,4	-	33,8	0,0	-7,3	-9,7	-	%	التطور 2023-2022											
2,0	1,8	0,1	0,1	-	-0,8	-2,5	1,2	-1,6	-	-0,2	1,6	1,6	-0,1	0,0	2,0	1,7	3,6	0,0	-	3,6	-0,1	-1	-2097,0	-	المبلغ	التطور 2023-2022											
22,7	30,5	3,8	50,0	-	-25,8	-277,8	10,1	-53,3	-	-16,7	64,0	64,0	-33,3	0,0	87,0	13,5	34,6	0,0	-	35,0	-2,9	-1,1	-8,3	-	%	التطور 2023-2022											

1. وكالة الكحول :

أهم المؤشرات المالية للوكالة خلال الفترة 2023-2021 :

من المتوقع أن تسجل النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) لوكالة الكحول خلال الفترة 2023-2021 تحسنا ملحوظا بقيمة 3,7 م د ونسبة 80,4 %.

حيث سجلت وكالة الكحول سنة 2022 نتيجة صافية سلبية (قبل التعديلات المحاسبية) قيمتها 2,5 م د أي بارتفاع بقيمة 2,1 م د ونسبة 45,7 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع نتيجة الإستغلال بما قيمته 2,7 م د ونسبة 54 % نتيجة ارتفاع إيرادات الإستغلال بقيمة 2,6 م د ونسبة 33,3 % وتراجع أعباء الإستغلال بقيمة 0,1 م د ونسبة 0,8 % من جهة وكذلك إرتفاع الأعباء المالية الصافية بما قيمته 0,5 م د ونسبة 250 % من جهة أخرى.

من المتوقع أن تحقق وكالة الكحول سنة 2023 نتيجة صافية سلبية (قبل التعديلات المحاسبية) قيمتها 0,9 م د أي بارتفاع بقيمة 1,6 م د ونسبة 64 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى توقع ارتفاع نتيجة إستغلال الوكالة بما قيمته 2 م د ونسبة 87 % نتيجة توقع ارتفاع إيرادات الإستغلال بقيمة 3,6 م د ونسبة 34,6 % بنسق أكبر من ارتفاع أعباء الإستغلال التي من المتوقع أن ترتفع بقيمة 1,7 م د ونسبة 13,5 % مع توقع إستقرار الأعباء المالية في مستوى قيمته 0,7 م د.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2023-2021 :

تميزت الفترة 2023-2021 بتسجيل إسترداد مدخرات على مخاطر بمبلغ 14,2 م د خلال سنة 2022 مقيدة سابقة إزاء نزاع إداري منشور منذ سنة 2016 وذلك بعد إستفاء الشروط القانونية المستوجبة مما مكن من الناحية المحاسبية من تصحيح وضعية الأموال الذاتية وإستيعاب النتائج المحاسبية السلبية المؤجلة لسنوات 2022 وما قبلها في حدود مبلغ المدخرات وتبقي جزء بـ 900 أ د متأتي من خسائر 2022.

كما تميزت الفترة بتحسن مداخيل المؤسسة نتيجة الترفيعات المنجزة على أسعار البيع والتي مكنت من التخفيض التدريجي في الخسائر المحاسبية للوكالة لتمر من 4,6 م د مع موفي سنة 2021 إلى 0,9 م د مع موفي سنة 2023.

2. شركة شبكة تونس للتجارة :

أهم المؤشرات المالية للشركة خلال الفترة 2021-2023 :

سجلت النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) لشركة شبكة تونس للتجارة خلال الفترة 2021-2023 تحسنا ملحوظا بقيمة 2,4 م د ونسبة 51,1 %.

حيث سجلت شركة شبكة تونس للتجارة سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابية قيمتها 5,7 م د أي بارتفاع بقيمة 1 م د ونسبة 21,3 % مقارنة بسنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة المسجلة على مستوى نتيجة إستغلال الشركة بما قيمته 0,9 م د ونسبة 20,9 % نتيجة إرتفاع إيرادات الإستغلال بقيمة 0,8 م د ونسبة 8,6 % وإنخفاض أعباء الإستغلال بقيمة 0,1 م د ونسبة 2 % من جهة وكذلك إرتفاع الأعباء المالية الصافية بما قيمته 0,2 م د ونسبة 100 % من جهة أخرى.

كما سجلت شركة شبكة تونس للتجارة سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابية قيمتها 7,1 م د أي بارتفاع بقيمة 1,4 م د ونسبة 24,6 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة المسجلة على مستوى نتيجة إستغلال الشركة بما قيمته 0,9 م د ونسبة 17,3 % نتيجة إرتفاع إيرادات الإستغلال بقيمة 0,3 م د ونسبة 3 % وإنخفاض أعباء الإستغلال بقيمة 0,5 م د ونسبة 10,4 % من جهة وكذلك إرتفاع الأعباء المالية الصافية بما قيمته 0,3 م د ونسبة 75 % من جهة أخرى.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2021-2023 :

- ✓ توسيع مجال التعامل بالفاتورة الإلكترونية ليشمل وجوبا المعاملات بين المهنيين بعنوان عمليات بيع الأدوية والمحروقات، مع إختيار شركة إتصالات تونس كمزود نموذجي في مجال نشاطه فيما هو راجع للفوترة الإلكترونية.
- ✓ مشاركة شركة شبكة تونس للتجارة في إعداد برنامج الإنعاش الاقتصادي المصادق عليه خلال إجتماع المجلس الوزاري المنعقد يوم 22 مارس 2022 بهدف تبسيط الإجراءات ودفع التصدير وذلك عبر برمجة رقمنة ثلاثة إجراءات تتعلق بالتجارة الخارجية والمتمثلة في:
 - رقمنة شهادة المراقبة الفنية عند التصدير للمنتوجات الفلاحية الطازجة والمنتوجات المصنعة المسداة من قبل الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية.
 - رقمنة الدفع الإلكتروني لمبالغ المعاليم والأداءات والخطايا المستوجبة عند توريد وتصدير البضائع.
 - رقمنة شهادات إثبات المنشأة

3. الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد :

أهم المؤشرات المالية للوكالة خلال الفترة 2023-2021 :

من المتوقع أن تسجل النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) للوكالة الوطنية للتبغ والوقيد خلال الفترة 2023-2021 تحسنا بقيمة 19,3 م د ونسبة 19,9 %.

حيث سجلت الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد سنة 2022 نتيجة صافية إيجابية (قبل التعديلات المحاسبية) قيمتها 130,7 م د أي بارتفاع بقيمة 33,8 م د ونسبة 34,9 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة المسجلة على مستوى نتيجة الاستغلال بما قيمته 45,4 م د ونسبة 42,4 % نتيجة ارتفاع إيرادات الاستغلال بقيمة 75,8 م د ونسبة 14,4 % أي بنسق أكبر من ارتفاع أعباء الاستغلال التي ارتفعت بقيمة 30,4 م د ونسبة 7,3 % من جهة وكذلك ارتفاع الأعباء المالية الصافية بما قيمته 13,6 م د ونسبة 128,3 % من جهة أخرى.

من المتوقع أن تسجل الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد سنة 2023 نتيجة صافية إيجابية (قبل التعديلات المحاسبية) قيمتها 116,2 م د أي بانخفاض بقيمة 14,5 م د ونسبة 11,1 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الانخفاض المتوقع على مستوى نتيجة الاستغلال بقيمة 26 م د ونسبة 17,1 % نتيجة انخفاض إيرادات الاستغلال المتوقع تسجيلها بقيمة 11,5 م د ونسبة 1,9 % وتوقع ارتفاع أعباء الاستغلال بقيمة 14,5 م د ونسبة 3,2 % من جهة وكذلك توقع انخفاض الأعباء المالية الصافية بما قيمته 17,6 م د ونسبة 72,7 % من جهة أخرى.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2023-2021 :

تميّزت الفترة 2023-2021 بتوقع تسجيل أرباح سنوية معتبرة بلغ مجموعها 343,8 م د ستمكن المؤسسة من الناحية المحاسبية من استيعاب جزء مهم بنسبة 82 % من خسائرها المسجلة خلال السنوات السابقة وبالتالي تحسين رصيد أموالها الذاتية ليستقر في مستوى سلبى بـ 53,5 م د والذي من المتوقع أن يتم استيعابه كليا مع موفى سنة 2024.

كما أن الأرباح المذكورة والمتأتية من تحسن نتائج الاستغلال مكنت من تسجيل فوائض مالية ساعدت على تطهير جزء هام من ديون الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد إزاء الخزينة العامة بعنوان التسبيقات وقروض الخزينة المسندة سابقا قد تراجع اجمالا رصيد الخصوم الجمالية للوكالة بـ 170,1 م د ليمر من 605,6 م د سنة 2021 إلى 435,5 م د مع موفى سنة 2023.

4. مصنع التبغ بالقيروان :

أهم المؤشرات المالية للمصنع خلال الفترة 2023-2021 :

• خلال الفترة 2021-2022 :

من المتوقع أن تسجل النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) لمصنع التبغ بالقيروان خلال الفترة 2023-2021 تحسنا هاما بقيمة 34,4 م د ونسبة 130,8 %.

حيث سجل مصنع التبغ بالقيروان سنة 2022 نتيجة صافية إيجابية (قبل التعديلات المحاسبية) قيمتها 49,2 م د أي بارتفاع بقيمة 22,9 م د ونسبة 87,1 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة المسجلة على مستوى نتيجة الإستغلال بما قيمته 23,7 م د ونسبة 66,4 % نتيجة ارتفاع إيرادات الإستغلال بقيمة 38,1 م د ونسبة 16,1 % أي بنسق أكبر من إرتفاع أعباء الإستغلال التي إرتفعت بقيمة 14,3 م د ونسبة 7,1 % من جهة وكذلك إرتفاع الأعباء المالية الصافية بما قيمته 2,4 م د ونسبة 28,9 % من جهة أخرى.

من المتوقع أن يحقق مصنع التبغ بالقيروان سنة 2023 نتيجة صافية إيجابية (قبل التعديلات المحاسبية) قيمتها 60,7 م د أي بارتفاع قيمته 11,5 م د ونسبة 23,4 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الإرتفاع المتوقع على مستوى نتيجة الإستغلال بما قيمته 4 م د ونسبة 6,7 % نتيجة توقع إرتفاع إيرادات الإستغلال بقيمة 24,5 م د ونسبة 8,9 % أي بنسق أكبر من توقع إرتفاع أعباء الإستغلال التي سترتفع بقيمة 20,4 م د ونسبة 9,5 % من جهة، وكذلك توقع انخفاض الأعباء المالية الصافية بما قيمته 9,4 م د ونسبة 87,9 % من جهة أخرى.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2023-2021 :

توقع خلال 2023-2021 تسجيل أرباح سنوية معتبرة بلغت مجموع 136,2 م مكنت المؤسسة من الناحية المحاسبية من إستيعاب جزء مهم بنسبة 52 % من خسائرها المسجلة سابقا وبالتالي تحسين رصيد أموالها الذاتية ليستقر في مستوى سلبي بـ 91,1 م د والذي من المتوقع أن يتم إستيعابه كليا مع موفي سنة 2024.

كما أن الأرباح المذكور والمتأتية من تحسن نتائج الإستغلال مكنت من تسجيل فوائض مالية ساعدت على تطهير جزء هام من ديون مصنع التبغ بالقيروان إزاء الخزينة العامة بعنوان التسبيقات وقروض الخزينة المسندة سابقا وإجمالا تراجع رصيد الخصوم الجمالية للمصنع بـ 100,6 م د ليمر من 433,1 م د سنة 2021 إلى 332,5 م د مع موفي سنة 2023.

1. شركة الخطوط التونسية :

أهم المؤشرات المالية للشركة خلال الفترة 2023-2021 :

من المتوقع ان تسجل النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) لشركة الخطوط التونسية خلال الفترة 2023-2021 ارتفاعا ملحوظا بقيمة 203 م د ونسبة 49 %.

حيث من المتوقع ان تسجل شركة الخطوط التونسية سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 176,3 م د أي بارتفاع بقيمة 237,8 م د ونسبة 57,4 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى توقع ارتفاع نتيجة الاستغلال بما قيمته 237,6 م د ونسبة 65,4 % نتيجة توقع ارتفاع مجموع إيرادات الاستغلال بقيمة 825 م د ونسبة 140,1 % وذلك بنسق أكبر من توقع ارتفاع أعباء الاستغلال بقيمة 587,4 م د ونسبة 61,7 % من جهة وكذلك توقع انخفاض الأعباء المالية بما قيمته 9,9 م د ونسبة 39,4 % من جهة أخرى.

من المتوقع ان تسجل شركة الخطوط التونسية سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 211,1 م د أي بانخفاض بقيمة 34,8 م د ونسبة 19,7 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى توقع انخفاض نتيجة الاستغلال بما قيمته، 4,1 م د ونسبة 3,3 % نتيجة توقع ارتفاع مجموع أعباء الاستغلال بقيمة 307 م د ونسبة 19,9 % بنسق أكبر من توقع ارتفاع مجموع إيرادات الاستغلال بقيمة 302,8 م د ونسبة 21,4 % من جهة وكذلك توقع ارتفاع الأعباء المالية بما قيمته 23 م د ونسبة 151,3 % من جهة أخرى.

2. الشركة التونسية للملاحة :

أهم المؤشرات المالية للشركة التونسية للملاحة خلال الفترة 2023-2021 :

من المحتمل ان تسجل النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) للشركة التونسية للملاحة خلال الفترة 2023-2021 ارتفاعا ملحوظا بقيمة 5,6 م د ونسبة 18,8 %.

من المحتمل ان تسجل الشركة التونسية للملاحة سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابية قيمتها 11,5 م د أي بانخفاض بقيمة 18,3 م د ونسبة 61,4 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الانخفاض المسجل على مستوى نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 24 م د ونسبة 51,8 % نتيجة ارتفاع مجموع إيرادات الاستغلال بقيمة 107,9 م د ونسبة 21 % أي بنسق أقل من ارتفاع أعباء

الاستغلال التي ارتفعت بقيمة 131,9 م د ونسبة 28,2 % من جهة وكذلك ارتفاع الأعباء المالية الصافية بما قيمته 5,5 م د ونسبة 35,2 % من جهة أخرى.

من المتوقع ان تسجل الشركة التونسية للملاحة سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابية قيمتها 35,4 م د أي بارتفاع بقيمة 23,9 م د ونسبة 207,8 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة المسجلة على مستوى نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 31,7 م د ونسبة 142,2 % نتيجة ارتفاع مجموع إيرادات الاستغلال بقيمة 44,6 م د ونسبة 7,2 % أي بنسق أكبر من ارتفاع أعباء الاستغلال بقيمة 12,9 م د ونسبة 2,2 % من جهة وكذلك انخفاض الأعباء المالية الصافية بما قيمته 8,7 م د ونسبة 41,6 % من جهة أخرى.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2021-2023 :

قامت الناقلّة بتسخير أسطولها في العديد من المناسبات لجلب مادّة الأوكسجين وذلك في إطار الحملة الوطنيّة للتصدّي لفيروس كورونا.

تثبيت منظومة الحجز الخاصّة بالشركة HOGIA وإبرام اتفاقية مع البريد التونسي : تمّ خلال سنة 2021 تثبيت منظومة الحجز الخاصّة بالشركة HOGIA والشروع في إستغلال منظومة الحجز تدريجيا (حجوزات سنة 2021 على خطّ جنوة مع موفّي سبتمبر ثمّ لجميع الحجوزات لسنة 2022 في شهر ديسمبر 2021). وهو ما كان له الأثر الإيجابي من ناحية تحقيق الإستقلاليّة التجاريّة وتجنّب الأخطار المرتبطة أساسا بوضعيّة وكلاء الشركة بالخارج وتحسين وضعيّة السيولة. كما تمّ إبرام اتفاقية بين الشركة التونسية للملاحة والبريد التونسي في 06 ماي 2021 لتأمين عمليات الدفع.

اشتداد المنافسة من قبل مجهّزين بحريين اوروبيين متمتّعين بالعديد من الامتيازات الماليّة والجبائيّة ويهدف المحافظة على تموقعها في سوق النقل البحري امام المنافسة الشرسة، عملت الشركة التونسية للملاحة على تركيز استثماراتها وجهودها لتطوير نقل المجرورات على خطوطها المنتظمة الرابطة بين ميناء رادس وموانئ مرسيليا وجنوة وليفورنو وبرشلونة في بلدان جنوب أوروبا وتخلّت بالتالي تدريجيا عن نقل السوائب السائلة والصلبة واستغلال خطوط شمال أوروبا وغرب افريقيا وشرق اسيا لفائدة المجهّزين الاجانب نتيجة لتتالي القوانين والمراسيم التي تحدّ من تنافسيّة الشركة.

3. الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس :

أهم المؤشرات المالية للشركة خلال الفترة 2021-2023 :

سجلت النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) للشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس خلال الفترة 2021-2023 ارتفاعا بقيمة 2,3 م د ونسبة 14,1 % .

حيث سجلت الشركة نتيجة صافية سلبية (قبل التعديلات المحاسبية) خلال سنة 2022 بقيمة 4,9 م د مقابل نتيجة سلبية بقيمة 16,3 م د خلال سنة 2021 مسجلة تطورا بقيمة 11,4 م د ونسبة 70 % ويعود ذلك إلى تسجيل نتيجة استغلال ايجابية خلال سنة 2022 بقيمة 4,3 م د مقابل 6,8- م د خلال سنة 2021 مسجلة بذلك تطورا بقيمة 11,1 م د ونسبة 163 % نتيجة التطور الحاصل على مستوى إيرادات الإستغلال بقيمة 14,2 م د ونسبة 21 % أي بنسق يفوق تطور أعباء الإستغلال التي سجلت ارتفاعا بقيمة 3,1 م د ونسبة 4,2 % .

سجلت الشركة نتيجة صافية سلبية (قبل التعديلات المحاسبية) خلال سنة 2023 قيمتها 14 م د مقابل نتيجة سلبية قيمتها 4,9 م د سنة 2022 أي بانخفاض قيمته 9,1 م د ونسبة 185,7 % بالمقارنة مع سنة 2022 ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة المسجلة على مستوى نتيجة استغلال الشركة بقيمة 2,8 م د ونسبة 65,1 % نتيجة ارتفاع إيرادات الإستغلال بقيمة 3,9 م د ونسبة 4,8 % أي بنسق أكبر من تطور أعباء الإستغلال التي سجلت ارتفاعا بقيمة 1,1 م د ونسبة 1,4 % من جهة، وتطور الأعباء المالية التي سجلت ارتفاعا ملحوظا بقيمة 11,8 م د ونسبة 124,2 % من جهة أخرى.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2021-2023 :

شاركت الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس في فعاليات ندوة طوكيو الدولية للتنمية في إفريقيا تيكاد 8 التي انتظمت يومي 27 و 28 أوت 2022 بتونس العاصمة من خلال توفير 04 حافلات رفاهة للنقل بين المدن جديدة لا تتجاوز أعمارها السنة الواحدة لتأمين تنقلات الوفد الإعلامي ووفود أخرى.

شاركت الشركة في مختلف تظاهرات الدورة 18 للقممة الفرنكوفونية المنتظمة في جزيرة جربة خلال الفترة الفاصلة بين يوم 13 و 22 نوفمبر 2022 وقامت بتأمين تنقلات الوفود عبر تخصيص 6 حافلات رفاهة كبيرة و 12 حافلة رفاهة صغيرة.

4. الشركة الجهوية للنقل بينزرت :

أهم المؤشرات المالية للشركة خلال الفترة 2023-2021 :

من المحتمل ان تسجل النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) للشركة خلال الفترة 2023-2021 ارتفاعا بقيمة 4,5 م د وبنسبة 750%.

حيث سجلت الشركة سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابية قيمتها 0,9 م د أي بارتفاع قيمته 1,5 م د وبنسبة 250% بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الارتفاع المسجل على مستوى نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 3,7 م د وبنسبة 194,7% نتيجة ارتفاع إيرادات استغلال الشركة بقيمة 4,7 م د وبنسبة 9,6% وذلك بنسق أكبر من ارتفاع أعباء الاستغلال التي ارتفعت بقيمة 1,1 م د وبنسبة 2,2% من جهة، وارتفاع الأعباء المالية الصافية بقيمة 1,0 م د وبنسبة 166,7% من جهة أخرى .

ومن المحتمل ان تسجل الشركة سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابية قيمتها 3,9 م د أي ارتفاعا بقيمة 3,0 م د وبنسبة 333,3% بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الارتفاع المتوقع على مستوى نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 3,5 م د وبنسبة 194,4% نتيجة توقع ارتفاع إيرادات الاستغلال بما قيمته 5,5 م د وبنسبة 10,2% وذلك بنسق أكبر من توقع ارتفاع أعباء الاستغلال التي سترتفع بقيمة 2,0 م د وبنسبة 3,8% من جهة ،مقابل توقع استقرار في قيمة الأعباء المالية الصافية وإيرادات التوظيفات من جهة أخرى.

5. ديوان البحرية التجارية والموانئ :

أهم المؤشرات المالية للديوان خلال الفترة 2023-2021 :

من المتوقع أن تسجل النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) للديوان خلال الفترة 2023-2021 انخفاضا بقيمة 0,7 م د وبنسبة 1,1%.

حيث من المتوقع ان يسجل الديوان سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابية قيمتها 56 م د أي بانخفاض بقيمة 5,6 م د وبنسبة 9,1% بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الانخفاض المتوقع على مستوى نتيجة الاستغلال بما قيمته 11,4 م د وبنسبة 20,9% نتيجة توقع ارتفاع مجموع إيرادات الاستغلال بقيمة 6,9 م د وبنسبة 3,5% أي بنسق أقل من توقع ارتفاع أعباء الاستغلال بقيمة 18,3 م د وبنسبة 12,8% من جهة وكذلك توقع ارتفاع الأعباء المالية بما قيمته 1,9 م د وبنسبة 475% من جهة أخرى.

من المتوقع ان يسجل الديوان سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابية قيمتها 60,9 م د أي بارتفاع بقيمة 4,9 م د وبنسبة 8,8 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة المتوقعة على مستوى نتيجة استغلال الديوان بما قيمته 8,3 م د وبنسبة 19,3 % نتيجة توقع ارتفاع مجموع إيرادات الاستغلال بقيمة 4 م د وبنسبة 2 % وتوقع انخفاض أعباء الاستغلال بقيمة 5,1 م د وبنسبة 3,2 % من جهة وكذلك توقع انخفاض الأعباء المالية بما قيمته 1,9 م د وبنسبة 82,6 % من جهة أخرى.

6. الوكالة الفنية للنقل البري :

أهم المؤشرات المالية للوكالة خلال الفترة 2023-2021 :

من المتوقع أن تسجل النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) للوكالة خلال الفترة 2023-2021 انخفاضا بقيمة 0,8 م د.

حيث سجلت الوكالة سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 5,4 م د أي بانخفاض بقيمة 5,4 م د بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الانخفاض المسجل على مستوى نتيجة استغلال بما قيمته 5 م د وبنسبة 714,3 % نتيجة انخفاض إيرادات الاستغلال بقيمة 6,8 م د وبنسبة 4,1 % أي بنسق أكبر من انخفاض أعباء الاستغلال التي انخفضت بقيمة 1,8 م د وبنسبة 1,1 % من جهة وكذلك ارتفاع الأعباء المالية بما قيمته 0,1 م د وبنسبة 33,3 % وانخفاض إيرادات التوظيفات بما قيمته 0,1 م د وبنسبة 33,3 % من جهة أخرى.

من المتوقع أن تسجل الوكالة سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 0,8 م د أي بارتفاع بقيمة 4,6 م د وبنسبة 85,2 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة المتوقعة على مستوى نتيجة استغلال الوكالة بما قيمته 4 م د وبنسبة 70,2 % نتيجة توقع ارتفاع إيرادات الاستغلال بقيمة 8,4 م د وبنسبة 5,2 % أي بنسق أكبر من توقع ارتفاع أعباء استغلال التي يترفع بقيمة 4,3 م د وبنسبة 2,6 % من جهة وكذلك ارتفاع الأعباء المالية بما قيمته 0,5 م د وبنسبة 250 % من جهة أخرى.

7. ديوان الطيران المدني والمطارات :

أهم المؤشرات المالية للديوان خلال الفترة 2023-2021 :

من المتوقع أن تسجل النتيجة الصافية للديوان (قبل التعديلات المحاسبية) خلال الفترة 2023-2021 ارتفاعا بقيمة 275,1 م د وبنسبة 158,7 %.

حيث سجل الديوان سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابية قيمتها 248 م د أي بارتفاع بقيمة 421,4 م د ونسبة 243 % مقارنة بسنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة المسجلة على مستوى نتيجة إستغلال الشركة بما قيمته 420,6 م د ونسبة 243 % نتيجة إرتفاع إيرادات الإستغلال بقيمة 328 م د ونسبة 96,6 % وإنخفاض أعباء الإستغلال بقيمة 92,7 م د ونسبة 18,1 % من جهة وكذلك إرتفاع الأعباء المالية الصافية بما قيمته 7,4 م د ونسبة 137 % من جهة أخرى.

من المتوقع ان يسجل الديوان سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابية قيمتها 101,7 م د أي بانخفاض بقيمة 146,3 م د ونسبة 59 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى توقع انخفاض نتيجة إستغلال الديوان بقيمة 128,6 م د ونسبة 52 % نتيجة توقع انخفاض إيرادات الإستغلال بقيمة 66 م د ونسبة 9,9 % وتوقع ارتفاع أعباء الإستغلال بقيمة 62,6 م د ونسبة 14,9 %.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2023-2021 :

تواصل انعكاس تداعيات أزمة كورونا على نشاط الديوان مما انجر عنه تحقيق نتيجة صافية سلبية سنة 2021 وقد استعاد الديوان نشاطه العادي في مستوى ما قبل أزمة كورونا خلال الفترة 2023-2022.

8. شركة نقل تونس :

أهم المؤشرات المالية للشركة خلال الفترة 2023-2021 :

من المتوقع أن تسجل النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) لشركة نقل تونس خلال الفترة 2023-2021 تحسنا بقيمة 4,4 م د ونسبة 1,9 %.

حيث من المتوقع أن تسجل الشركة سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 226,5 م د أي بارتفاع بقيمة 3,3 م د ونسبة 1,4 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الارتفاع المتوقع تسجيله على مستوى نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 10,8 م د ونسبة 5,1 % نتيجة توقع إرتفاع إيرادات الإستغلال بقيمة 4,9 م د ونسبة 2,6 % مقابل توقع إنخفاض أعباء الاستغلال بقيمة 5,9 م د ونسبة 1,5 % من جهة وتوقع ارتفاع الأعباء المالية الصافية بما قيمته 4,7 م د ونسبة 24,4 % من جهة أخرى.

ومن المتوقع أن تسجل الشركة سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 225,4 م د أي بإرتفاع بقيمة 1,1 م د ونسبة 0,5 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى التراجع المتوقع تسجيله على مستوى نتيجة الإستغلال بما قيمته 0,9 م د ونسبة 0,4 % نتيجة توقع

ارتفاع إيرادات الإستغلال بقيمة 0,1 م د وبنسبة 0,1 % أي بنسق أقل من توقع إرتفاع اعباء الاستغلال بقيمة 1 م د وبنسبة 0,3 % من جهة وكذلك توقع إنخفاض الأعباء المالية الصافية بما قيمته 2,1 م د وبنسبة 8,8 % من جهة أخرى.

9. الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية :

أهم المؤشرات المالية للشركة خلال الفترة 2021-2023 :

من المتوقع ان تسجل النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) للشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية خلال الفترة 2023-2021 ارتفاعا ملحوظا بقيمة 17,1 م د وبنسبة 12,5 %.

سجلت الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 199,8 م د أي بانخفاض بقيمة 62,5 م د وبنسبة 45,5 % بالمقارنة مع سنة 2021 ويعود ذلك بالأساس إلى الانخفاض المسجل على مستوى نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 42,4 م د وبنسبة 42,4 % نتيجة انخفاض مجموع إيرادات الاستغلال بقيمة 24,9 م د وبنسبة 18,1 % وارتفاع أعباء الاستغلال التي ارتفعت بقيمة 17,5 م د وبنسبة 7,4 % من جهة وكذلك ارتفاع الأعباء المالية بما قيمته 21 م د وبنسبة 56 % من جهة أخرى.

من المتوقع ان تسجل الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 120,2 م د أي بارتفاع بقيمة 79,7 م د وبنسبة 39,8 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة المسجلة على مستوى نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 66,5 م د وبنسبة 46,7 % نتيجة ارتفاع مجموع إيرادات الاستغلال بقيمة 18,7 م د وبنسبة 16,6 % وانخفاض أعباء الاستغلال بقيمة 47,8 م د وبنسبة 18,7 % من جهة وكذلك انخفاض الأعباء المالية بما قيمته 25,9 م د وبنسبة 44,3 % من جهة أخرى.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2021-2023 :

- دخول حيز الاستغلال لخط من الشبكة الحديدية السريعة في مارس 2023 ;
- الانطلاق في الاستغلال الجزئي للخط عدد 15 لنقل الفسفاط بعد انتهاء أشغال إصلاح أضرار الفيضانات.
- الشروع في تصفيح 400 صندوق عربة لنقل الفسفاط.

III. منشآت خاضعة لإشراف وزارة الصناعة والمناجم والطاقة :

طبيعة المؤشرات		مؤشرات النشاط		مؤشرات قائمة النتائج		مؤشرات المالية والمحاسبية		المواد		مؤشرات النشاط		مؤشرات															
		المؤشرات	المؤشرات	المؤشرات	المؤشرات	المؤشرات	المؤشرات	المؤشرات	المؤشرات	المؤشرات	المؤشرات	المؤشرات	المؤشرات														
مجموع الخصوم	مساعدات بنكية وغيرها من الخصوم المالية	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د														
	الخصوم الجارية الأخرى	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د														
المزودون والحسابات المتصلة بهم	القروض الأكثر من سنة	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د														
الأموال الذاتية قبل التخصيص	النتائج المؤجلة	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د														
مجموع الأصول	السيولة وما يعادل السيولة	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د														
الحرقاء والحسابات المتصلة بهم الصافية	مجموع الأصول الثابتة الصافية	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د														
النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية)	النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د														
إيرادات التوظيفات	أعباء مالية صافية (+/-)	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د														
نتيجة الاستغلال	مجموع أعباء الاستغلال	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د														
مجموع إيرادات الاستغلال	إيرادات الاستغلال الأخرى	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د														
منح الاستغلال	مداخل	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د														
أعباء الأعوان	عدد الأعوان	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د														
نشاط 2	نشاط 1	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د														
أيام الحفر الخاصة	يوم	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د														
الشركة التنقيب للتعقيب	الوحدة	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د														
م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د														
445	46	128	137	40	16,7	24,6	61,2	0,1	11,6	27,4	-19,8	-19,8	0,0	0,1	-19,6	45,5	25,9	0,5	0,0	25,4	24,0	427	760	منجز	2021		
624	72	175	180	12,8	13,0	3,8	75,4	3,2	12,3	35,9	-3,9	-3,9	0,0	0,9	-3,1	59,4	56,2	2,8	0,0	53,5	27,0	488	1320	منجز	2022		
729	11,1	20,9	23,2	12,7	3,8	-0,1	76,8	0,7	12,0	40,0	-8,1	-8,1	0,0	1,7	-7,7	56,6	48,9	1,9	0,0	46,9	27,3	447	1197	وقفي	2023		
17,9	2,6	4,7	4,3	8,8	-3,7	-20,8	14,2	3,1	0,7	8,5	15,9	15,9	-	0,8	16,5	13,9	30,3	2,3	-	28,1	3,0	61,0	560	المبلغ	التطور		
40,2	56,5	36,7	31,4	↔↔	-22,2	-84,6	23,2	↔↔↔	6,0	31,0	80,3	80,3	-	↔↔↔	84,2	30,5	117,0	↔↔	-	110,6	12,5	14,3	73,7	%	2022-2021		
10,5	3,9	3,4	5,2	-0,1	-9,2	-3,9	1,4	-2,5	-0,3	4,1	-4,2	-4,2	-	0,8	-4,6	-2,8	-7,3	-0,9	-	-6,6	0,3	-41,0	-123	المبلغ	التطور		
16,8	54,2	19,4	28,9	-0,8	-70,8	-102,6	1,9	-78,1	-2,4	11,4	-107,7	-107,7	-	88,9	-148,4	-4,7	-13,0	-32,1	-	-12,3	1,1	-8,4	-9,3	%	2023-2022		
م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د
1215,7	128,5	302,5	578,2	1024	316,6	117,4	1532,3	75,8	659,5	492,7	28,5	28,5	4,1	3,9	25,3	2004,5	2029,9	12,1	0,0	2017,7	60,8	1106	1436	منجز	2021		
1243,2	197,0	434,7	425,8	74,6	341,0	126,2	1584,2	67,4	789,2	454,8	46,1	46,1	25,8	3,4	36	2696,1	2732,1	19,6	0,0	2713,0	63,7	1104	1,503	منجز	2022		
1321,3	149,6	442,9	728,8	100	387,7	207	1930	62,3	912	534	26,8	26,8	13,6	7,1	25	2683,6	2708,6	19,8	0,0	2688,8	67,7	1110	1,405	وقفي	2023		
27,5	68,5	132,2	-152,4	-27,8	24,4	8,8	51,9	-8,4	129,7	-37,9	17,6	17,6	21,7	-0,50	10,7	691,6	702,2	7,5	-	695,3	2,9	-2	0,067	المبلغ	التطور		
2,3	53,3	43,7	-26,4	-27,1	7,7	7,5	3,4	-11,1	19,7	-7,7	61,8	61,8	529,3	-12,8	42,3	34,5	34,6	62,0	-	34,5	4,8	-0,2	4,7	%	2022-2021		
78,1	-47,4	8,2	303,0	25,4	46,7	80,8	345,8	-5,1	122,8	79,2	-19,3	-19,3	-12,2	-11,0	-12,5	-23,5	0,2	-	-	-24,2	4,0	6,0	-0,098	المبلغ	التطور		
6,3	-24,1	1,9	71,2	34,0	13,7	64,0	21,8	-7,6	15,6	17,4	-41,9	-41,9	-47,3	-30,6	-0,5	-0,9	1,0	-	-	-0,9	6,3	0,5	-6,5	%	2023-2022		

مليون طن متري

المؤشرات المالية والمحاسبية		مؤشرات المورادية		مؤشرات قائمة النتائج		الموارد البشرية		مؤشرات النشاط		طبيعة المؤشرات																	
						العدد	القيمة	النشاط	القيمة	المرادف	المرادف																
مجموع الخصوم	مساعدات بنكية وغيرها من الخصوم المالية	الخصوم الجارية الأخرى	المزودون والحسابات المتصلة بهم	القروض الأكثر من سنة	الأموال الذاتية قبل التخصيص	النتائج المؤجلة	مجموع الأصول	السيولة وما يعادل السيولة	الحرقاء والحسابات المتصلة بهم الصافية	مجموع الأصول الثابتة الصافية	النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية)	النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)	إيرادات التوظيفات	أعباء مالية صافية (+/-)	نتيجة الاستغلال	مجموع أعباء الاستغلال	مجموع إيرادات الاستغلال	إيرادات الاستغلال الأخرى	منح الاستغلال	مداخل	أعباء الأعوان	عدد الأعوان	نشاط 2	نشاط 1	المؤشرات	شركة فيسفاط قفصية	
901,7	1604	360,0	132,8	1104	9733	-907	18750	29,3	918,9	4707	470	470	7,9	44,6	1760	589,9	755,9	9,9	-	756,0	3180	7038	3,3	3,5	متنجز	2021	
1012,0	164,1	415,0	103,9	164,7	1418,5	-43,8	2430,5	236,2	1388,8	340,6	445,0	445,0	9,9	48,1	691,1	697,5	1388,6	10,6	-	1378,0	331,0	6884	3,5	3,3	متنجز	2022	
1078,4	65,0	607,3	127,5	103,2	1297,2	1,1	2375,7	321,6	1086,8	327,9	78,7	78,7	-	47,2	180,5	700,2	880,8	10,5	-	870,3	342,0	6677	2,7	2,7	تقديري	2023	
110,3	3,7	55,0	-28,9	54,3	445,2	46,9	555,5	206,9	469,9	-130,1	398,0	398,0	2,0	3,5	515,1	107,6	622,7	0,7	-	622,0	13,0	-15,4	0,2	-0,2	المتنجز	التطور 2022-2021	
12,2	2,3	15,3	-21,8	49,2	45,7	51,7	29,6	↔↔↔	51,1	-27,6	↔↔↔	↔↔↔	25,3	7,8	292,7	18,2	81,3	7,1	-	82,3	4,1	-2,2	6,1	-5,7	%		
66,4	-99,1	192,3	23,6	-61,5	-121,3	44,9	-54,8	85,4	-302,0	-12,7	-366,3	-366,3	-	-0,9	-510,6	2,7	-507,8	-0,1	-	-507,7	11,0	-207	-0,8	-0,6	المتنجز	التطور 2022-2022	
6,6	-60,4	46,3	22,7	-37,3	-8,6	102,5	-2,3	36,2	-21,7	-3,7	-82,3	-82,3	-	-1,9	-73,9	0,4	-36,6	-0,9	-	-36,8	3,3	-3,0	-22,9	-18,2	%		
مبيعات الحديد المدرفل والاسلاك المسحوبة والهياكل المعدنية																											
انتاج الحديد المدرفل والاسلاك المسحوبة والهياكل المعدنية																											
الشركة التونسية لصناعة الحديد "الفولاذ"																											
564,0	251,3	133,6	172,4	0	-333,0	-373,0	231,0	55,8	61,4	18,6	-25,9	-25,9	0	41,6	14,4	152,8	167,2	0,2	0	167,0	41,8	952	79368	83825	متنجز	2021	
580,9	262,7	143,5	167,4	0	-339,6	-398,9	241,3	23,8	57,6	18,0	-6,6	-4,8	0	37,8	31,1	144,8	175,9	0,3	0	175,6	41,1	953	65429	80554	متنجز	2022	
621,6	290,0	139,2	185	0	-395,8	-397,1	225,8	23,9	52,0	18,3	-64,5	-64,5	0	37,8	21,2	131,8	153,0	2,8	0	150,2	42	866	59899	62093	محتتمل	2023	
16,9	11,4	9,9	-5,0	-	-6,6	-25,9	10,3	-32	-3,8	-0,6	19,3	21,1	-	-3,8	16,7	-8	8,7	0,1	-	8,6	-0,7	1,0	-13939	-3271	المتنجز	التطور 2022-2021	
3,0	4,5	7,4	-2,9	-	-2,0	-6,9	4,5	-57,3	-6,2	-3,2	74,5	81,5	-	-9,1	116,0	-5,2	5,2	50,0	-	5,1	-1,7	0,1	-17,6	-3,9	%		
40,7	27,3	-4,3	17,6	-	-56,2	1,8	-15,5	0,1	-5,6	0,3	-57,9	-59,7	-	0,0	-9,9	13,0-	-22,9	2,5	-	-25,4	0,9	-87,0	-5530	-18461	المتنجز	التطور 2023-2022	
7,0	10,4	-3,0	10,5	-	-16,5	0,5	-6,4	0,4	-9,7	1,7	-877,3	-1243,8	-	0,0	-31,8	-9,0	-13,0	833,3	-	-14,5	2,2	-9,1	-8,5	-22,9	%		

1. شركة اسمنت بنزرت :

أهم المؤشرات المالية للشركة خلال الفترة 2021-2023 :

سجلت النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) للشركة خلال الفترة 2021-2023 انخفاضا هاما بقيمة 27,6 م د ونسبة تتجاوز 400 %.

حيث سجلت شركة اسمنت بنزرت سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 29 م د أي بانخفاض هام بقيمة 22,2 م د ونسبة تتجاوز 300 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الانخفاض المسجل على مستوى نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 19,3 م د ونسبة تتجاوز 900 % نتيجة انخفاض إيرادات استغلال الشركة بقيمة 5,7 م د ونسبة 4,2 % مع ارتفاع أعباء استغلال الشركة بنسبة 10,4 % من جهة وكذلك ارتفاع الأعباء المالية الصافية بما قيمته 2,5 م د ونسبة 26,9 % من جهة أخرى.

كما سجلت شركة اسمنت بنزرت سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 34,4 م د أي بانخفاض بقيمة 5,4 م د ونسبة 18,6 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الانخفاض المسجل على مستوى نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 12,3 م د ونسبة 71,5 % نتيجة انخفاض إيرادات استغلال الشركة بقيمة 31,4 م د ونسبة 24,4 % بنسق أكبر من انخفاض أعباء استغلال الشركة بنسبة 13,2 % من جهة وكذلك ارتفاع الأعباء المالية الصافية بما قيمته 2,1 م د ونسبة 17,8 % وقيمة الأرباح العادية الأخرى بما قيمته 8,8 م د من جهة أخرى.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2021-2023 :

تراجع انتاج الشركة من الاسمنت بنسبة 41,3 % خلال الفترة (2021-2023) يعود أساسا إلى :

- التوقفات المتعددة المرتبطة بالإشكال العقاري للقطعتين 56 و 57 من المقطع، وكانت أطولها لفترة 32 يوما والتي امتدت من 2022/11/07 الى 2022/12/09.
- التوقفات غير المبرمجة والمرتبطة بنفاذ مخزون مصدر الطاقة الحرارية الوحيد المتوفر للشركة «كوك البترول» والنتاج عن عدم إمكانية تزويد المصنع بهذه المادة خلال الفترة الممتدة من 26 جويلية 2023 إلى بداية شهر سبتمبر 2023 ومن 15 أكتوبر 2023 إلى موقى السنة جرّاء الحادث الذي طرأ على الجسر المتحرك بولاية بنزرت ممّا حال دون دخول البواخر إلى الميناء التجاري الذي نتج عنه نفاذ المخزون من مادة الكلنكر وتوقف البيوعات.

- ارتفاع أسعار المواد المستهلكة، وسعر الطاقة الذي يشكل حوالي 50 % من سعر التكلفة، وبشكل رئيسي فحم الكوك البترولي إلى جانب ارتفاع أسعار الكهرباء والغاز وذلك لكامل 2022-2023.
- قرار الشركة تجميد عمليات التصدير بداية من السادس الثاني لسنة 2022 وذلك لأن أسعار الصادرات (حسب السوق العالمية) هي أقل من سعر التكلفة بكثير بالإضافة الى عدم توفر منتج الكلنكر بالكميات اللازمة.

2. الشركة التونسية للتنقيب :

أهم المؤشرات المالية للشركة خلال الفترة 2021-2023 :

من المحتمل ان تسجل النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) للشركة خلال الفترة 2021-2023 ارتفاع بقيمة 11.7 م د ونسبة 59,1 %.

حيث سجلت الشركة سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 3,9 م د أي بارتفاع قيمته 15,9 م د ونسبة 80,3 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة المسجلة على مستوى نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 16,5 م د ونسبة 84,2 % نتيجة ارتفاع إيرادات استغلال الشركة بقيمة 30,3 م د ونسبة 117 % وذلك بنسق أكبر من ارتفاع أعباء الاستغلال التي ارتفعت فقط بقيمة 13,9 م د ونسبة 30,5 %.

ومن المحتمل ان تسجل الشركة سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 8,1 م د أي انخفاض بقيمة 4,2 م د ونسبة 107,7 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الانخفاض المسجل على مستوى نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 4,6 م د ونسبة 148,4 % نتيجة انخفاض إيرادات الاستغلال بما قيمته 7,3 م د ونسبة 13 % وذلك بنسق أكبر من انخفاض أعباء الاستغلال التي انخفضت فقط بقيمة 2,8 م د ونسبة 4,7 %.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2021-2023 :

أدت قرارات إجراءات الحجر الصحي الشامل خلال سنوات 2020 و2021 إلى تراجع حاد للطلب على المواد البترولية ودفعت الازمة الصحية وأزمة الأسعار الشركات البترولية بتونس الى إيقاف وتأجيل اعمال الصيانة والحفر مما أثر على برامج أنشطة الحفارات.

أدى تواصل التوترات الاجتماعية من إضرابات واعتصامات واحتجاجات خلال سنوات 2020 و2021 بالقرب من المنشآت النفطية إلى تعطيل أو تأجيل بعض المشاريع وبالتالي إلى الانخفاض التدريجي لمعدلات الإنتاج اليومي بالحقول الواقعة بالجنوب التونسي ثم توقفها نهائيا بأغلب الحقول نظرا لنفاذ طاقة الخزن. أدى دخول شركات منافسة هامة خلال سنة 2022 و2023 لسوق الحفر الى تراجع الطلب على حفارات الشركة مما أثر سلبا على مستوى التعريفات التي انخفضت بنسبة تقارب الـ 25%. هذا بالإضافة الى تراجع عدد الرخص المسندة للشركات العاملة في القطاع (17 رخصة سارية المفعول في نهاية شهر نوفمبر 2023 مقابل 25 رخصة في نهاية ديسمبر 2019).

3. شركة النقل بواسطة الانابيب :

أهم المؤشرات المالية للشركة خلال الفترة 2021-2023 :

سجلت النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) للشركة خلال الفترة 2021-2023 ارتفاع بقيمة 1,1 م د وبنسبة 14,5%.

حيث سجلت الشركة سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابية قيمتها 9,4 م د أي بارتفاع قيمته 1,8 م د وبنسبة 23,7% بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة المسجلة على مستوى نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 2,2 م د وبنسبة 26,2% نتيجة ارتفاع إيرادات استغلال الشركة بقيمة 2,1 م د وبنسبة 11,6% وذلك بنسق أكبر من ارتفاع أعباء استغلال الشركة التي ارتفعت فقط بقيمة 0,1 م د وبنسبة 1% من جهة، وكذلك ارتفاع إيرادات التوظيفات بقيمة 1 م د وبنسبة 32,3% من جهة أخرى.

كما سجلت الشركة سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابية قيمتها 8,7 م د أي انخفاض بقيمة 0,7 م د وبنسبة 7,4% بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الانخفاض المسجل على مستوى نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 1,9 م د وبنسبة 17,9% نتيجة انخفاض إيرادات استغلال الشركة بما قيمته 1,9 م د وبنسبة 9,4% وذلك بنسق أكبر من انخفاض أعباء الاستغلال التي انخفضت فقط بقيمة 0,1 م د وبنسبة 1% من جهة وكذلك ارتفاع إيرادات التوظيفات بما قيمته 1,2 م د وبنسبة 29,3% من جهة أخرى.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2021-2023 :

تميزت الفترة 2021 - 2023 بالأحداث التالية :

- أثرت تداعيات جائحة كورونا خلال سنة 2021 على مستوى نشاط أنبوب وقود الطائرات المرتبط نشاطه بصفة مباشرة بمستوى نشاط مطار تونس قرطاج والذي سجل تراجعاً حاداً ناتج عن شبه توقف لنشاط التّقلّ الجوي .
- انعكست الاضطرابات المسجلة في تزويد السوق الوطنية بالمحروقات خلال سنتي 2022 و2023 انطلاقاً من مصنع التكرير بجزر زونة سلبي على مستوى نشاط أنبوب بنزرت رادس.
- أدّت عمليات الصيانة التي قامت بها «الشركة التونسية لصناعات التكرير» على مستوى خزاناتها المخصصة لمادة الغازوال الخالي من الكبريت بداية من الثلاثية الرابعة لسنة 2023 الى التوقف الكلي لنقل هذه المادة عن طريق أنبوب الشركة حيث تم اللجوء إلى الإستيراد عبر موانئ أخرى.

4. الشركة الوطنية لتوزيع البترول :

أهم المؤشرات المالية للشركة خلال الفترة 2021-2023 :

من المحتمل ان تسجل النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) للشركة خلال الفترة 2021-2023 انخفاضا بقيمة 1,7 م د وبنسبة 6,0%.

حيث سجلت الشركة سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابية قيمتها 46,1 م د أي بارتفاع قيمته 17,6 م د وبنسبة 61,8% بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الإرتفاع المسجّل على مستوى نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 10,7 م د وبنسبة 42,3% نتيجة ارتفاع إيرادات استغلال الشركة بقيمة 702,2 م د وبنسبة 34,6% وذلك بنسق يقارب ارتفاع أعباء الاستغلال التي ارتفعت بقيمة 691,6 م د وبنسبة 34,5% كما سجلت سنة 2022 ارتفاع ملحوظ في قيمة إيرادات التوظيفات بزيادة قدرت بـ 21,7 م د وبنسبة 526,8% .

ومن المحتمل ان تسجل الشركة سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابية قيمتها 26,8 م د أي إنخفاض بقيمة 19,3 م د وبنسبة 41,9% بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الإنخفاض المتوقع على مستوى نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 11 م د وبنسبة 30,6% نتيجة توقع انخفاض إيرادات الاستغلال بما قيمته 23,5 م د وبنسبة 0,9% وذلك بنسق أكبر من توقع انخفاض أعباء

الاستغلال التي ستخفض بقيمة 12,5 م د ونسبة 0,5 % كما ستسجل إيرادات التوظيفات إنخفاضاً بقيمة 12,2 م د أي بنسبة 47,3 % مقارنة مع سنة 2022.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2021-2023 :

سنة 2021 :

- مواصلة إنعكاس جائحة كورونا وما إنجر عنها من إجراءات مشددة خلال سنة 2021،
- الفوز بطلب العروض للناقل الوطني في الكيروزان (نوفمبر 2020 /أكتوبر 2021) ثم مواصلة التعامل باستشارات شهرية،
- فوز بطاقة عجيليس «AGILIS» لأحسن منتج لسنة 2021 في فئة البطاقات البترولية.
- فتح 05 محطات جديدة.

سنة 2022 :

- تسجيل إضطرابات في التزود للمواد البترولية في سنة 2022 (مادة القازوال العادي والبنزين الخالي من الرصاص)،
- تصدير نحو ألف طن من الزيوت نحو القطر الجزائري (شركة نفطال)،
- الفوز بطلب العروض للناقل الوطني في الكيروزان،
- تغيير إسم الشركة من AGIL إلى AGIL ENERGY.

سنة 2023 :

- فتح 04 محطات جديدة
- تأثير الإضطرابات في التزود على الصعيد الوطني للمواد البترولية البيضاء في سنة 2022 على مبيعات سنة 2023،
- الفوز بطلب العروض للناقل الوطني في الكيروزان،
- المشاركة في طلب عروض شركة تونس للطرق والسيارة والحصول على صفقة محطتي الغربية وسيدي مخلوف.

5. الشركة التونسية للكهرباء والغاز :

أهم المؤشرات المالية للشركة خلال الفترة 2023-2021 :

من المتوقع أن تسجل الشركة التونسية للكهرباء والغاز نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) خلال الفترة 2023-2021 انخفاضا هامًا بقيمة 1096,4 م د وبنسبة 2567,7 %.

حيث سجلت الشركة سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 381,2 م د أي بتدهور قيمته 338,5 م د وبنسبة 792,7% بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الانخفاض المسجّل على مستوى نتيجة الاستغلال بما قيمته 161,7 م د وبنسبة 53,1 % نتيجة ارتفاع إيرادات الاستغلال بقيمة 3817,7 م د وبنسبة 54,5 % أي بنسق أقل من ارتفاع أعباء الاستغلال التي ارتفعت بقيمة 3979,4 م د وبنسبة 59,4 % من جهة وكذلك ارتفاع الأعباء المالية الصافية بما قيمته 177,1 م د وبنسبة 51,7 % من جهة أخرى.

من المتوقع أن تسجل الشركة سنة 2023 نتيجة محاسبية صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 1139,1 م د أي بتدهور قيمته 757,9 م د وبنسبة 198,8 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الانخفاض المتوقع على مستوى نتيجة الاستغلال بما قيمته 1013,4 م د وبنسبة 710,2 % نتيجة توقع انخفاض إيرادات الاستغلال بقيمة 1248,5 م د وبنسبة 11,5 % أي بنسق أكبر من تراجع أعباء الاستغلال التي من المتوقع أن تنخفض بقيمة 235 م د وبنسبة 2,2 % من جهة وكذلك تراجع الأعباء المالية الصافية بما قيمته 268,6 م د وبنسبة 51,7 % من جهة أخرى.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2023-2021 :

- انجاز استثمارات خلال سنة 2023 بما قدره 328 م د منها 148 م د خصصت كاستثمارات بقطاع توزيع الكهرباء.

- إحالة محطة إنتاج الكهرباء برادس، بعد نهاية عقد اللزمة، للشركة وقد تم تسجيل قيمة الإحالة ضمن أصول الشركة بقيمة خام تقدر بـ 442,8 م د.

6. الشركة التونسية لصناعات التكرير :

أهم المؤشرات المالية للشركة خلال الفترة 2021-2023 :

من المتوقع أن تسجل النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) للشركة التونسية لصناعات التكرير خلال الفترة 2023-2021 انخفاضا كبيرا بقيمة 525,2 م د .

حيث من المتوقع أن تسجل الشركة خلال سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 1902,9 م د أي بانخفاض قيمته 1906,7 م د بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الانخفاض المتوقع تسجيله على مستوى نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 1787,5 م د نتيجة توقع ارتفاع أعباء الاستغلال بقيمة 5105,8 م د وبنسبة 68 % وذلك بنسق أكبر من توقع ارتفاع إيرادات الاستغلال التي سترتفع بقيمة 3318,3 م د وبنسبة 43,3 % من جهة، وتوقع ارتفاع الأعباء المالية الصافية بقيمة 129,5 م د وبنسبة 105,7 % من جهة أخرى.

ومن المتوقع أن تسجل الشركة سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 521,4 م د أي بارتفاع بقيمة 1381,5 م د وبنسبة 72,6 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الارتفاع المتوقع على مستوى نتيجة الاستغلال بما قيمته 1205,2 م د وبنسبة 73,4 % نتيجة توقع انخفاض أعباء الاستغلال بقيمة 2487,3 م د وبنسبة 19,7 % وذلك بنسق أكبر من توقع انخفاض إيرادات الاستغلال التي ستنخفض بقيمة 1282,2 م د وبنسبة 11,7 % من جهة، وتوقع انخفاض قيمة الأعباء المالية الصافية بقيمة 169,2 م د وبنسبة 67,1 % من جهة أخرى.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2021-2023 :

- شهدت سنة 2022 ارتفاعا في أسعار المواد البترولية حيث تمّ تسجيل أعلى سعريومي في 8 مارس بحوالي 138 دولار للبرميل خام «برنت» وأعلى معدّل شهري في جوان بحوالي 124 دولار للبرميل، و ليرتفع بذلك المعدّل السنوي لسنة 2022 لـ 101,2 دولار للبرميل مقارنة بـ 70,7 دولار للبرميل سنة 2021 أي بارتفاع بحوالي 43 بالمائة. كما شهد سعر صرف الدينار مقابل الدولار (العملة الأساسية في سوق المواد البترولية) خلال سنة 2022 تراجعا بنسبة 11 % مقارنة بسنة 2021 (3,105 دينار للدولار سنة 2022 مقابل 2,796 دينار للدولار سنة 2021) ما زاد في ارتفاع كلفة التوريد وبالتالي تفاقم العجز التجاري للشركة.

- تبعا لقرار السيد رئيس الحكومة المؤرّخ في 21 نوفمبر 2023 المتعلّق بضبط الأسعار القصوى لبيع

منتجات النفط للعموم ونسبة الأرباح بالتفصيل، تمّ احداث عنصر جديد بهيكلّة الأسعار تتمثّل في منحة جديدة لفائدة الشركة التونسية لصناعات التكرير تحت عنوان «منحة الخزن الاحتياطي المخصّصة لشركة ستير» بقيمة دينارين ومئة مليم (2,100 دينار) لكلّ متر مكعب من الغازوال العادي والغازوال بدون كبريت والبنزين بدون رصاص وذلك عوضا عن العنصر المتعلّق بتمويل المخزون الاحتياطي المنصوص عليه بهيكلّة أسعار المواد البتروليّة بتاريخ 10 سبتمبر 2020 المقدّرة بـ 150 ديناراً لكلّ متر مكعب وذلك بمفعول رجعي ابتداء من هذا التاريخ. وطبقا لما نصّ عليه القرار المذكور، تمّ إدماج الفارق بين المنحتين ضمن رقم معاملات الشركة.

- تمتّ مراجعة هيكلّة أسعار بيع المواد البترولية بتاريخ 4 افريل 2023 وخصّصت مادة غاز البترول المسال المنزلي دون سواه (تعديل في اتجاه تخفيض سعر التسليم من المصفاة ودون انعكاس مالي على سعر البيع للعموم) وبتاريخ 23 نوفمبر 2023 (ودون انعكاس مالي على سعر البيع للعموم).

7. شركة فسفاط قفصة :

أهم المؤشرات المالية للشركة خلال الفترة 2023-2021 :

من المتوقع أن تسجل النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) لشركة فسفاط قفصة خلال الفترة 2023-2021 تحسنا ملحوظا بقيمة 31,7 م د ونسبة 67,4 %.

حيث سجلت الشركة سنة 2022 نتيجة صافية إيجابيّة (قبل التعديلات المحاسبية) قيمتها 445 م د أي بارتفاع بقيمة 398 م د ونسبة 846,8 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة المسجّلة على مستوى نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 515,1 م د ونسبة 292,7 % نتيجة إرتفاع إيرادات الإستغلال بقيمة 622,7 م د ونسبة 81,3 % أي بنسق أكبر من إرتفاع أعباء الإستغلال التي سجلت إرتفاعا بقيمة 107,6 م د ونسبة 18,2 % من جهة وكذلك إرتفاع قيمة الأداء على الأرباح بما قيمته 89,1 م د ونسبة 660,5 % من جهة أخرى.

ومن المتوقع أن تسجل الشركة سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابيّة قيمتها 78,7 م د أي بإنخفاض بقيمة 366,3 م د ونسبة 82,3 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الإنخفاض المتوقع على مستوى نتيجة إستغلال الشركة بما قيمته 510,6 م د ونسبة 73,9 % نتيجة توقع إنخفاض إيرادات الإستغلال بقيمة 507,8 م د ونسبة 36,6 % وإرتفاع أعباء الإستغلال التي يتوقع أن ترتفع بقيمة 2,7 م د ونسبة 0,4 %.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2021-2023 :

تميزت الفترة 2021-2023 بتسجيل أرباح سنوية معتبرة من المتوقع ان تبلغ مجموع 570,7 م د ستمكن المؤسسة من الناحية المحاسبية من إستيعاب كامل خسائرها المسجلة سابقا بمستوى رصيد 134,5 م د مع تسجيل نتائج إيجابية مرحّلة برصيد قبل التخصيص بـ 1,1 م د مع موفى سنة 2023 وبالتالي تحسن رصيد أموالها الذاتية ليمر من 973,3 م د موفى 2021 إلى 1297,2 م د موفى سنة 2023.

8. الشركة التونسية لصناعة الحديد «الفولاذ» :

أهم المؤشرات المالية للشركة خلال الفترة 2021-2023 :

من المتوقع أن تسجّل النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) للشركة خلال الفترة 2021-2023 انخفاضا هامًا بقيمة 38,6 م د ونسبة 149 %.

حيث سجلت الشركة سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 4,8 م د أي بتحسّن بقيمة 21,1 م د ونسبة 81,5 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة المسجّلة على مستوى نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 16,7 م د ونسبة 116 % نتيجة ارتفاع إيرادات الاستغلال بقيمة 8,7 م د ونسبة 5,2 % مع انخفاض أعباء الاستغلال بقيمة 8 م د ونسبة 5,2 % من جهة وكذلك انخفاض الأعباء المالية بما قيمته 3,8 م د ونسبة 9,1 % من جهة أخرى .

ومن المتوقع أن تسجل الشركة سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 64,5 م د أي بانخفاض بقيمة 59,7 م د ونسبة تتجاوز 1200 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى توقع تسجيل انخفاض على مستوى نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 9,9 م د ونسبة 31,8 % نتيجة توقّع انخفاض إيرادات الاستغلال بقيمة 22,9 م د ونسبة 13 % أي بنسق أكبر من انخفاض أعباء استغلال الشركة بقيمة 13 م د ونسبة 9 % من جهة وكذلك توقّع استقرار قيمة الأعباء المالية في حدود 37,8 م د من جهة أخرى.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2021-2023 :

تواصل نزيف الأعباء المالية والذي تجاوز حجم 37 مليون دينار خلال سنة 2022 مع معدل سنوي بحوالي 35 مليون دينار خلال الخمس سنوات الأخيرة وهو ناجم أساسا عن اللجوء إلى التداين قصير المدى وخطايا التأخير المتولدة من عدم خلاص مستحقات هياكل ومنشآت عمومية.

تواصل تسجيل صعوبات كبرى في تمويل دورة الاستغلال وتأمين خلاص أجور الأعوان ومزودي الخردة.

9. الوكالة العقارية الصناعية :

أهم المؤشرات المالية للوكالة خلال الفترة 2023-2021 :

من المتوقع أن تسجل النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) للوكالة العقارية الصناعية خلال الفترة 2023-2021 تحسنا هاما بقيمة 6,5 م د ونسبة 282,6 %.

حيث سجلت الوكالة سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابية قيمتها 0,5 م د أي بارتفاع بقيمة 2,8 م د ونسبة 121,7 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة المسجلة على مستوى نتيجة استغلال الوكالة بما قيمته 1,2 م د ونسبة 52,2 % نتيجة انخفاض إيرادات الاستغلال بقيمة 2,5 م د ونسبة 18,9 % أي بنسق أقل من انخفاض أعباء الاستغلال التي انخفضت بقيمة 3,7 م د ونسبة 23,9 % من جهة وكذلك انخفاض الأعباء المالية الصافية بقيمة 2,3 م د ونسبة 115 % من جهة أخرى .

ومن المتوقع أن تسجل الوكالة سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابية قيمتها 4,2 م د أي بارتفاع بقيمة 3,7 م د ونسبة 740 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة المتوقعة على مستوى نتيجة الاستغلال بما قيمته 3,2 م د ونسبة 290,9 % نتيجة توقع ارتفاع إيرادات الاستغلال بقيمة 14,3 م د ونسبة 133,6 % أي بنسق أكبر من ارتفاع أعباء الاستغلال التي من المتوقع أن ترتفع بقيمة 11,2 م د ونسبة 94,9 % من جهة وكذلك توقع انخفاض الأعباء المالية الصافية بما قيمته 1,4 م د ونسبة 466,7 % وتوقع انخفاض إيرادات التوظيفات بقيمة 0,6 م د ونسبة 33,3 % من جهة أخرى.

10. المجمع الكيميائي التونسي :

أهم المؤشرات المالية للمجمع خلال الفترة 2023-2021 :

من المتوقع أن يسجل المجمع الكيميائي التونسي سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابية قيمتها 63,1 م د أي بانخفاض بقيمة 85,8 م د ونسبة 57,6 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الإنخفاض المتوقع على مستوى نتيجة إستغلال المجمع بما قيمته 40,6 م د ونسبة 13,3 % نتيجة توقع إرتفاع إيرادات الإستغلال بقيمة 1200,7 م د ونسبة 60,7 % أي بنسق أقل من إرتفاع أعباء الإستغلال التي من المتوقع أن ترتفع بقيمة 1241,2 م د ونسبة 74,1 % من جهة وكذلك إرتفاع الأعباء المالية الصافية بما قيمته 33,5 م د ونسبة 51,1 % وتراجع إيرادات التوظيفات بما قيمته 22,1 م د ونسبة 64,2 % وإنخفاض قيمة الخسائر العادية الأخرى بما قيمته 8,7 م د ونسبة 6,8 % من

جهة أخرى. من المحتمل أن تسجل الشركة مع موفى 2022 نتيجة صافية سلبية قيمتها 1113- م د مسجلة بذلك تراجعاً ما قدره 1071- م د ونسبة 2507 بالمقارنة مع سنة 2021 ويعود ذلك أساساً إلى العودة لنسق الطلب على الكهرباء والغاز وعودة صعود سعر برميل النفط بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2021-2023 :

تميزت الفترة 2021-2022 بتسجيل أرباح سنوية هامة (بعد التعديلات المحاسبية) ستبلغ حسب التوقعات مجموع 222,9 م د ستمكن المؤسسة من الناحية المحاسبية من إستيعاب جزء من خسائرها السابقة بنسبة 15,8 % وبالتالي سيتحسن رصيد أموالها الذاتية بعد التخصيص ليمر من رصيد سلبي بـ 100 م د موفى 2021 إلى رصيد سلبي بـ 36,9 م د متوقع مع موفى 2022.

11. المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية :

أهم المؤشرات المالية للمؤسسة خلال الفترة 2021-2023 :

من المتوقع أن تسجل النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) للمؤسسة خلال الفترة 2021-2023 تحسناً هاماً بقيمة 520,1 م د ونسبة 374,2 %.

حيث سجلت المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابية قيمتها 352,2 م د أي بارتفاع بقيمة 491,2 م د ونسبة 353,4 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة المسجلة على مستوى نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 902,7 م د ونسبة 371,9 % نتيجة ارتفاع إيرادات الاستغلال بقيمة 1469,1 م د ونسبة 87,3 % أي بنسق أكبر من ارتفاع أعباء استغلال بما قيمته 566,4 م د ونسبة 39,3 % من جهة وكذلك ارتفاع الأعباء المالية بما قيمته 18,1 م د ونسبة 25,5 % من جهة أخرى.

من المتوقع أن تسجل المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابية قيمتها 381,1 م د أي بارتفاع 28,9 م د ونسبة 8,2 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الانخفاض المتوقع على مستوى نتيجة الاستغلال بما قيمته 129,1 م د ونسبة 11,3 % نتيجة توقع انخفاض إيرادات الاستغلال بقيمة 323,8 م د ونسبة 10,3 % أي بنسق أكبر من توقع انخفاض أعباء الاستغلال بقيمة 194,6 م د ونسبة 9,7 % من جهة وكذلك توقع انخفاض الأعباء المالية بما قيمته 18,6 م د ونسبة 20,9 % وتوقع انخفاض الضرائب على الأرباح بما قيمته 147,5 م د ونسبة 20 % من جهة أخرى.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2021-2023 :

فيما يخص الاستكشاف، تجدر الإشارة إلى أن عدد رخص الاستكشاف استمر على ما هو عليه (16 رخصة في سنتي 2022 و 2023)، بعد تسجيل منح رخصة جديدة واحدة «بوغرارة» وارجاع رخصة أخرى «واحة».

تم حفر 5 آبار استكشافية جديدة سنة 2023 مقارنة بعدم تسجيل آبار جديدة سنة 2022، كما تم حفر 3 آبار تطويرية سنة 2023 مقابل حفر بئر واحدة سنة 2022.

ارتفعت استثمارات الاستكشاف لتصل إلى 104 مليون دولار سنة 2023 مقارنة بـ 48 مليون دولار خلال سنة 2022.

عدم إنشاء أي امتياز جديد لاستغلال المحروقات خلال سنة 2023، حيث بقي إجمالي عدد الامتيازات 56 امتيازًا منها 44 طور الإنتاج (وتمثل المؤسسة الدولة في 37 امتياز طور الإنتاج).

12. الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق :

أهم المؤشرات المالية للشركة خلال الفترة 2021-2023 :

من المتوقع أن تسجل الشركة سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 37,1 م د أي بارتفاع بقيمة 2,8 م د وبنسبة 7 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى توقع تسجيل تحسن طفيف على مستوى نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 2,5 م د وبنسبة 7,4 % نتيجة توقع انخفاض إيرادات الاستغلال بقيمة 1,2 م د وبنسبة 75 % أي بنسق أكبر من توقع انخفاض أعباء الاستغلال بقيمة 3,7 م د وبنسبة 10,5 % من جهة وكذلك توقع انخفاض الأعباء المالية بما قيمته 0,4 م د وبنسبة 6,6 % من جهة أخرى.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2021-2023 :

شهدت سنة 2022 عودة الشركة تدريجيا إلى النشاط حيث تمّ استئناف نشاط المرّجل الحراري كما تمّ استئناف نشاط وحدة صنع الورق بداية من سنة 2022 وذلك بعد فترة التوقف عن الانتاج التي مرّت بها الشركة خلال سنة 2021 بسبب التعطيل الذي حصل خلال عملية استكمال تشغيل المرّجل الحراري.

13. شركة اسمنت أم الكليل :

أهم المؤشرات المالية للشركة خلال الفترة 2021-2023 :

من المتوقع أن تسجل النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) للشركة خلال الفترة 2023-2021 انخفاضا ملحوظا بقيمة 20,3 م د وبنسبة 78,7 % حيث من المتوقع أن تسجل الشركة سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 36,8 م د أي بانخفاض بقيمة 11 م د وبنسبة 42,6 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الانخفاض المتوقع تسجيله على مستوى نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 10,2 م د وبنسبة 39,4 % نتيجة توقع ارتفاع إيرادات الاستغلال بقيمة 16,1 م د وبنسبة 25 % أي بنسق أقل من توقع ارتفاع أعباء الاستغلال بقيمة 26,3 م د وبنسبة 29,2 % من جهة وكذلك توقع انخفاض الأعباء المالية بما قيمته 3 م د وبنسبة 142,9 % من جهة أخرى.

ومن المتوقع أن تسجل الشركة سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 46,1 م د أي بانخفاض بقيمة 9,3 م د وبنسبة 25,3 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الانخفاض المتوقع تسجيله على مستوى نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 8,9 م د وبنسبة 24,7 % نتيجة توقع انخفاض إيرادات الاستغلال بقيمة 10 م د وبنسبة 12,4 % أي بنسق أكبر من توقع انخفاض أعباء الاستغلال بقيمة 1,1 م د وبنسبة 0,9 % من جهة وكذلك توقع انخفاض الأعباء المالية بما قيمته 0,2 م د وبنسبة 22,2 % من جهة أخرى.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2021-2023 :

- تم اللجوء لاستعمال الغاز الطبيعي لإنتاج الكلنكر مما تسبب في ارتفاع هام لتكلفة الطن.
- ارتفاع تكلفة الإنتاج أثرت على أسعار البيع وجعلتها غير تنافسية مما أفقد الشركة حصتها في السوق وتسبب في تراجع المبيعات وارتفاع تكلفة الإنتاج.
- كثرة التوقفات الغير مبرمجة نتيجة ضعف أعمال الصيانة وإنجاز المشاريع المعطلة.
- ضعف إنجاز الاستثمارات والمشاريع القادرة على تحسين الدورة الإنتاجية.
- تراجع الطلب على مادة الإسمنت نتيجة تراجع أعمال البناء والتطوير العقاري الذي أثر على قدرة الشركة على ترويج منتجاتها.

1. الشركة الوطنية لاستغلال و توزيع المياه :

أهم المؤشرات المالية للشركة خلال الفترة 2023-2021 :

من المتوقع أن تسجل النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) للشركة خلال الفترة 2023-2021 ارتفاعا بقيمة 28,5 م د ونسبة 76,2 %.

حيث سجلت الشركة سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 21,1 م د أي بارتفاع بقيمة 16,3 م د ونسبة 43,5 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الارتفاع المسجل على مستوى نتيجة الاستغلال بما قيمته 30,3 م د ونسبة 174,1 % نتيجة ارتفاع مجموع إيرادات الاستغلال بقيمة 42,7 م د ونسبة 6,6 % أي بنسق أكبر من ارتفاع أعباء الاستغلال التي ارتفعت بقيمة 12,4 م د ونسبة 1,9 % من جهة وكذلك ارتفاع الأعباء المالية بما قيمته 13,6 م د ونسبة 46,3 % من جهة أخرى.

من المتوقع أن تسجل الشركة سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 8,9 م د أي بارتفاع بقيمة 12,3 م د ونسبة 58 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة المتوقعة على مستوى نتيجة الاستغلال بما قيمته 15,1 م د ونسبة 116,8 % نتيجة توقع ارتفاع مجموع إيرادات الاستغلال بقيمة 83,9 م د ونسبة 12,1 % أي بنسق أكبر من توقع ارتفاع أعباء الاستغلال بقيمة 68,8 م د ونسبة 10,1 % من جهة وكذلك توقع ارتفاع الأعباء المالية بما قيمته 2,3 م د ونسبة 5,2 % من جهة أخرى.

2. ديوان الأراضي الدولية :

أهم المؤشرات المالية للديوان خلال الفترة 2023-2021 :

من المتوقع أن يسجل الديوان سنة 2022 نتيجة صافية (بعد التعديلات المحاسبية) سلبية بقيمة 45,1 م د أي بارتفاع بقيمة 9,5 م د ونسبة 17,4 % بالمقارنة مع سنة 2021 ويعود ذلك بالأساس إلى توقع ارتفاع نتيجة الاستغلال بقيمة 10,9 م د ونسبة 30,8 % نتيجة توقع ارتفاع إيرادات الاستغلال بقيمة 18,6 م د ونسبة 11,2 % أي بنسق أكبر من توقع ارتفاع أعباء الاستغلال بقيمة 7,2 م د ونسبة 3,6 %.

3. ديوان الحبوب :

أهم المؤشرات المالية للديوان خلال الفترة 2021-2023 :

من المتوقع أن تسجل النتيجة الصافية لديوان الحبوب خلال الفترة 2021-2023 انخفاضا ملحوظا بقيمة 361,1 م د وبنسبة 75,7%.

حيث سجل ديوان الحبوب سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قدرت بـ 701,4 م د أي بانخفاض بقيمة 224,2 م د وبنسبة 47% مقارنة بسنة 2021، ويعود ذلك بالأساس الى الارتفاع المسجل على مستوى نتيجة الإستغلال بما قيمته 42,4 م د وبنسبة 122,2% نتيجة إرتفاع إيرادات الإستغلال بقيمة 1459,7 م د وبنسبة 44,6% أي بنسق أكبر من ارتفاع أعباء الإستغلال التي إرتفعت بقيمة 1417,3 م د وبنسبة 42,8% من جهة وكذلك ارتفاع الأعباء المالية الصافية بما قيمته 276,5 م د وبنسبة 59,8% من جهة أخرى.

ومن المتوقع أن يسجل الديوان سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 838,3 م د أي انخفاض بقيمة 136,9 م د وبنسبة 19,5% بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الإرتفاع المتوقع على مستوى نتيجة الإستغلال بما قيمته 45,1 م د وبنسبة 585,7% نتيجة توقع إنخفاض إيرادات الاستغلال بقيمة 885,8 م د وبنسبة 18,7% وتوقع انخفاض أعباء الإستغلال بما قيمته 930,8 م د وبنسبة 19,7% من جهة وكذلك توقع ارتفاع الأعباء المالية الصافية بما قيمته 192,4 م د وبنسبة 26% من جهة أخرى.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2021-2023 :

تميّزت الأسعار العالمية للحبوب بنوع من الاستقرار خلال سنة 2021، إلا أنه ومع بداية الثلاثي الأوّل من سنة 2022 اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية خلال شهر فيفري 2022 ممّا تسبّب في أزمة جديدة للحبوب بسبب الصعوبات اللوجستية المتعلقة بتصدير القمح الأوكراني من ناحية والعقوبات الاقتصادية المسلّطة على روسيا من ناحية أخرى.

وفي إطار ضرورة تزويد البلاد من الحبوب، تمّ عرض ملف الوضعية المالية لديوان الحبوب وتزويد السوق من منتجات الحبوب على جلستي عمل وزاريتين بتاريخ 8 و11 أفريل 2022 والتي أوصيتنا خاصة بدعوة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري إلى القيام بمساعي للبحث عن مانحين وشركاء ماليين أجنب لتتمويل برنامج التزويد والذين أبدوا تجاوبا إيجابيا لارتباط الملف بالأمن الغذائي على غرار البنك الدولي والإتحاد الأوروبي والبنك الإفريقي للتنمية.

تجدد الإشارة الى أن الفترة شهدت تواصل التغيرات المناخية (حالة الجفاف التي شهدتها البلاد منذ أكثر من 7 سنوات) التي أدت إلى تراجع حاد في كميات الحبوب المجمعة (قمح صلب - قمح لين - شعير علفي) بعنوان صابة 2023 إلى أدنى مستوى منذ أكثر من 10 سنوات،

4. الديوان الوطني للزيت :

أهم المؤشرات المالية للديوان خلال الفترة 2023-2021 :

من المتوقع أن تسجل النتيجة الصافية للديوان الوطني للزيت خلال الفترة 2023-2021 انخفاضا ملحوظا بقيمة 40,4 م د وبنسبة 208,2 %.

من المتوقع أن يسجل الديوان سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 41,4 م د أي إنخفاض بقيمة 22 م د وبنسبة 113,4 % مقارنة بسنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الإنخفاض المتوقع على مستوى نتيجة الإستغلال بما قيمته 0,7 م د وبنسبة 19,4 % نتيجة توقع ارتفاع إيرادات الإستغلال بقيمة 5,3 م د وبنسبة 1,4 % وذلك بنسب يقارب توقع ارتفاع أعباء الإستغلال بقيمة 5,9 م د وبنسبة 1,5 % من جهة وكذلك توقع ارتفاع الأعباء المالية بما قيمته 21,4 م د وبنسبة 98,2 % من جهة أخرى.

ومن المتوقع أن يسجل الديوان سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 59,8 م د أي إنخفاض بقيمة 18,4 م د وبنسبة 44,4 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الإنخفاض المتوقع على مستوى نتيجة الإستغلال بما قيمته 3,3 م د وبنسبة 113,8 % نتيجة توقع إنخفاض إيرادات الإستغلال بقيمة 180,9 م د وبنسبة 45,9 % وذلك بنسب يقارب توقع إنخفاض أعباء الإستغلال بما قيمته 177,5 م د وبنسبة 45,4 % من جهة وكذلك توقع ارتفاع الأعباء المالية بما قيمته 16,1 م د وبنسبة 37,3 % من جهة أخرى.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2023-2021 :

تقلصت مشتريات الزيت النباتي المدعم من 77 ألف طن بقيمة 352 م د لموسم 2022-2021 لتبلغ 43 ألف طن في موسم 2023-2022 وبقيمة 153 م د ويرجع ذلك لعدم توفر السيولة اللازمة لتمويل هذه المشتريات.

مؤشرات الموازنة		مؤشرات قائمة النتائج		الموارد البشرية		مؤشرات النشاط		طبيعة المؤشرات																		
				الموارد البشرية	عدد الأعوان	نشاط 2	نشاط 1																			
مجموع الخصوم	مساعدات بنكية وغيرها من الخصوم المالية	الخصوم الجارية الأخرى	المزودون والحسابات المتصلة بهم	القروض الأكثر من سنة	الأموال الذاتية قبل التخصيص	النتائج المؤجلة	مجموع الأصول	السيولة وما يعادل السيولة	الحرقاء والحسابات المتصلة بهم الصافية	مجموع الأصول الثابتة الصافية	النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية)	النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)	إيرادات التوظيفات	أعباء مالية صافية (-/+)	نتيجة الاستغلال	مجموع أعباء الاستغلال	مجموع إيرادات الاستغلال	إيرادات الاستغلال الأخرى	منح الاستغلال	مداخيل	أعباء الأعوان	عدد الأعوان	نشاط 2	نشاط 1	المؤشرات	
208,0	18,1	116,3	48,6	24,4	-108,0	-144,1	1000,0	0,1	566	14,1	-17,7	-17,7	0,2	3,5	-14,2	64,5	50,3	2,8	0,0	47,5	20,1	1194				منجز
219,1	17,8	120,8	42,3	32,5	-131,9	-161,8	87,1	0,1	49,1	11,1	-23,9	-23,9	0,2	3,7	-19,7	51,3	31,6	0,9	0,0	30,6	15,9	704			منجز	2022
244,8	28,4	128,6	46,6	34,8	-146,1	-185,7	98,7	0,1	54,1	8,9	-14,2	-14,2	0,4	5,0	-9,3	40,0	30,6	0,5	0,0	30,1	12,4	614			وطني	2023
11,1	-0,3	4,5	-6,3	8,1	-23,9	-17,7	-12,9	0,0	-7,5	-3,0	-6,2	-6,2	0,0	0,2	-5,5	-13,2	-18,7	-1,9	-	-16,9	-4,2	-490			المبلغ	التحور
5,3	-1,7	3,9	-13,0	33,2	-22,1	-12,3	-12,9	-	-13,3	-21,3	-35,0	-35,0	-	5,7	-38,7	-20,5	-37,2	-67,9	-	-35,6	-20,9	-41,0			%	التحور
25,7	10,6	7,8	4,3	2,3	-14,2	-23,9	11,6	0,0	5,0	-2,2	9,7	9,7	0,2	1,3	10,4	-11,3	-1,0	-0,4	-	-0,5	-3,5	-90			المبلغ	التحور
11,7	59,6	6,5	10,2	7,1	-10,8	-14,8	13,3	-	10,2	-19,8	40,6	40,6	1000,0	35,1	52,8	-22,0	-3,2	-44,4	-	-1,6	-22,0	-12,8			%	التحور

1. شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية :

أهم المؤشرات المالية للشركة خلال الفترة 2021-2023 :

من المحتمل أن تسجل النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) للشركة خلال الفترة 2021-2023 انخفاضا بقيمة 1,0 م د ونسبة 90,9 %.

حيث سجلت الشركة سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 3,6 م د أي بانخفاض قيمته 2,5 م د ونسبة 227,3 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الانخفاض المسجل على مستوى نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 3,0 م د ونسبة 250 % نتيجة ارتفاع إيرادات استغلال الشركة بقيمة 1,3 م د ونسبة 9,8 % وذلك بنسق أقل من ارتفاع أعباء الاستغلال التي ارتفعت بقيمة 4,4 م د ونسبة 30,3 %.

ومن المحتمل أن تسجل الشركة سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 2,1 م د أي ارتفاع بقيمة 1,5 م د ونسبة 41,7 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الارتفاع المتوقع على مستوى نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 1,7 م د ونسبة 40,5 % نتيجة توقع انخفاض إيرادات الاستغلال بما قيمته 1,7 م د ونسبة 11,6 % وذلك بنسق أقل من توقع انخفاض أعباء الاستغلال التي ستخفض بقيمة 3,5 م د ونسبة 18,5 %.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2021-2023 :

تميزت الفترة الممتدة 2021-2023 بصعوبات مالية وذلك بسبب التبعات الناجمة على جائحة الكوفيد منذ 2019 حيث أثرت سلبا على الشركة وعلى المتعاملين معها مما ساهم في تأخير كبير لإنهاء بعض المشاريع وتأخر عمليات تسويق المساكن وتزايد أعباء التمويل.

ومن بين الأحداث التي ميزت الفترة 2021-2023 هو قرار التفويت في المقر الاجتماعي الجديد الذي من المتوقع أن يساهم في خلق مصادر مالية جديدة إلى جانب تغطية جزء هام من الديون مع بنك الإسكان والانطلاق في بعث مشاريع جديدة وإتمام إنجاز المشاريع التي في طور الإنجاز.

2. الوكالة العقارية للسكنى :

أهم المؤشرات المالية للوكالة خلال الفترة 2023-2021 :

سجلت النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) للوكالة خلال الفترة 2023-2021 تحسنا هام بقيمة 5,2 م د ونسبة 76,5 %.

حيث سجلت الوكالة سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابية قيمتها 12,6 م د أي بارتفاع بقيمة 5,8 م د ونسبة 85,3 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة المسجلة على مستوى نتيجة استغلال الوكالة بما قيمته 6,3 م د ونسبة 101,6 % نتيجة ارتفاع إيرادات الاستغلال بقيمة 14 م د ونسبة 28,1 % وذلك بنسق أكبر من ارتفاع أعباء استغلال التي ارتفعت بقيمة 7,8 م د ونسبة 17,9 %.

سجلت الوكالة سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابية قيمتها 12 م د أي بانخفاض طفيف بقيمة 0,6 م د ونسبة 4,8 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الانخفاض المسجل على مستوى إيرادات التوظيفات بقيمة 0,7 م د ونسبة 30,4 % وذلك رغم الزيادة المسجلة على مستوى نتيجة الاستغلال بما قيمته 0,4 م د ونسبة 3,2 % المتأتية من انخفاض إيرادات الاستغلال بقيمة 1,8 م د ونسبة 2,8 % بنسق أقل من انخفاض أعباء الاستغلال التي تراجعت بقيمة 2,2 م د ونسبة 4,3 %.

3. الشركة العامة للمعدات والمقاولات والأشغال :

أهم المؤشرات المالية للشركة خلال الفترة 2023-2021 :

من المتوقع أن تسجل النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) للشركة العامة للمعدات والمقاولات والأشغال خلال الفترة 2023-2021 تحسنا نسبيا بقيمة 3,5 م د ونسبة 19,8 %.

حيث سجلت الشركة سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 23,9 م د أي بإنخفاض بقيمة 6,2 م د ونسبة 35,0 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الانخفاض المسجل على مستوى نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 5,5 م د ونسبة 38,7 % نتيجة انخفاض إيرادات الاستغلال بقيمة 18,7 م د ونسبة 37,2 % أي بنسق أكبر من انخفاض أعباء الاستغلال التي انخفضت بقيمة 13,2 م د ونسبة 20,5 % من جهة وكذلك ارتفاع الأعباء المالية بما قيمته 0,2 م د ونسبة 5,7 % من جهة أخرى.

ومن المتوقع أن تسجل الشركة خلال سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 14,2 م د أي بتحسن بقيمة 9,7 م د ونسبة 40,6 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة المتوقعة على مستوى نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 10,4 م د ونسبة 52,8 % نتيجة توقع انخفاض إيرادات الاستغلال بقيمة 1,0 م د ونسبة 3,2 % أي بنسق أقل من انخفاض أعباء الاستغلال التي من المتوقع أن تنخفض بقيمة 11,3 م د ونسبة 22,0 % من جهة وكذلك توقع ارتفاع الأعباء المالية بما قيمته 1,3 م د ونسبة 35,1 % من جهة أخرى.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2023-2021 :

- الترخيص للوزير المكلف بالمالية القائم في حق الدولة بمقتضى الفصل 43 من قانون المالية لسنة 2024 في الترفيع في رأس مال الشركة وذلك عبر:

- تحويل أصل الديون الجبائية المتخلدة بذمة الشركة إلى مساهمة الدولة في رأس مالها في حدود 73,4 م د.

- تحويل الدين المستحق على الشركة لصندوق إعادة هيكلة رأس مال المنشآت العمومية البالغ حوالي 1,1 م د إلى مساهمة في رأس مالها.

وتم تجسيم عملية الترفيع في رأس المال خلال الجلسة العامة الخارقة للعادة بتاريخ 19 مارس 2024.

- إقرار المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 24 أكتوبر 2023 بإعداد برنامج إنقاذ بمساهمة كل المتدخلين والعدول عن سيناريو فتح رأس مالها لفائدة شريك أو شركاء استراتيجيين مهما كانت النسبة المخصصة لهم وعدم التفويت في أي سهم للشركة.

4. شركة تونس الطرقات السيارة :

أهم المؤشرات المالية للشركة خلال الفترة 2023-2021 :

من المتوقع ان تسجل النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) للشركة خلال الفترة 2023-2021 ارتفاعا بقيمة 98,6 م د ونسبة 112,2 %.

حيث سجلت الشركة سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابية قيمتها 195,1 م د أي بارتفاع بقيمة 283 م د ونسبة 322 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة

المسجلة على مستوى نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 299,2 م د ونسبة 541 % نتيجة ارتفاع إيرادات الاستغلال بقيمة 335,1 م د ونسبة 423,1 % والراجعة بالأساس الى اعتبار التسبقات الممنوحة للشركة بما قيمته 320,224 م د لخلاص أقساط قروض خارجية بعنوان سنتي 2021 و 2022 كمنحة مسندة من طرف الدولة وقد تم ادراج المبلغ المذكور بعنوان منحة استغلال، في المقابل ارتفعت أعباء الاستغلال بما قيمته 35,9 م د أي بنسبة 30 % من جهة وكذلك ارتفاع الأعباء المالية بما قيمته 15,3 م د ونسبة 29 % من جهة أخرى.

من المتوقع أن تسجل الشركة سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابية قيمتها 10,7 م د أي انخفاض بقيمة 184,4 م د ونسبة 94,5 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى توقع انخفاض نتيجة الاستغلال بما قيمته 198,7 م د ونسبة 76,8 % نتيجة توقع انخفاض إيرادات الاستغلال بقيمة 130,2 م د ونسبة 31,4 % مقابل توقع ارتفاع أعباء الاستغلال بما قيمته 68,4 م د ونسبة 44 % من جهة وتوقع انخفاض الأعباء المالية الصافية بما قيمته 11,7 م د ونسبة 17,3 % من جهة أخرى.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2021-2023 :

- بداية العمل بنظام الاستخلاص بالطريق السيارة صفاقس/قابس في غرة جويلية 2022،
- الترفيع في رأس مال الشركة بقيمة 170 م د في أكتوبر 2022،
- الانخراط ببوابة PAYSMART.TN في ديسمبر 2022 وبداية استغلالها في ماي 2023 لشحن الشارات الالية بالتعاون مع البنك المركزي التونسي وشركة نقديات تونس وبنك الاسكان والتجاري بنك والبنك التونسي الاماراتي،
- خضوع الشركة لعملية مراجعة جبائية معمقة في مادة الأداء على القيمة المضافة خلال سنة 2023،
- خضوع الشركة لعملية مراجعة جبائية معمقة في مادة الأداء على التكوين المهني خلال سنة 2023،
- القيام بمهمة تصفية وتبرير الأرصدة المحاسبية بالقوائم المالية الوقتية لسنة 2023 والمتعلقة أساسا بالمقاربات البنكية، الخزائن والحسابات المتصلة بهم، الأصول المالية والأصول الثابتة والأصول في طور الانجاز، الصندوق الاجتماعي والأصول والخصوم الجارية.

5. وكالة التهذيب والتجديد العمراني :

أهم المؤشرات المالية للوكالة خلال الفترة 2021-2023 :

من المتوقع أن تسجل النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) لوكالة التهذيب والتجديد العمراني خلال الفترة 2021-2023 تحسنا بقيمة 3 م د ونسبة 57,7%.

حيث سجلت الوكالة سنة 2022 نتيجة صافية إيجابية (قبل التعديلات المحاسبية) قيمتها 10,7 م د أي بارتفاع بقيمة 5,5 م د ونسبة 105,8% بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة المسجلة على مستوى نتيجة الاستغلال بما قيمته 0,2 م د ونسبة 4,4% نتيجة ارتفاع إيرادات الاستغلال بقيمة 0,8 م د ونسبة 8,6% وذلك بنفس نسق ارتفاع أعباء الاستغلال التي ارتفعت بقيمة 0,6 م د ونسبة 4,3% من جهة وكذلك ارتفاع إيرادات التوظيفات بما قيمته 7,9 م د ونسبة 84% من جهة أخرى.

وسجلت الوكالة سنة 2023 نتيجة صافية إيجابية (قبل التعديلات المحاسبية) قيمتها 8,2 م د أي بانخفاض قيمته 2,5 م د ونسبة 23,4% بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى انخفاض نتيجة الاستغلال بما قيمته 1,8 م د ونسبة 41,9% نتيجة انخفاض إيرادات الاستغلال بقيمة 4,1 م د ونسبة 40,6% أي بنسق أكبر من انخفاض أعباء الاستغلال التي انخفضت بقيمة 2,3 م د ونسبة 16% من جهة، وكذلك انخفاض إيرادات التوظيفات بما قيمته 1,4 م د ونسبة 8,1% من جهة أخرى.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2021-2023 :

- تم تسجيل تراجع تدريجي في حجم الاستثمارات المنجزة من سنة 2021 إلى سنة 2022 وذلك باعتبار:
 - انتهاء بعض البرامج والمشاريع (برنامج تعصير الطرقات داخل المناطق البلدية، مشاريع مختلفة).
 - إشراف بعض البرامج الأخرى على الانتهاء (الجيل الأول لبرنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية، البرنامج الخصوصي لتهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي، البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي).
 - تأخر انطلاق أشغال المشاريع الجديدة بعنوان الجيل الثاني لبرنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية.
 - تحسن النشاط خلال سنة 2023 بحكم التقدم المسجل في إنجاز المشاريع المدرجة بالجيل الثاني لبرنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية

6. الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية :

أهم المؤشرات المالية للشركة خلال الفترة 2023-2021 :

من المتوقع أن تسجل النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية خلال الفترة 2023-2021 تراجعاً بقيمة 2,8 م د ونسبة 35 %.

حيث سجلت الشركة سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابية قيمتها 8,2 م د أي بارتفاع بقيمة 0,2 م د ونسبة 2,5 % بالمقارنة مع سنة 2021 ، ويعود ذلك بالأساس إلى الارتفاع المسجل على مستوى نتيجة الاستغلال بما قيمته 1,2 م د ونسبة 44,4 % نتيجة انخفاض أعباء الاستغلال بقيمة 3,8 م د ونسبة 6 % أي بنسق أكبر من انخفاض إيرادات الاستغلال التي تراجعت بقيمة 2,6 م د ونسبة 3,9 % من جهة وارتفاع إيرادات التوظيفات بقيمة 0,1 م د ونسبة 11,1 % .

ومن المتوقع أن تسجل الشركة سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابية قيمتها 5,2 م د أي بانخفاض بقيمة 3 م د ونسبة 36,6 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى التراجع المتوقع تسجيله على مستوى نتيجة الاستغلال بما قيمته 1,3 م د ونسبة 33,3 % نتيجة توقع انخفاض إيرادات الاستغلال بقيمة 13,4 م د ونسبة 21,1 % أي بنسق أكبر من توقع انخفاض أعباء الاستغلال بقيمة 12 م د ونسبة 20,2 % من جهة وتوقع ارتفاع إيرادات التوظيفات بقيمة 0,8 م د ونسبة 80 %.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2023-2021 :

- ارتفاع نسبة الفائدة المدبرية مما ساهم في ارتفاع كلفة المساكن وصعوبة تمويلها وخاصة الاجتماعية منها وكذلك الصعوبات التي تعترض الحرفاء في الحصول على قروض بنكية.

. الديوان الوطني للتطهير :

أهم المؤشرات المالية للديوان خلال الفترة 2023-2021 :

من المحتمل أن تسجل النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) للديوان خلال الفترة 2023-2021 انخفاض بقيمة 2,2 م د ونسبة 22,7 %.

حيث سجل الديوان سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) ايجابية قيمتها 2 م د أي بانخفاض بقيمة 7,7 م د ونسبة 79,4 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الانخفاض المسجل على مستوى نتيجة الاستغلال بما قيمته 12,1 م د ونسبة 37,3 % نتيجة انخفاض إيرادات الاستغلال بقيمة 10,7 م د ونسبة 2,9 % وارتفاع أعباء الاستغلال بما قيمته 1,5 م د ونسبة 0,4 % من جهة، وكذلك ارتفاع الأعباء المالية بما قيمة 0,8 م د ونسبة 57,1 % وارتفاع قيمة خسائر ومخصصات الصرف بما قيمته 1,3 م د ونسبة 5,8 % وارتفاع الأرباح العادية الأخرى بما قيمته 5,7 م د ونسبة 300 % من جهة أخرى.

ومن المتوقع أن يسجل الديوان الوطني للتطهير سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) ايجابية قيمتها 7,5 م د أي بارتفاع بقيمة 5,5 م د ونسبة 275 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى توقع ارتفاع نتيجة الاستغلال بما قيمته 19,5 م د ونسبة 96,1 % نتيجة توقع ارتفاع إيرادات الاستغلال بقيمة 33,6 م د ونسبة 9,3 % أي بنسق أكبر من توقع ارتفاع أعباء الاستغلال بقيمة 14 م د ونسبة 4,1 % من جهة، وكذلك توقع ارتفاع الأعباء المالية بقيمة 16,1 م د ونسبة 731,8 % من جهة أخرى.

٧١١. منشآت عمومية خاضعة لإشراف وزارة تكنولوجيا اتصالات :

المؤشرات المالية والمحاسبية		مؤشرات الموازنة										مؤشرات قائمة النتائج										الموارد البشرية		مؤشرات النشاط		طبيعة المؤشرات			
		د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	عون	جديد	جديد	جديد	الوحدة	المؤشرات		
مجموع الخصوم	مساعدات بنكية وغيرها من الخصوم المالية	2041,2	236,2	352,8	674,9	671,7	1251,7	-313,9	3292,9	35,7	652,0	2247,6	32,5	32,5	41,9	63,0	93,0	1271,5	1364,5	58,2	0	1255,6	336,6	6080	27,6	4,1	منجز	المؤشرات	
د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م
مجموع الخصوم	مساعدات بنكية وغيرها من الخصوم المالية	1959,1	274,4	340,5	758,7	504,1	1288,7	0,0	3247,8	22,1	616,5	2259,2	49,0	49,0	48,6	57,2	124,0	1286,3	1410,2	95,8	0	1286,7	338,5	5936	22,1	5,0	منجز	2022	
د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م
2024,3	240,7	397,1	846,4	451,0	1287,6	0,0	3311,9	75,8	657,6	2252,0	63,1	63,1	40,7	61,3	228,5	1306,7	1535,2	182,6	0	1322,5	345,9	5772	23,0	5,0	منجز	2023			
د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م
-82,1	38,2	-12,3	83,8	-167,6	37	313,9	-45,1	-13,6	-35,5	11,6	16,5	16,5	6,7	-5,8	31,0	14,8	45,7	37,6	-	31,1	1,9	-144	-5,5	0,9	المبلغ	التطور	2021-2022		
د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م
-4,0	16,2	-3,5	12,4	-25,0	3,0	100,0	-1,4	-38,1	-5,4	0,5	50,8	50,8	16,0	-9,2	33,3	1,2	3,3	64,6	-	2,5	0,6	-2,4	-19,9	22,0	%	التطور	2021-2022		
د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م
65,2	-33,7	56,6	87,7	-53,1	-1,1	0,0	64,1	53,7	41,1	-7,2	14,1	14,1	-7,9	4,1	104,5	20,4	125,0	86,8	-	35,8	7,4	-164	0,9	0,0	المبلغ	التطور	2021-2022		
د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م
3,3	-12,3	16,6	11,6	-10,5	-0,1	-	2,0	6,7	-0,3	28,8	28,8	-16,3	7,2	84,3	1,6	8,9	90,6	-	2,8	2,2	-2,8	4,1	-	%	التطور	2021-2022			
د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م	د.م

. الشركة الوطنية للاتصالات «شركة اتصالات تونس» :

أهم المؤشرات المالية للشركة خلال الفترة 2023-2021 :

سجلت النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) للشركة الوطنية للاتصالات «اتصالات تونس» خلال الفترة 2023-2021 تحسناً هاماً بقيمة 30,6 م د ونسبة 94,2%.

حيث سجلت الشركة سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابية قيمتها 49 م د أي بارتفاع بقيمة 16,5 م د ونسبة 50,8% بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة المسجلة على مستوى نتيجة الاستغلال بما قيمته 31 م د ونسبة 33,3% نتيجة ارتفاع إيرادات الاستغلال بقيمة 45,7 م د ونسبة 3,3% أي بنسق أكبر من ارتفاع أعباء الاستغلال التي ارتفعت بقيمة 14,8 م د ونسبة 1,2% من جهة وكذلك ارتفاع إيرادات التوظيفات بقيمة 6,7 م د ونسبة 16,0% وتراجع الأعباء المالية الصافية بقيمة 5,8 م د ونسبة 9,2% وارتفاع الضريبة على الشركات بقيمة 27,3 م د من جهة أخرى.

كما سجلت الشركة الوطنية للاتصالات «اتصالات تونس» سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) إيجابية قيمتها 63,1 م د أي بارتفاع بقيمة 14,1 م د ونسبة 28,8% بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة المسجلة على مستوى نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 104,5 م د ونسبة 84,3% نتيجة ارتفاع إيرادات الاستغلال بقيمة 125 م د ونسبة 8,9% أي بنسق أكبر من ارتفاع أعباء الاستغلال التي ارتفعت بقيمة 20,4 م د ونسبة 16% من جهة وكذلك ارتفاع الأعباء المالية الصافية بما قيمته 4,1 م د ونسبة 7,2% والخسائر العادية الأخرى بما قيمته 105,3 م د ونسبة 1275,9% مقابل تراجع الضريبة على الشركات بقيمة 20,6 م د ونسبة 34,7% من جهة أخرى.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2023-2021 :

- إقرار إعادة هيكلة رأس مال الشركة وذلك بمقتضى قرار لجنة التطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية بتاريخ 18 أكتوبر 2022 والقاضي بالموافقة على امتصاص الخسائر المتراكمة في حدود 339,5 م د عبر التخفيض في رأس مالها من 1400 م د إلى 1060,5 م د باعتماد التخفيض في القيمة الاسمية للسهم من 10 د إلى 7,575 د وقد تم تجسيم هذا القرار بمقتضى الجلسة العامة الخارقة للعادة المنعقدة بتاريخ 21 ديسمبر 2022.

- عودة الشركة الوطنية للاتصالات «اتصالات تونس» إلى توزيع أرباح بعنوان السنة المحاسبية 2022 والسنة المحاسبية 2023.

1. الديوان التونسي للتجارة :

أهم المؤشرات المالية للديوان خلال الفترة 2023-2021 :

من المتوقع أن تسجل النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) للديوان خلال الفترة 2023-2021 انخفاض بقيمة 78,9 م د ونسبة 61,5 %.

حيث سجل الديوان سنة 2022 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 424 م د أي بانخفاض بقيمة 295,8 م د ونسبة 230,7 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى الانخفاض المسجل على مستوى نتيجة الاستغلال بما قيمته 284,5 م د ونسبة 245,5 % نتيجة ارتفاع أعباء الاستغلال بقيمة 439,3 م د ونسبة 54,2 % أي بنسق أكبر من ارتفاع إيرادات الاستغلال التي ارتفعت بما قيمته 154,7 م د ونسبة 22,3 % من جهة، وكذلك ارتفاع الأعباء المالية الصافية بقيمة 17,5 م د ونسبة 87,9 % من جهة أخرى.

ومن المتوقع أن يسجل الديوان التونسي للتجارة سنة 2023 نتيجة صافية (قبل التعديلات المحاسبية) سلبية قيمتها 207,1 م د أي بارتفاع بقيمة 216,9 م د ونسبة 51,2 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الارتفاع المتوقع على مستوى نتيجة الاستغلال بما قيمته 250 م د ونسبة 62,4 % نتيجة توقع ارتفاع طفيف في إيرادات الاستغلال بقيمة 1 م د ونسبة 0,1 % وانخفاض هام في أعباء الاستغلال بقيمة 249 م د ونسبة 19,9 % من جهة، وكذلك توقع ارتفاع الأعباء المالية الصافية بما قيمته 28,4 م د ونسبة 75,9 % من جهة أخرى.

الصيدلية المركزية للبلاد التونسية :

أهم المؤشرات المالية للصيدلية خلال الفترة 2021-2023 :

من المتوقع أن تسجل النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية) للصيدلية المركزية للبلاد التونسية خلال الفترة 2023-2021 تحسنا طفيفا بقيمة 3,3 م د ونسبة 7,1 %.

سجلت الصيدلية المركزية سنة 2022 نتيجة صافية إيجابية (قبل التعديلات المحاسبية) قيمتها 14,2 م د مقابل نتيجة إيجابية قدرها 46,4 م د سنة 2021 أي بانخفاض بقيمة 32,2 م د ونسبة 69,4 % مقارنة بسنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع الأعباء المالية الصافية بما قيمته 0,23 م د ونسبة 155,7 % بالرغم من شبه الاستقرار المسجل بنتيجة الاستغلال التي ارتفعت فقط بقيمة 2,4 م د ونسبة 3,5 % نتيجة تراجع إيرادات الإستغلال بقيمة 51,9 م د ونسبة 3 % وتراجع أعباء الاستغلال بقيمة 54,3 م د ونسبة 3,2 % مقارنة بالأرقام المسجلة في سنة 2021.

من المتوقع أن تسجل الصيدلية المركزية سنة 2023 نتيجة صافية إيجابية (قبل التعديلات المحاسبية) قيمتها 49,7 م د أي بارتفاع بقيمة 35,5 م د ونسبة 250 % بالمقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة المتوقعة على مستوى نتيجة الاستغلال بما قيمته 19,8 م د ونسبة 28,1 % نتيجة توقع ارتفاع إيرادات الاستغلال بقيمة 72,4 م د ونسبة 4,3 % أي بنسق أكبر من ارتفاع أعباء الاستغلال التي من المتوقع أن ترتفع بقيمة 52,6 م د ونسبة 3,3 % من جهة وكذلك توقع انخفاض الأعباء المالية الصافية بما قيمته 11,4 م د ونسبة 23 % من جهة أخرى.

أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2021-2023 :

- تدخل وزارة الصحة من خلال قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بخلاص جزء من ديون هياكل الصحة العمومية نحو الصيدلية المركزية بمبلغ 26 م د تم إصداره في شهر ماي 2022.

- تكفل الدولة بمقتضى قانون المالية التكميلي لسنة 2021 المصادق عليه مع أواخر سنة 2021 بمبلغ 192 م د بخلاص جزء من ديون الهياكل الصحية العمومية في حدود 192 م د وتم تحويل كامل المبلغ على سبعة أجزاء خلال سنة 2022.

- تواصل تكفل الدولة بمقتضى قوانين المالية للسنتي 2022 و 2023 في حدود مبالغ سنوية بـ 200 م د لمواصلة مجهود تطهير وضعية ديون الهياكل الصحية العمومية إزاء الصيدلية المركزية وتحويل المبالغ بصفة دورية مما أمّن خلاص أجزاء من تعهدات الصيدلية المركزية تجاه المخابر العالمية للأدوية بما يضمن المحافظة على العلاقات التجارية وعمليات تموين السوق الداخلية بالأدوية.

كما تميزت الفترة 2021-2023 بتوقع تسجيل أرباح سنوية معتبرة بلغت مجموع 110,3 م د وتمكن المؤسسة من الناحية المحاسبية من استيعاب جزء مهم بنسبة 54 % من خسائرها المسجلة سابقا وبالتالي تحسين رصيد أموالها الذاتية لينحصر الرصيد في مستوى سلبي بـ 70,5 م د.

الجزء الثالث : العلاقة المالية
بين الدولة والمنشآت
العمومية

الباب الأول : مديونية ومستحقات المنشآت العمومية تجاه الدولة

سيتم خلال هذا الباب التطرق للحسابات الدائنة والمدينة للمنشآت العمومية بطريقة مفصلة في علاقة بالدولة، من خلال عرض تطور رصيد ديون المنشآت العمومية تجاه الدولة وتركيبها، سيتم عرض مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة، بالإضافة لتركيبها من جهة أخرى. هذا الى جانب ترتيب المنشآت العمومية حسب رصيد مديونيتها ورصيد مستحقاتها تجاه الدولة وذلك في حدود المنشآت العمومية المكوّنة للعيّنة البالغ عددها 42 منشأة عمومية بعد استثناء البنوك العمومية بالنظر لطبيعة نشاطها، وشركة إسمنت أم الكليل (لم توفر معطيات متعلقة بمديونيتها ومستحقاتها بالوثيقة التوجيهية) وديوان الأراضي الدوليّة والصندوق الوطني للتأمين على المرض (لم يقوما بمدّنا بالمعطيات المتعلقة بمستحقّتهما ومديونيتهما تجاه الدولة).

يتم اعتماد القوائم المالية (الوقتية أو المصادق عليها) لإعداد هذا الجزء وفي غيابها تم اعتماد الأرقام الواردة علينا ضمن الوثيقة التوجيهية أو ضمن نموذج تمّ إعداده للغرض وتم تعميّره من قبل المنشآت العمومية.

ويبين الجدول التالي تطور رصيد مديونية ومستحقات العينة المكونة من 42 منشأة تجاه الدولة :

الفارق (مديونية - مستحقات)		المستحقات		المديونية		
نسبة التطور	رصيد م د	نسبة التطور	الرصيد (م د)	نسبة التطور	الرصيد (م د)	
-	-1 472,55	-	9864,4	-	8 391,8	2021
% 12,7	-1 284,98	% 23,5	12184,3	% 29,9	10 899,3	2022
% 44,4	-714,43	% -1,8	11960,7	% 3,2	11 246,3	2023

أ. مديونية المنشآت العمومية تجاه الدولة :

1. تطور رصيد مديونية المنشآت العمومية تجاه الدولة :

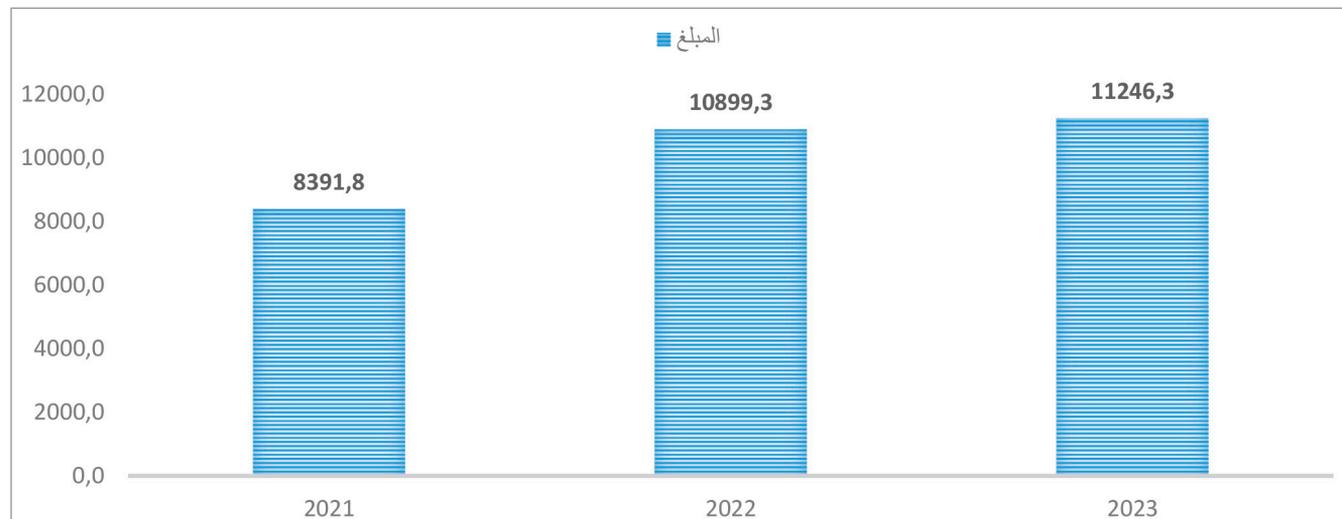
ما فتى رصيد ديون المنشآت العمومية تجاه الدولة يسجل ارتفاعا مطردا خلال الفترة 2021-2023، حيث بلغ مع موفى سنة 2022 ما قيمته 10899,3 م د مقابل 8391,8 م د سنة 2021 مسجلا بذلك ارتفاعا ملحوظا بـ 2507,5 م د وبنسبة 29,9%. وواصل رصيد هذه الديون ارتفاعه سنة 2023 مسجلا بذلك زيادة

قدرها 347,0 م د ونسبة 3,2 % مقارنة بنسبة 2022 ليبلغ 11246,3 م د، ويمكن تفسير هذا الارتفاع أساساً بـ:

- ارتفاع مديونية الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بـ 432,4 م د ونسبة 17 %،
- ارتفاع مديونية الديوان الوطني للتطهير بـ 244 م د ونسبة 3050 %،
- ارتفاع مديونية شركة فسفاط قفصة بـ 96 م د ونسبة 49,5 %،
- ارتفاع مديونية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بـ 93 م د ونسبة 13,2 %،
- مقابل انخفاض مديونية الديوان الوطني للزيت بـ 146,8 م د ونسبة 42,2 %،
- وانخفاض مديونية الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد بـ 117,1 م د ونسبة 51,8 %.

رسم بياني 1 : تطور رصيد مديونية المنشآت العمومية تجاه الدولة خلال الفترة 2021-2023 :

بالمليون دينار

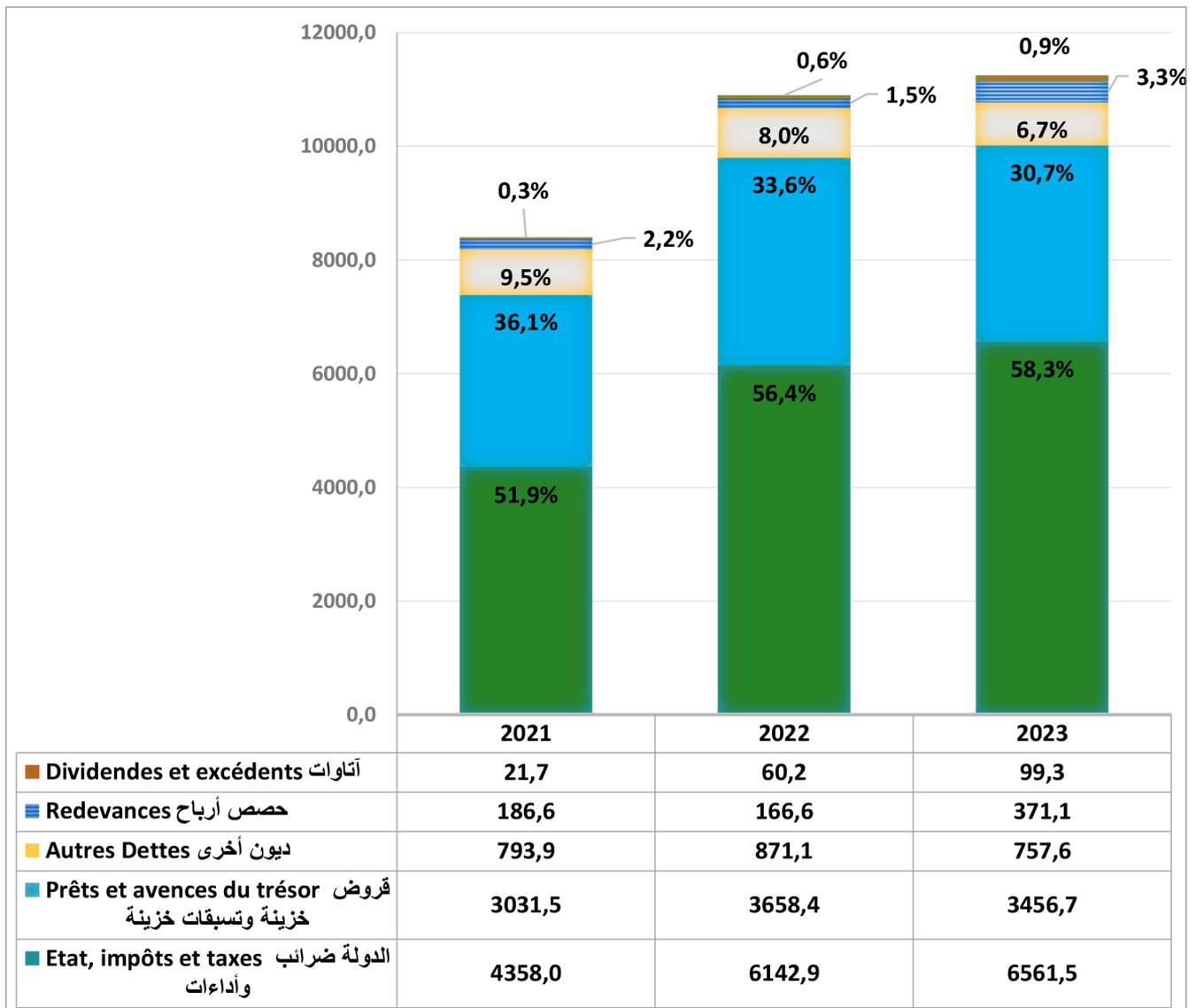


2. تركيبة مديونية المنشآت العمومية تجاه الدولة :

تمثل الديون الجبائية النصيب الأكبر من ديون المنشآت العمومية تجاه الدولة لسنة 2023 وذلك بنسبة 58,3 % أي ما يعادل 6561,5 م د في حين تمثل قروض وتسبقات الخزينة 30,7 % من مجموع رصيد ديون المنشآت العمومية تجاه الدولة لسنة 2023 بما قيمته 3456,7 م د.

رسم بياني 2 : تطور تركيبة مديونية المنشآت العمومية تجاه الدولة خلال الفترة 2021-2023 :

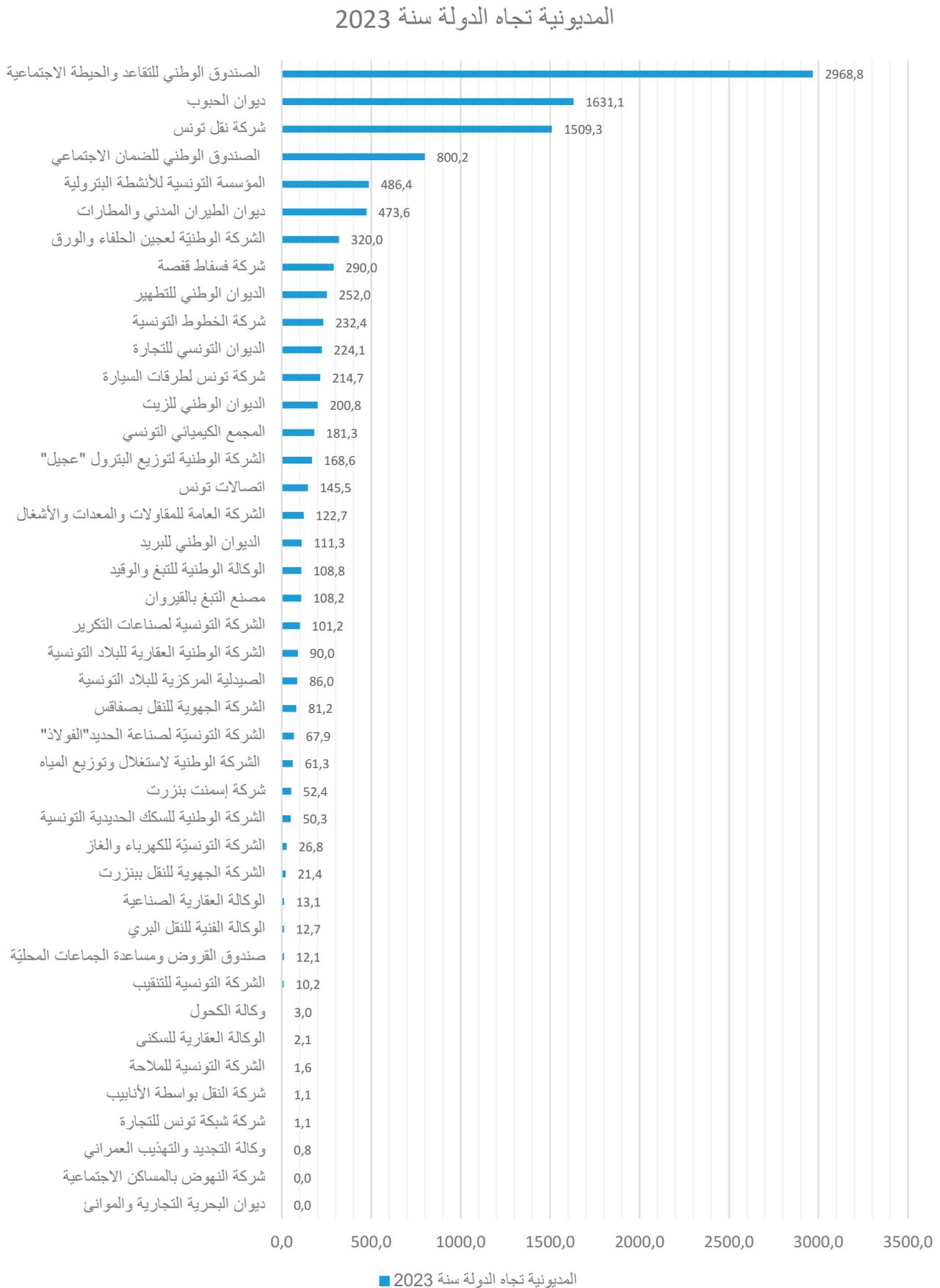
بالمليون دينار



3. مديونية أهم 42 منشأة عمومية :

رسم بياني 3 : ترتيب المنشآت العمومية تنازليا حسب رصيد مديونيتها تجاه الدولة سنة 2023 :

بالمليون دينار



جدول : مساهمة كل منشأة من العينة في رصيد المديونية بعنوان سنة 2023

النسبة المئوية التراكمية من مجموع رصيد المديونية cumulé croissant du total des dettes des EPs vis-à-vis de l'Etat %	رصيد المديونية تجاه الدولة سنة 2023	المنشأة	
% 26,4	2968,8	الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	1
% 40,9	1631,1	ديوان الحبوب	2
% 54,3	1509,3	شركة نقل تونس	3
% 61,4	800,2	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	4
% 65,8	486,4	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	5
% 70,0	473,6	ديوان الطيران المدني والمطارات	6
% 72,8	320,0	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	7
% 75,4	290,0	شركة فسفاط قفصة	8
% 77,6	252,0	الديوان الوطني للتطهير	9
% 79,7	232,4	شركة الخطوط التونسية	10
% 81,7	224,1	الديوان التونسي للتجارة	11
% 83,6	214,7	شركة تونس لطرقاات السيارة	12
% 85,4	200,8	الديوان الوطني للزيت	13
% 87,0	181,3	المجمع الكيميائي التونسي	14
% 88,5	168,6	الشركة الوطنية لتوزيع البترول «عجيل»	15
% 89,8	145,5	اتصالات تونس	16
% 90,9	122,7	الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال	17
% 91,9	111,3	الديوان الوطني للبريد	18
% 92,8	108,8	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	19
% 93,8	108,2	مصنع التبغ بالقبروان	20
% 94,7	101,2	الشركة التونسية لصناعات التكرير	21
% 95,5	90,0	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية	22
% 96,3	86,0	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	23
% 97,0	81,2	الشركة الجهوية للنقل بصفاقس	24
% 97,6	67,9	الشركة التونسية لصناعة الحديد«الفولاذ»	25
% 98,1	61,3	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	26
% 98,6	52,4	شركة إسمنت بنزرت	27
% 99,1	50,3	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	28
% 99,3	26,8	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	29
% 99,5	21,4	الشركة الجهوية للنقل ببزرت	30
% 99,6	13,1	الوكالة العقارية الصناعية	31
% 99,7	12,7	الوكالة الفنية للنقل البري	32
% 99,8	12,1	صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	33
% 99,9	10,2	الشركة التونسية للتنقيب	34
% 99,9	3,0	وكالة الكحول	35
% 100,0	2,1	الوكالة العقارية للسكنى	36
% 100,0	1,6	الشركة التونسية للملاحة	37
% 100,0	1,1	شركة النقل بواسطة الأنايب	38
% 100,0	1,1	شركة شبكة تونس للتجارة	39
% 100,0	0,8	وكالة التجديد والتهديب العمراني	40
% 100,0	0,0	ديوان البحرية التجارية والموانئ	41
% 100,0	0,0	شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية	42

ويتبين من خلال الجدول أنّ مديونية 10 منشآت عموميّة فقط تمثل حوالي 80 % من مجموع مديونية المنشآت العمومية تجاه الدولة.

أ. مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة :

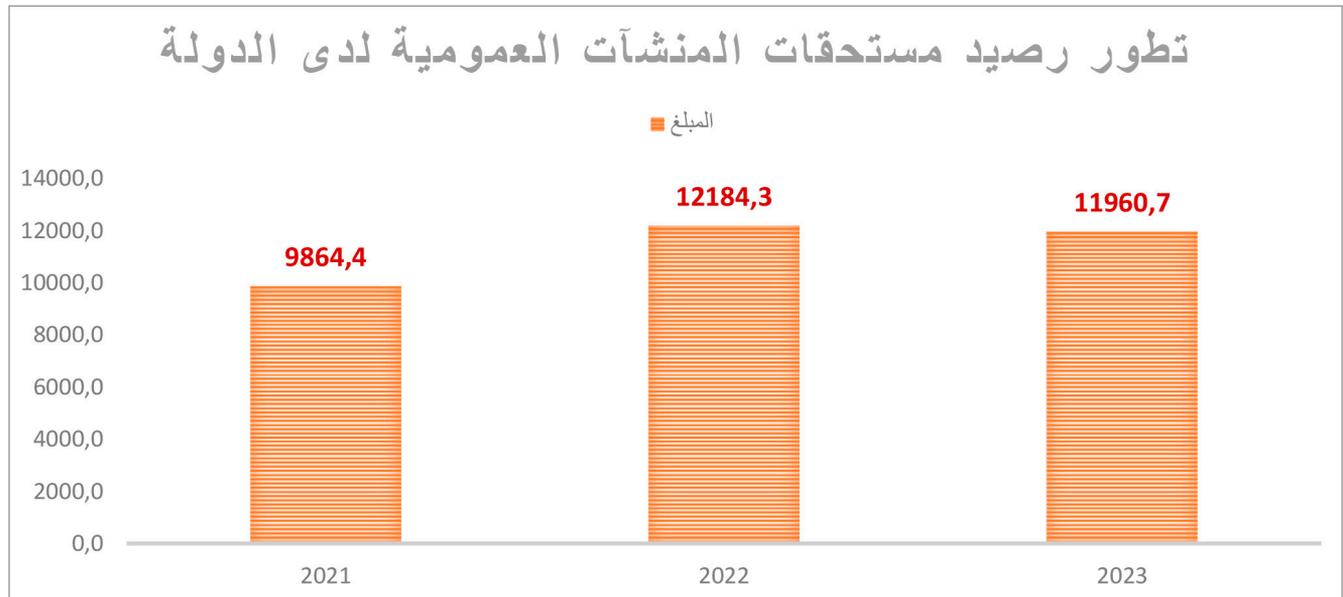
1. تطور رصيد مستحقات المنشآت العمومية تجاه الدولة :

عرف رصيد مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة بدوره ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2021-2022، حيث بلغ مع موفي سنة 2022 ما قيمته 12184,3 م د مقابل 9864,4 م د سنة 2021 مسجلا بذلك ارتفاعا بـ 2319,9 م د ونسبة 23,5 %، في حين عرف إجمالي رصيد هذه المستحقات انخفاضا خلال سنة 2023 ليبلغ مع موفي السنة ما قيمته 11960,7 م د مسجلا بذلك تراجعا بـ 223,6 م د ونسبة 1,8 % مقارنة مع سنة 2022، ويعود ذلك أساسا إلى :

- انخفاض مستحقات ديوان الحبوب بـ 247,3 م د ونسبة 10,2 %،
- انخفاض مستحقات الشركة التونسية لصناعات التكرير بـ 231,2 م د ونسبة 22,8 %،
- مقابل ارتفاع مستحقات صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بـ 120,2 م د ونسبة 29,1 %،
- وارتفاع مستحقات الشركة الوطنية لتوزيع البترول بـ 119,7 م د ونسبة 59,1 %.

رسم بياني 4 : تطور رصيد مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة خلال الفترة 2023-2021 :

بالمليون دينار



2. تركيبة مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة :

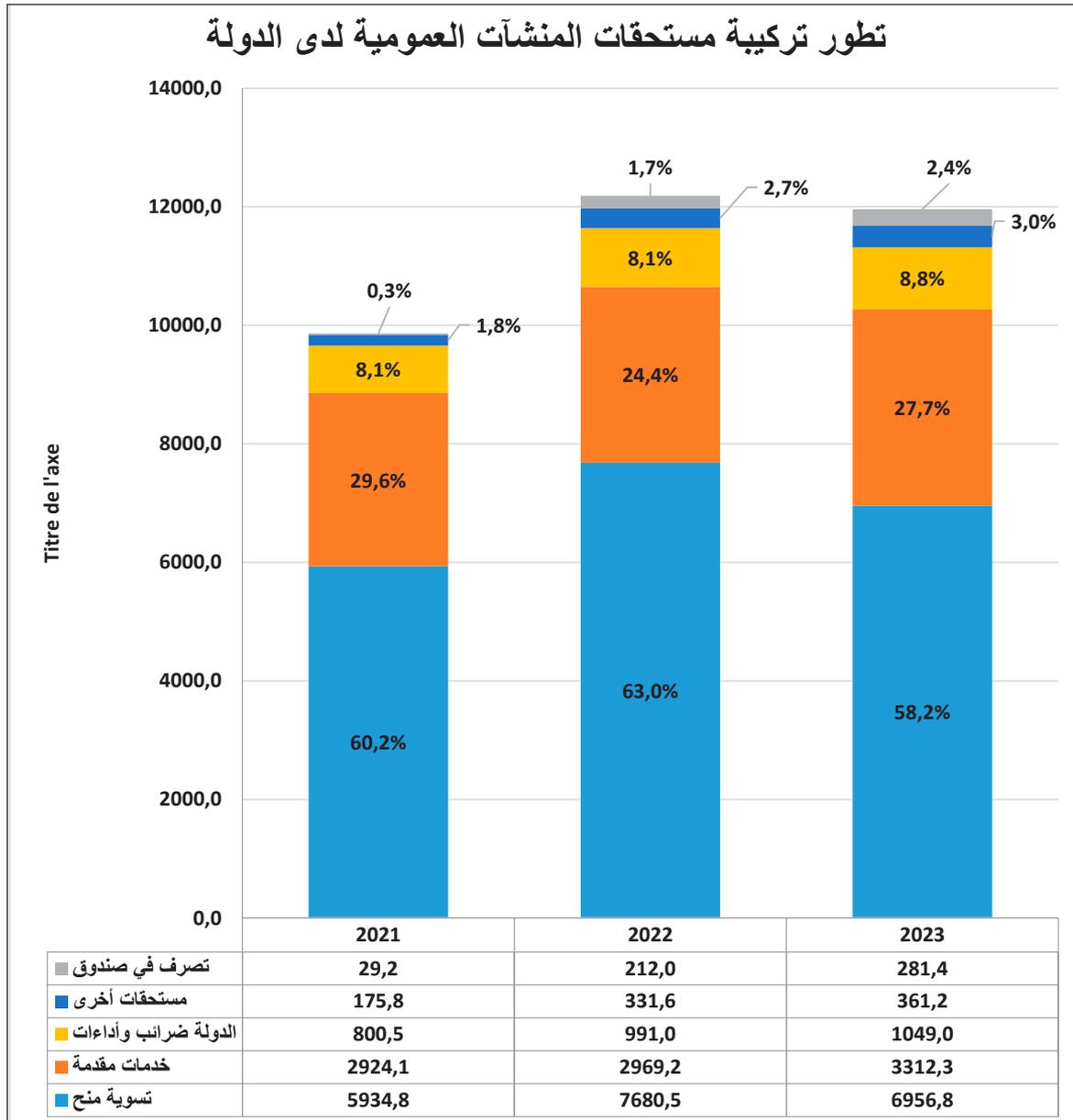
تمثل المنح غير المسوّاة نسبة 58,2 % من مجموع مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة لسنة

2023 أي ما يعادل 6956,8 م.د وهي تعود أساسا لـ 04 منشآت عمومية :

- الشركة التونسية للكهرباء والغاز: 3151,6 م.د،
- ديوان الحبوب: 2185,3 م.د،
- الشركة التونسية لصناعات التكرير 762 م.د،
- الديوان الوطني للزيت 512,6 م.د.

رسم بياني 5 : تطور تركيبة مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة خلال الفترة 2021-2023 :

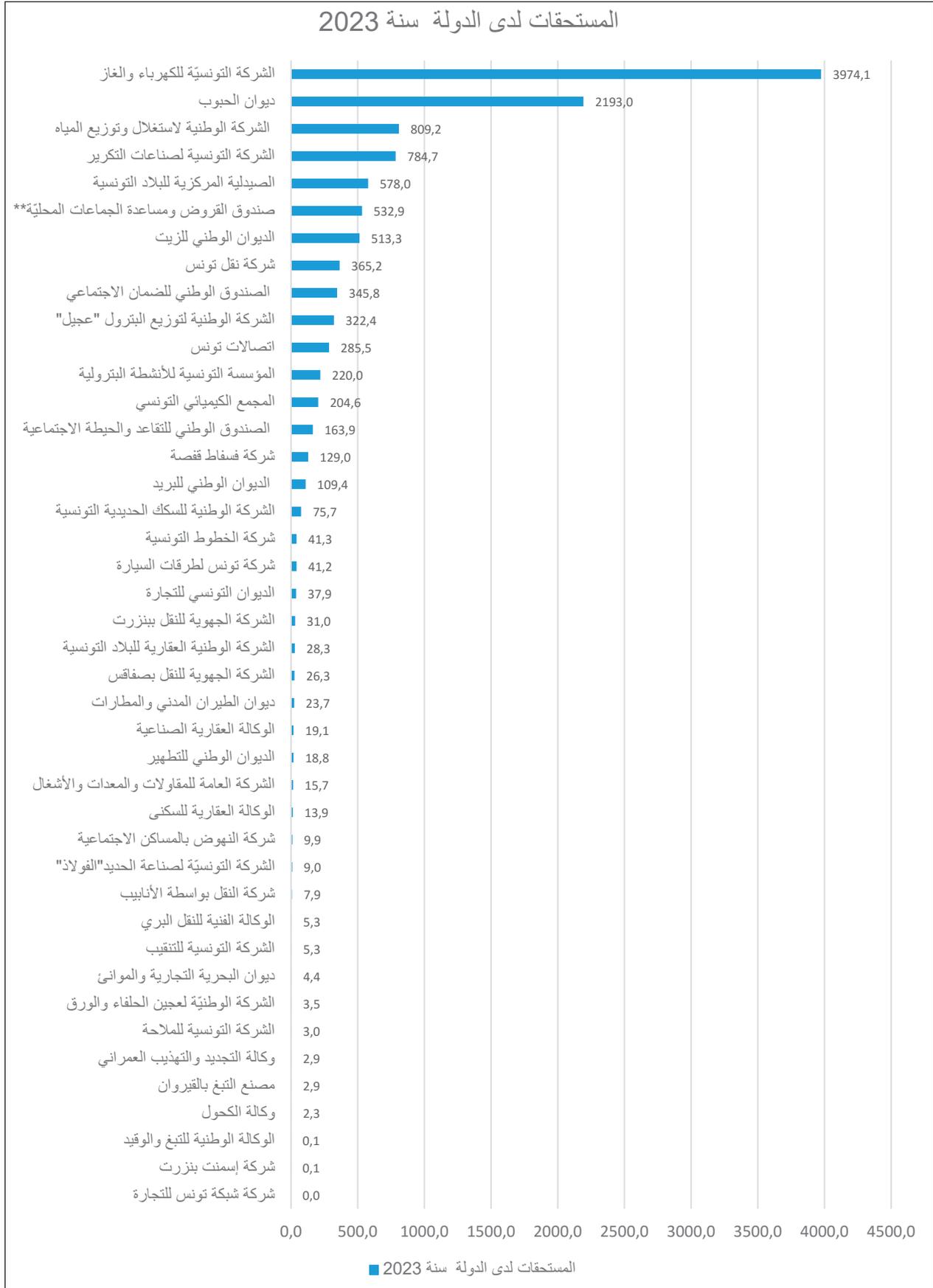
بالمليون دينار



3. مستحقات اهم 42 منشأة عمومية لدى الدولة :

رسم بياني 6 : ترتيب المنشآت العمومية تنازليا حسب رصيد مستحقاتها لدى الدولة سنة 2023 :

بالمليون دينار



جدول : مساهمة كل منشأة من العينة في رصيد المستحقات بعنوان سنة 2023

النسبة المئوية التراكمية من مجموع رصيد المستحقات cumulé croissant du total des créances des EPs vis-à-vis de l'Etat %	رصيد المستحقات تجاه الدولة سنة 2023	المنشأة	
% 33,2	3974,1	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	1
% 51,6	2193,0	ديوان الحبوب	2
% 58,3	809,2	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	3
% 64,9	784,7	الشركة التونسية لصناعات التكرير	4
% 69,7	578,0	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	5
% 74,2	532,9	صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	6
% 78,5	513,3	الديوان الوطني للزيت	7
% 81,5	365,2	شركة نقل تونس	8
% 84,4	345,8	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	9
% 87,1	322,4	الشركة الوطنية لتوزيع البترول «عجيل»	10
% 89,5	285,5	اتصالات تونس	11
% 91,3	220,0	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	12
% 93,0	204,6	المجمع الكيميائي التونسي	13
% 94,4	163,9	الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	14
% 95,5	129,0	شركة فسفاط قفصة	15
% 96,4	109,4	الديوان الوطني للبريد	16
% 97,0	75,7	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	17
% 97,4	41,3	شركة الخطوط التونسية	18
% 97,7	41,2	شركة تونس لطرق السيارات	19
% 98,0	37,9	الديوان التونسي للتجارة	20
% 98,3	31,0	الشركة الجهوية للنقل ببزرت	21
% 98,5	28,3	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية	22
% 98,8	26,3	الشركة الجهوية للنقل بصفافس	23
% 99,0	23,7	ديوان الطيران المدني والمطارات	24
% 99,1	19,1	الوكالة العقارية الصناعية	25
% 99,3	18,8	الديوان الوطني للتطهير	26
% 99,4	15,7	الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال	27
% 99,5	13,9	الوكالة العقارية للسكنى	28
% 99,6	9,9	شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية	29
% 99,7	9,0	الشركة التونسية لصناعة الحديد «الفولاذ»	30
% 99,8	7,9	شركة النقل بواسطة الأنابيب	31
% 99,8	5,3	الشركة التونسية للتنقيب	32
% 99,8	5,3	الوكالة الفنية للنقل البري	33
% 99,9	4,4	ديوان البحرية التجارية والموانئ	34
% 99,9	3,5	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	35
% 99,9	3,0	الشركة التونسية للملاحة	36
% 100,0	2,9	وكالة التجديد والتهديب العمراني	37
% 100,0	2,9	مصنع التبغ بالقبروان	38
% 100,0	2,3	وكالة الكحول	39
% 100,0	0,1	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	40
% 100,0	0,1	شركة إسمنت بزرت	41
% 100,0	0,0	شركة شبكة تونس للتجارة	42

يتبين بالخصوص من خلال الجدول أعلاه أنّ حوالي ثلث المستحقات تجاه الدولة ترجع الى الشركة التونسية للكهرباء والغاز كما أنّ نصف المستحقات الجمالية يتعلق بمنشأتين إثنين فقط.

• ملاحظات عامة :

تجدد الإشارة إلى ما يلي :

- إنّ المعطيات المتوفرة بهذا الجزء في أغلبها تمّ تقديمها من قبل المنشآت العموميّة وبالتالي فإنّ مصالح وزارة المالية لا تتحمّل أي مسؤولية بخصوص موثوقيتها،
- إنّ البيانات المضمّنة بهذا الجزء هي عبارة عن الرصيد المحاسبي مع موقّي السنة وهي مكوّنة من (رصيد حلّ أجله ولم يتمّ خلاصه ورصيد متبقّي للسداد ولم يحلّ أجله بعد)،
- تمّ تحيين الأرقام الخاصّة بالمنشآت العموميّة بالنسبة للسنوات 2021 و2022 بالاعتماد على البيانات المحيئة الواردة من قبل هذه المنشآت وهو ما قد يفسّر وجود فوارق بالمقارنة مع الأرقام الواردة بالتقرير الفارط الملحق بقانون المالية لسنة 2024،
- إنّ الرصيد الجملي لمستحقّات المنشآت العموميّة تجاه الدولة للسنوات 2022 و2023 يتضمّن مستحقّات للشركة التونسية للكهرباء والغاز متخلّدة بدمّة الدولة بعنوان منحة تكميلية مستحقّة، وهي مبالغ تمّ احتسابها من قبل الشركة المعنية ولم يتمّ تأكيدها أو الاتفاق بشأنها مع المصالح المختصة بوزارة المالية، ويبلغ رصيد هذه المستحقّات (بعنوان منحة تكميلية مستحقّة) وفقا لمصالح الشركة 3423,1 مليون دينار مع موقّي سنة 2022 و3151,6 مليون دينار مع موقّي سنة 2023.

الباب الثاني : عائدات مساهمات الدولة المتأتية من المنشآت العمومية التي تساهم مباشرة في رأس مالها :

تقوم المنشآت العمومية التي تساهم الدولة مباشرة في رأس مالها بتحويل مبالغ عائدات هذه المساهمات الى خزينة الدولة بمناسبة توزيعها للأرباح المحققة سنويا، ويمكن أن يتم تحويل هذه المبالغ (في حالة تم تسجيل تأخير في ضبط قوائمها المالية) خلال سنوات لاحقة للسنة المحاسبية المعنية بتوزيع الأرباح.

هذا وقد بلغت حصة الدولة من الفوائض والأرباح المسجلة من قبل المنشآت العمومية بعنوان السنة المحاسبية 2022 ما قيمته 204,6 م د مقابل 145,4 م د بعنوان السنة المحاسبية 2021 مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 59,2 م د وبنسبة 40,7 % ويعود هذا التطور إلى تحسّن الوضعية المالية وتسجيل نتائج محاسبية إيجابية لمجموعة من المنشآت العمومية حيث بلغت الفوائض الموزعة من قبل الشركة الوطنية للاتصالات «اتصالات تونس» 28,3 م د وشركة فسفاط قفصة 50 م د وديوان الطيران المدني والمطارات 25 م د هذا إلى جانب ارتفاع الأرباح الموزعة من قبل الشركة الوطنية لتوزيع البترول لتبلغ 30 م د بعنوان السنة المحاسبية 2022 مقابل 15 م د بعنوان السنة المحاسبية 2021.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الفوائض الموزعة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والشركة الوطنية لتوزيع البترول والشركة الوطنية للاتصالات «اتصالات تونس» وشركة فسفاط قفصة وديوان الطيران المدني والمطارات تمثل قرابة 80 % من مجموع حصة الدولة من الفوائض والأرباح المسجلة من قبل المنشآت العمومية لسنة 2022.

وعموما فإنّ 12 منشأة عمومية من مجموع 71 منشأة عمومية راجعة مباشرة للدولة قامت بتوزيع الأرباح بعنوان السنة المحاسبية 2022 مقابل 14 منشأة بعنوان السنة المحاسبية 2021.

وبخصوص الأرباح والفوائض الراجعة للدولة بعنوان السنة المحاسبية 2023 والتي تمّ إقرارها إلى غاية تاريخ إعداد هذا التقرير فهي تقدّرت بـ 195,6 م د أي بانخفاض قيمته 9 م د وبنسبة 4,4 % مقارنة بحصة الدولة من الفوائض والأرباح بعنوان السنة المحاسبية 2022 وهي تعود بالأساس لكلّ من الديوان الوطني للبريد والشركة الوطنية للاتصالات «اتصالات تونس» والبنك الوطني الفلاحي وديوان الطيران المدني والمطارات والتي تمثل 90 % من مجموع حصة الدولة من الفوائض والأرباح المسجلة من قبل المنشآت العمومية لسنة 2023. وتجدر الإشارة الى أنّه لا يمكن ضبط ذلك بصفة نهائية بالنظر للتأخير الحاصل في ضبط القوائم المالية من قبل المنشآت العمومية المعنية.

أما بالنظر إلى حصة الدولة من الفوائض والأرباح المسجلة من قبل المنشآت العمومية بعنوان السنوات المحاسبية للفترة 2021-2023 (مجموع الثلاث سنوات) فقد بلغت ما قيمته 545,6 م د، بلغت حصة الديوان الوطني للبريد منها 100 م د وبنسبة 18,3 % وحصة الشركة الوطنية للاتصالات «اتصالات تونس» منها 64,6 م د وبنسبة 11,8 % وحصة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية منها 58,6 م د وبنسبة 10,7 % وحصة البنك الوطني الفلاحي منها 57,2 م د وبنسبة 10,5 % وحصة شركة فسفاط قفصة منها 50 م د وبنسبة 9,2 % وحصة ديوان البحرية التجارية والموانئ منها 45 م د وبنسبة 8,2 % وحصة الإسكان منها 46,7 م د وبنسبة 8,6 % وحصة ديوان الطيران المدني والمطارات منها 45 م د وبنسبة 8,2 % وحصة الشركة الوطنية لتوزيع البترول منها 45 م د وبنسبة 8,2 % حيث تمثل هذه المنشآت مجتمعة حوالي 95 % من مجموع حصة الدولة من الفوائض والأرباح المحولة إليها بعنوان السنوات المحاسبية 2021-2022-2023.

